الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم** (400)

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 29 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 46 |
| حقوق الانسان في العالم | 108 |

# حقوق الإنسان: الوقت المتبقي من مهلة التصحيح لا يكفي لإنهاء الإجراءات

المصدر: صحيفة الجزيرة السبت 20 شعبان 1434 هـ - 29 يونيو 2013م
http://www.al-jazirahonline.com/2013/20130629/ec41952.htm

العاصمة - سليمان الظفيري
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الوقت المتبقي من مهلة تصحيح أوضاع العمالة الوافدة التي تنتهي 24 شعبان الجاري غير كاف، موضحة أنها زارت أماكن تجمع هذه العمالة أمام مكاتب العمل وإدارات الوافدين والسفارات الأجنبية، واستمعت لبعض المسؤولين في هذه الجهات، كما التقت بعدد من العمالة المتواجدين بإعداد كبيرة بالقرب من مقرات هذه الجهات بهدف إنهاء إجراءات تصحيح أوضاعهم، واتضح لها أن هناك أعداد كبيرة من العمالة ترغب في تصحيح أوضاعها والوقت المتبقي من المهلة لا يكفي لإنهاء هذه الإجراءات.
وأضافت الجمعية : "بما أن الهدف من التوجيهات السامية القاضية بإعطاء مهلة للعمالة الوافدة لتصحيح أوضاعها هو تمكينها من القيام بذلك وحيث أن أعداد هذه العمالة كبير وإقبالها شديد مما جعلها تنتظر في طوابير طويلة أمام أبواب الجهات ذات العلاقة لاستكمال إنهاء إجراءاتها وفي ظروف صعبة مما جعل هذه الجهات غير قادرة على استكمال إنهاء إجراءات التصحيح في الوقت المحدد آخذا بالاعتبار تخصيص جزء من هذه المهلة للإعداد والتجهيز والعمل على حل بعض المشكلات الطارئة التي ظهرت أثناء البدء في إجراءات التصحيح، لذا فان الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتطلع للمقام السامي الكريم للتوجيه بتمديد هذه المهلة لتمكين من تبقى من هذه العمالة من تصحيح أوضاعها وإتاحة الفرصة للجهات ذات العلاقة للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن".

# الخارجية وحقوق الإنسان مع تمديد التصحيح

المصدر: صحيفة الوطن السبت 20 شعبان 1434 هـ - 29 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=151349&CategoryID=2

الرياض، الدمام: نايف الرشيد، هند الأحمد
لم يمض يومان على رفع وزارة العمل توصية لجهات عليا بتمديد المهلة التصحيحية لأوضاع العمالة الوافدة المخالفة لأنظمة الإقامة والعمل في المملكة، حتى تلقى الوزير عادل فقيه مخاطبات رسمية تطلب تمديد المهلة التي دعت "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" إلى تمديدها أيضا.
وكشف مسؤول رفيع في الوزارة لـ"الوطن" أن فقيه تلقى خطابين أحدهما من وزارة الخارجية والثاني من رئيس غرفة الشرقية عبدالرحمن الراشد، وأنه رفعهما للجهات العليا في تقرير مفصل يعرض فيه محاسن تمديد المهلة والحركة الإيجابية التي طرأت على سوق العمل.
وفي السياق نفسه، أصدرت "حقوق الإنسان" بيانا تتطلع فيه إلى تمديد المهلة. وقال عضو الجمعية خالد الفاخري لـ"الوطن": "سيكون لتمديد المهلة أثر إيجابي في القضاء على المخالفات".

بعد يومين من رفع وزارة العمل توصية لجهات عليا بتمديد المهلة التصحيحية لأوضاع العمالة الوافدة المخالفة لأنظمة الإقامة والعمل في المملكة، كشف مسؤول رفيع داخل وزارة العمل لـ"الوطن" أمس عن عدد من المخاطبات وجهت إلى وزير العمل المهندس عادل فقيه، دفعت به إلى أن يرفعها للجهات العليا في تقرير مفصل يعرض فيه محاسن تمديد المهلة والحركة الإيجابية التي طرأت على سوق العمل والعمال.

وأكد المسؤول الذي فضل عدم ذكر اسمه أن من بين الخطابات التي وجهت إلى وزير العمل، خطاب ذيل باسم وزير الخارجية السعودي، وآخر باسم رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية عبدالرحمن الراشد، مبيناً أن خطاب وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الموجه إلى وزارة الداخلية ونسخة منه إلى وزير العمل، وتحتفظ "الوطن" بنسخة منه أيضاً، ذكر أن الخارجية تلقت مذكرة السفارة النيبالية بالرياض بشأن تمديد مهلة تصحيح وضع العمالة النيبالية حتى نهاية العام الميلادي الجاري ليتمكن جميع العاملين المخالفين الراغبين في الاستفادة من المكرمة الملكية من تصحيح أوضاعهم.

وأكد وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، أن المذكرة النيبالية كشفت أن ما يربو عن 35 ألف عامل نيبالي هاربون من كفلائهم يريدون المغادرة إلى بلادهم، وآخرين تقدر أعدادهم بنحو 10 آلاف عامل يريدون نقل كفالاتهم إلى كفلاء جدد.

من جانب آخر، تناول خطاب ذيل باسم رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية عبدالرحمن الراشد، طلبا إضافيا مدته 3 أشهر خاصا بالمنشآت الكبيرة ذات الأعداد من العمالة والتي لها سجل وتاريخ وصفه الراشد بـ"الممتاز" في برنامج نطاقات، وذلك لتقوم تلك الشركات باستكمال كافة الإجراءات دعماً لتوجهات وزارة العمل في تصحيح أوضاع العمالة في المملكة.

وكشف الخطاب الذي تحتفظ "الوطن" بنسخة منه، ووجهته غرفة الشرقية إلى وزير العمل، أنه عند قيام المنشآت بتصحيح أوضاع عمالتها كانت الأعداد كبيرة، مما تسبب في مشكلة خروج المنشأة من النطاق الأخضر إلى النطاق الأحمر.

واستشهد الراشد بأنه عند البدء في تصحيح أوضاع 900 عامل، دخلت المنشأة إلى النطاق الأحمر بمجرد تصحيح 400 منهم فقط، مبيناً أن توظيف السعوديين الذي يتم في المقابل لا يحتسب مباشرة، وإنما بعد 3 أشهر، وبالتالي فإن العدد المتبقي من العمالة هو 500 عامل لا تستطيع المنشأة استكمال تصحيح أوضاعهم مما يؤثر سلباً على المنشآت من الناحية الاقتصادية.

من جانبه شدد عضو جمعية الاقتصاديين السعوديين عبدالحميد العمري خلال حديثه إلى "الوطن" أمس على أن فوائد عدم تمديد المهلة التصحيحية أكثر من نفعه، مشيراً إلى أنه من المفترض أن تنتهي المهلة التي يتبعها تطبيق العقوبات والإجراءات القانونية التي تكفل استمرارية معالجة وضع سوق العمل السعودي عبر تحريك العقوبات التي نصت عليها الحملة.

ولفت العمري إلى أن عدم تمديد المهلة يحافظ على هيبة الأنظمة، مفيداً في الوقت عينه أن تمديد المهلة سيتسبب في تراخي تطبيق العقوبات، حتى في ظل وجود مبررات بأن المدة لا تكفي.

"حقوق الإنسان" تتطلع لتمديد المهلة

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بيانا تتطلع فيه إلى تمديد المهلة المخصصة لتصحيح أوضاع العمالة الوافدة، وذكرت الجمعية في بيان أمس "أنه في إطار متابعة إجراءات تصحيح أوضاع العمالة الوافدة، وبعد القيام بزيارات لأماكن تجمع العمالة أمام مكاتب العمل وإدارات الوافدين، والسفارات الأجنبية، والاستماع لبعض المسؤولين في هذه الجهات، والالتقاء بعدد من العمالة الموجودين بأعداد كبيرة بالقرب من مقرات هذه الجهات؛ بهدف إنهاء إجراءات تصحيح أوضاعهم، اتضح للجمعية أن هناك أعدادا كبيرة من العمالة ترغب في تصحيح أوضاعها والوقت المتبقي من المهلة لا يكفي لإنهاء هذه الإجراءات. وأوضحت أن الهدف من التوجيهات السامية القاضية بإعطاء مهلة للعمالة الوافدة لتصحيح أوضاعها هو تمكينها من القيام بذلك، وإذ إن أعداد العمالة كبير وإقبالها شديد مما جعلها تنتظر في طوابير طويلة أمام أبواب الجهات ذات العلاقة لاستكمال إنهاء إجراءاتها وفي ظروف صعبة، مما جعل هذه الجهات غير قادرة على استكمال إنهاء إجراءات التصحيح في الوقت المحدد، أخذا في الاعتبار تخصيص جزء من هذه المهلة للإعداد والتجهيز والعمل على حل بعض المشكلات الطارئة التي ظهرت أثناء البدء في إجراءات التصحيح، لذا فإن الجمعية تتطلع للمقام السامي الكريم للتوجيه بتمديد هذه المهلة؛ لتمكين من تبقى من هذه العمالة من تصحيح أوضاعها، وإتاحة الفرصة للجهات ذات العلاقة للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن.

وأشار عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري لـ"الوطن" إلى أن الفترة المحددة لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة تعدّ قليلة، وأن هذه الأوضاع ناتجة عن تراكم سنوات ماضية لا يمكن تجاوزها خلال الفترة المحددة، مبينا أنه مع كثرة الأعداد التي تحاول تصحيح وضعها وبتمديد المهلة سيكون لذلك أثر إيجابي في القضاء على المخالفين كافة.

وأكد على ضرورة تكثيف العاملين في إدارة الوافدين والجوازات لاستقبال هذه الأعداد الكبيرة، وتفعيل المواقع الإلكترونية التي أعلنت عنها الجوازات فيما يتعلق بتغيير المهن وإنهاء الكفالة. وأضاف الفاخري: "قمنا بسؤال الكثير من

الجهات المعنية بتصحيح الأوضاع كالجوازات وشؤون الوافدين ومكاتب العمل والسفارات حول طوابير الانتظار الطويلة للعمالة الراغبة في تصحيح أوضاعها وما يعانونه من مشقة جراء فترات الانتظار الطويلة، إلا أن تلك الجهات أبلغتنا أنها لم تطلب منهم الانتظار، وأنها تقوم بتحديد أعداد معينة يتم استقبالها يوميا، إضافة إلى ما تستقبله سفارات بلدانهم، وأشار الفاخري إلى أنه قد تكون هناك تجاوزات إلا أن الجمعية تعدها سلوكيات فردية ولا تعمم.

# حقوق الإنسان تتطلع لتمديد المهلة

المصدر: صحيفة الوطن السبت 20 شعبان 1434 هـ - 29 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=151344&CategoryID=2

الدمام: هند الأحمد

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بيانا تتطلع فيه إلى تمديد المهلة المخصصة لتصحيح أوضاع العمالة الوافدة، وذكرت الجمعية في بيان أمس "أنه في إطار متابعة إجراءات تصحيح أوضاع العمالة الوافدة، وبعد القيام بزيارات لأماكن تجمع العمالة أمام مكاتب العمل وإدارات الوافدين، والسفارات الأجنبية، والاستماع لبعض المسؤولين في هذه الجهات، والالتقاء بعدد من العمالة الموجودين بأعداد كبيرة بالقرب من مقرات هذه الجهات؛ بهدف إنهاء إجراءات تصحيح أوضاعهم، اتضح للجمعية أن هناك أعدادا كبيرة من العمالة ترغب في تصحيح أوضاعها والوقت المتبقي من المهلة لا يكفي لإنهاء هذه الإجراءات. وأوضحت أن الهدف من التوجيهات السامية القاضية بإعطاء مهلة للعمالة الوافدة لتصحيح أوضاعها هو تمكينها من القيام بذلك، وإذ إن أعداد العمالة كبير وإقبالها شديد مما جعلها تنتظر في طوابير طويلة أمام أبواب الجهات ذات العلاقة لاستكمال إنهاء إجراءاتها وفي ظروف صعبة، مما جعل هذه الجهات غير قادرة على استكمال إنهاء إجراءات التصحيح في الوقت المحدد، أخذا في الاعتبار تخصيص جزء من هذه المهلة للإعداد والتجهيز والعمل على حل بعض المشكلات الطارئة التي ظهرت أثناء البدء في إجراءات التصحيح، لذا فإن الجمعية تتطلع للمقام السامي الكريم للتوجيه بتمديد هذه المهلة؛ لتمكين من تبقى من هذه العمالة من تصحيح أوضاعها، وإتاحة الفرصة للجهات ذات العلاقة للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن.

وأشار عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري لـ"الوطن" إلى أن الفترة المحددة لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة تعدّ قليلة، وأن هذه الأوضاع ناتجة عن تراكم سنوات ماضية لا يمكن تجاوزها خلال الفترة المحددة، مبينا أنه مع كثرة الأعداد التي تحاول تصحيح وضعها وبتمديد المهلة سيكون لذلك أثر إيجابي في القضاء على المخالفين كافة.

وأكد على ضرورة تكثيف العاملين في إدارة الوافدين والجوازات لاستقبال هذه الأعداد الكبيرة، وتفعيل المواقع الإلكترونية التي أعلنت عنها الجوازات فيما يتعلق بتغيير المهن وإنهاء الكفالة. وأضاف الفاخري: "قمنا بسؤال الكثير من الجهات المعنية بتصحيح الأوضاع كالجوازات وشؤون الوافدين ومكاتب العمل والسفارات حول طوابير الانتظار الطويلة للعمالة الراغبة في تصحيح أوضاعها وما يعانونه من مشقة جراء فترات الانتظار الطويلة، إلا أن تلك الجهات أبلغتنا أنها لم تطلب منهم الانتظار، وأنها تقوم بتحديد أعداد معينة يتم استقبالها يوميا، إضافة إلى ما تستقبله سفارات بلدانهم، وأشار الفاخري إلى أنه قد تكون هناك تجاوزات إلا أن الجمعية تعدها سلوكيات فردية ولا تعمم.

# جمعية حقوق الإنسان: أعداد العمالة كبيرة.. ونتطلع إلى تمديد مهلة تصحيح الأوضاع

المصدر: صحيفة الشرق الأحد 21 شعبان 1434 هـ - 30 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/30/881351

الدمام – الشرق
ناشدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتوجيه بتمديد المهلة التصحيحية للعمالة الوافدة المخالفة، بغرض تمكين من تبقى من هذه العمالة من تصحيح أوضاعها وإتاحة الفرصة للجهات ذات العلاقة للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن.
وقالت الجمعية في بيان لها أمس، إنه بعد القيام بزيارات لأماكن تجمع هذه العمالة أمام مكاتب العمل وإدارات الوافدين والسفارات الأجنبية والاستماع لبعض المسؤولين في هذه الجهات والالتقاء بعدد من العمالة الموجودين بأعداد كبيرة بالقرب من مقرات هذه الجهات بهدف إنهاء إجراءات تصحيح أوضاعهم، اتضح أن هناك أعداداً كبيرة من العمالة ترغب في تصحيح أوضاعها والوقت المتبقي من المهلة لا يكفي لإنهاء هذه الإجراءات.
وأضافت «بما أن الهدف من التوجيهات السامية القاضية بإعطاء مهلة للعمالة الوافدة لتصحيح أوضاعها هو تمكينها من القيام بذلك وحيث إن أعداد هذه العمالة كبير وإقبالها شديد مما جعلها تنتظر في طوابير طويلة أمام أبواب الجهات ذات العلاقة لاستكمال إنهاء إجراءاتها وفي ظروف صعبة مما جعل هذه الجهات غير قادرة على استكمال إنهاء إجراءات التصحيح في الوقت المحدد أخذا في الاعتبار تخصيص جزء من هذه المهلة للإعداد والتجهيز والعمل على حل بعض المشكلات الطارئة التي ظهرت أثناء البدء في إجراءات التصحيح لذا فإن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتطلع للتوجيه بتمديد هذه المهلة لتمكين من تبقى من هذه العمالة من تصحيح أوضاعها وإتاحة الفرصة للجهات ذات العلاقة للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن.

# حقوق الإنسان تتطلع إلى تمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 21 شعبان 1434 هـ - 30 يونيو 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/528203

الرياض - غازي القحطاني
أبدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطلعاتها من المقام السامي تمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة الوافدة، مؤكدة أنها رصدت رغبة أعداد كبيرة من العمالة في تصحيح أوضاعها، إلا أن الوقت المتبقي للمهلة «لا يكفي» لإنهاء إجراءاتهم.
وقالت الجمعية في بيان صحافي أمس (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، إنها قامت بزيارات لأماكن تجمّع العمالة أمام مكاتب العمل وإدارات الوافدين والسفارات الأجنبية والاستماع لبعض المسؤولين في هذه الجهات. كما التقت عدداً من العمالة الموجودين بالقرب من مقرات هذه الجهات بهدف إنهاء إجراءات تصحيح أوضاعهم، واتضح للجمعية أن هناك أعداداً كبيرة من العمالة ترغب في تصحيح أوضاعها والوقت المتبقي من المهلة لا يكفي لإنهاء هذه الإجراءات.
وأضافت: أنه «بما أن الهدف من التوجيهات السامية القاضية بإعطاء مهلة للعمالة الوافدة لتصحيح أوضاعها هو تمكينها من القيام بذلك، وحيث إن أعداد هذه العمالة كبير وإقبالها شديد مما جعلها تنتظر في طوابير طويلة أمام أبواب الجهات

ذات العلاقة لاستكمال إنهاء إجراءاتها وفي ظروف صعبة، ما جعل تلك الجهات غير قادرة على استكمال إنهاء إجراءات التصحيح في الوقت المحدد، مع الأخذ في الاعتبار تخصيص جزء من هذه المهلة للإعداد والتجهيز والعمل على حل بعض المشكلات الطارئة التي ظهرت أثناء البدء في إجراءات التصحيح، لذا فإن الجمعية تتطلع للمقام السامي التوجيه بتمديد هذه المهلة لتمكين مَن تبقى من هذه العمالة من تصحيح أوضاعها وإتاحة الفرصة للجهات ذات العلاقة للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# مطالبات بتمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة

المصدر: صحيفة الاقتصادية السبت 20 شعبان 1434 هـ - 29 يونيو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/06/29/article_766529.html

الرياض: د ب أ

طالبت جمعية حقوق الإنسان السعودية بتمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة الوافدة التي أمر بها الملك عبد الله بن عبد العزيز والتي ستنتهي في الثالث من الشهر المقبل "رفقا بالعمالة" الأجنبية التي لم تستطع تعديل وضعها.

وأبدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة تطلعاتها للتوجيه بتمديد المهلة التصحيحية؛ لتمكين العمالة الأجنبية من تصحيح أوضاعها، ولإتاحة الفرصة للجهات المسؤولة للوفاء بالتزاماتها.

وأشارت الجمعية في بيان لها مساء اليوم السبت إلى عدم قدرة بعض الجهات الحكومية على استكمال إنهاء إجراءات التصحيح في الوقت المحدد؛ لانشغالها في بداية المدة بالإعداد والتجهيز وحل المشاكل الطارئة.

ونوهت الجمعية إلى معاناة العمال الذين يقفون في طوابير طويلة، أمام الجهات المسؤولة، وفي ظروف صعبة، لافتة إلى الإقبال الشديد من قبل العمال على مكاتب العمل وإدارات الوافدين والسفارات.

يشار إلى أن وزارة العمل، قد رفعت توصية إلى الجهات العليا تطالب بتمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة، بعد أن طالبت جهات عدة بما فيها شركات ومؤسسات وسفارات بذلك.

ويوجد في المملكة العربية السعودية نحو تسعة ملايين وافد توفر تحويلاتهم النقدية دعماً لاقتصادات بلدانهم وفي مقدمتها الهند وباكستان والفلبين وبنجلادش واليمن والسودان ومصر.

وكان عدد المستفيدين من المهلة التصحيحية لأوضاع المخالفين من المنشآت والعمالة والأفراد بلغ حوالي نصف مليون منذ بدء فترة المهلة التصحيحية.

وحذرت وزارة العمل السعودية من أن تأخر العمالة والمنشآت المخالفة في تصحيح أوضاعها سيعرضها لعقوبتي السجن لمدة عامين وغرامة 100 ألف ريال.

# أكدت أنها وقفت على الأوضاع ورصدت الحاجة الشديدة لذلك

# "حقوق الإنسان" تطالب بتمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة

المصدر: صحيفة سبق السبت 20 شعبان 1434 هـ - 29 يونيو 2013م
http://sabq.org/w17fde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتمديد المهلة المحددة لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة.
وقالت الجمعية في بيان لها اليوم إنه وفي إطار متابعتها لإجراءات تصحيح أوضاع العمالة الوافدة وبعد القيام بزيارات لأماكن تجمع هذه العمالة أمام مكاتب العمل وإدارات الوافدين والسفارات الأجنبية، والاستماع لبعض المسؤولين في هذه الجهات والالتقاء بعدد من العمالة بأعداد كبيرة بالقرب من مقرات هذه الجهات بهدف إنهاء إجراءات تصحيح أوضاعهم، اتضح للجمعية أن هناك أعداداً كبيرة من العمالة ترغب في تصحيح أوضاعها والوقت المتبقي من المهلة لا يكفي لإنهاء هذه الإجراءات".
وأضافت "بما أن الهدف من التوجيهات السامية القاضية بإعطاء مهلة للعمالة الوافدة لتصحيح أوضاعها هو تمكينها من القيام بذلك، وحيث إن أعداد هذه العمالة كبير وإقبالها شديد وجعلها تنتظر في طوابير طويلة أمام أبواب الجهات ذات العلاقة لاستكمال إنهاء إجراءاتها وفي ظروف صعبة، جعلت هذه الجهات غير قادرة على استكمال إنهاء إجراءات التصحيح في الوقت المحدد، وأخذاً بالاعتبار تخصيص جزء من هذه المهلة للإعداد والتجهيز والعمل على حل بعض المشكلات الطارئة التي ظهرت أثناء البدء في إجراءات التصحيح".
وقالت الجمعية "لما سبق ذكره فإن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتطلع للمقام السامي الكريم للتوجيه بتمديد هذه المهلة، لتمكين من تبقى من هذه العمالة من تصحيح أوضاعها وإتاحة الفرصة للجهات ذات العلاقة للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن".
يشار إلى أن "سبق"نشرت سلسلة من التقارير التي تكشف الأوضاع المأساوية للعمالة والزحام أمام الجهات المعنية بالتصحيح إضافة لمطالبات عديدة بتمديد المهلة.

الوئام

# وقفت ميدانيا على تجمعات العمالة أمام مكاتب العمل والوافدين والسفارات

# حقوق الإنسان تتطلع للمقام السامي بتمديد مهلة التصحيح

المصدر: صحيفة الوئام السبت 20 شعبان 1434 هـ - 29 يونيو 2013م
رابط الخبر

الرياض ـ الوئام ـ عبدالله السفر:
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتمديد المهلة المحددة لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة.
وقالت الجمعية في بيان لها اليوم: "في إطار متابعتنا لإجراءات تصحيح أوضاع العمالة الوافدة وبعد القيام بزيارات لأماكن تجمع هذه العمالة أمام مكاتب العمل وإدارات الوافدين والسفارات الأجنبية، والاستماع لبعض المسؤولين في هذه الجهات والالتقاء بعدد من العمالة بأعداد كبيرة بالقرب من مقرات هذه الجهات بهدف إنهاء إجراءات تصحيح أوضاعهم، اتضح لنا أن هناك أعداداً كبيرة من العمالة ترغب في تصحيح أوضاعها والوقت المتبقي من المهلة لا يكفي لإنهاء هذه الإجراءات".
وأضافت: "بما أن الهدف من التوجيهات السامية القاضية بإعطاء مهلة للعمالة الوافدة لتصحيح أوضاعها هو تمكينها من القيام بذلك، وحيث إن أعداد هذه العمالة كبير وإقبالها شديد وجعلها تنتظر في طوابير طويلة أمام أبواب الجهات ذات العلاقة؛ لاستكمال إنهاء إجراءاتها وفي ظروف صعبة، جعلت هذه الجهات غير قادرة على استكمال إنهاء إجراءات التصحيح في الوقت المحدد، وأخذاً بالاعتبار تخصيص جزء من هذه المهلة للإعداد والتجهيز والعمل على حل بعض المشكلات الطارئة التي ظهرت أثناء البدء في إجراءات التصحيح".
وقالت الجمعية: "لما سبق ذكره فإن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتطلع للمقام السامي الكريم للتوجيه بتمديد هذه المهلة، لتمكين من تبقى من هذه العمالة من تصحيح أوضاعها وإتاحة الفرصة للجهات ذات العلاقة للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن".

اليوم

# كافل يعذب يتيم حتى الموت!!

المصدر: صحيفة اليوم الخميس 18 شعبان 1434 هـ - 27 يونيو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/86667.html

اليوم-وكالات
في حادثة أقل ما يمكن أن توصف بأنها مجردة من الإنسانية قام والد بالتبني بقتل الطفل اليتيم فيصل، والذي أشعل بوفاته الرأي العام السعودي، ليس لمجرد طريقة قتله فقط بل لأنه طفل بالاحتضان مجهول الأبوين لا حول له ولا قوة، استطاعت عائلة أن تتبناه من وزارة الشؤون الاجتماعية كأسرة بديلة قبل ثلاثة أشهر.... وبدلاً من أن تعيش دور الأسرة في تنشئة الطفل قتله كافله بأبشع صورة. فإلى التفاصيل :

فيصل هو طفل في الخامسة من عمره مجهول الأبوين استطاعت عائلة كفالته من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية كأسرة بديلة، لكنه كان يعاني من التبول اللاإرادي، فأراد والده بالاحتضان أن يخلصه من هذه العادة _كما ادعى_ لكنه خلصه من حياته التي لم تبدأ بعد بأبشع طرق أطلق عليها الإعلام لقب "الأب السادي" نتيجة العنف الذي ظهر على الطفل.
حيث توفي الطفل إثر ضربات شديدة في مختلف أنحاء جسمه ورأسه بقصد تربيته، وحروق شديدة على عضوه لتبوله اللاإرادي من قبل كافله، وقد اكتشف ذلك مستشفى الإيمان في الرياض عند استقبال الطفل لعلاجه من آثار الضرب الذي لحق به، لكنه بالواقع كان قد فارق الحياة، ولم يستطيعوا إنقاذه، كما أكد الدكتور مشهور الوقداني استشاري الطب الشرعي والمدير الطبي في إدارة الطب الشرعي بالرياض ورئيس فريق الحماية من العنف والإيذاء بصحة الرياض والذي شرح من خلال ظهوره ببرنامج (يا هلا) الذي يعرض على روتانا خليجية تفاصيل اكتشاف حالة الطفل اليتيم فيصل، مضيفًا:" على الفور اشتبه الطبيب الشرعي بوجود جناية فأبلغ الجهات المسؤولة، والتي سارعت للتوجه إلى منزل الجاني لتجد أدوات الجريمة في المنزل، وهي عبارة عن عصا، وماسورة، وأدوات تعليق عذب بها الطفل في مختلف أنحاء جسده".
من جهتها أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تمثلت في ظهور سها الغامدي مديرة الإشراف النسائي في الرياض في وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال برنامج (يا هلا) أنّ العائلة تم دراستها قبل حصولها على التبني، وتجهل أسباب تصرف الأب الذي كان يعلم هو وزوجته أنّ الطفل كان يعاني من تبول اللاإرادي ليلاً، وأكدت أنّ المسؤولية في وفاة فيصل مشتركة مع الأم المتبنية زوجة الكافل السادي والتي اتصلت وأخبرتنا عما فعله زوجها بالطفل، واعتبرت حالة فيصل حالة استثنائية لطفل أسرة بديلة ولا يمكن تعميمها وتحميل الوزارة عدم دراسة الحالات النفسية للعائلات قبل تسليمها للطفل. خصوصًا وأنّ هذه أول حالة تعذيب تحصل في أسرة بديلة منذ 40 سنة.
بينما حملت الدكتورة سهيلة زين العابدين والتي مثلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزارة الشؤون الاجتماعية، وإدارة كفالة الأيتام التي لم تتحرك إلا بوفاة الطفل وهي المسؤولة عن وفاته، واصفة أنّ هناك خلل كبير في عمل الشؤون الاجتماعية وفي دور الأيتام بصفة عامة، وقصور من الشؤون الاجتماعية في تقصي حالة الأسرة التي تقدمت لكفالة الطفل فيصل.. خصوصًا وأنّ الشؤون لم تزر الأسرة الكافلة لفيصل إلا مرة واحدة منذ انتقل إليها.
بينما أكد الأخصائي النفسي الدكتور فهد اليحيا: بأنه حتى لو أكد فحص الكافل اضطرابه النفسي فهذا لا يعفيه من الجريمة ولابد من محاكمته، والكثير ممن يصنفون على أنهم أخصائيون نفسيون يفتقرون للتدريب الجيد ولا يستطيعون كشف الشخصيات غير السوية، ومجرد مقابلة الأب البديل لا يمكن أن يساعد على إدارك أهليته للكفالة، ونحتاج لتحريات كاملة عنه قبل تسليمه طفلاً.
أثارت القضية مواقع التواصل الاجتماعي خصوصًا على تويتر، وطالب الجميع بضرورة محاكمة الأب حتى لو ظهر أنه مضطرب نفسيًا لتكون حالة الطفل اليتيم المعنف فيصل عبرة وعظة للجميع خصوصاً وانها اعتبرت حسب الاراء بأنها الجريمة الأبشع في تاريخ الرياض.

# الزواج من أجنبيات: 256 سعودياً تزوجوا من أردنيات وسوريات و79 أسرة مهجورة في الأردن واليمن والهند خلال 5 أشهر

المصدر: صحيفة الشرق السبت 20 شعبان 1434 هـ - 29 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/29/880525

الدمام – فاطمة آل دبيس، سحر أبوشاهين، ياسمين آل محمود

كشف رئيس قسم شؤون السعوديين في السفارة السعودية في الأردن صالح بديوي أن 233 سعوديا تزوجوا من أردنيات خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2013م، فيما تزوج 23 سعودياً من سوريات، مؤكداً أنهم جميعاً يتمتعون بالاستقرار، وأن هذه الزيجات لم تتأثر بالأحداث في سوريا كون الرجال حصلوا على التصريح الرسمي من وزارة الداخلية للسماح لهم بالزواج من أجنبيات، وعلى ذلك قاموا بنقل زوجاتهم إلى المملكة. كما أكد وجود 59 عائلة سعودية مهجورة في الأردن تتكفل برعايتهم جمعية أواصر وقال «إن الزوجة التي هجرها زوجها تقدّم للسفارة ما يثبت زواجها من السعودي ونسبة الأبناء إلى أبيهم، ويتم التحقق من كافة الأوراق المقدمة وعند ثبوتها تُحيلها إلى وزارة الخارجية السعودية التي تنسّق مع جمعية «أواصر»، التي تتبنى النفقة تنفق على الأسرة التي تعاني هجران الزوج السعودي لها.

شروط الزواج

وبين وكيل إمارة المنطقة الشرقية فيصل أحمد العثمان شروط زواج السعودي من أجنبية قائلاً « ينبغي أن يتوجه الرجل الذي يرغب في الزاج من أجنبية إلى إمارة المنطقة التي يتبع لها، ويشترط ألاّ يقل عمره عن 35 سنة، ولا يزيد على 70 سنة، كما يشترط للمتزوجين من قبل إحضار تقرير طبي من مستشفى حكومي يثبت مرض زوجته السعودية كأن يكون عقماً أو تشوهاً أو أمراضاً خبيثة أو ينص الطبيب في التقرير بخطورة الحمل، وكذلك شهادة تعريف بالراتب وإذا كان موظفاً أهلياً يجب تصديق التعريف من الغرفة التجارية أو إحضار مشهد مصدق من العمدة والشرطة بعدم وجود عمل.

وأكد العثمان أنه في حال عدم أخذ السعودي تصريحاً بالزواج من أجنبية فإن الإمارة تحقق معه وتحيل الإفادة إلى وزارة الداخلية التي بدورها تقرر إذا ما كان سبب عدم أخذ التصريح مشروعاً أم لا، وتتخذ العقوبة التي تراها مناسبة أو تسمح له بتوثيق العقد.

زواج الكهول

وذكر مصدر مسؤول في وزارة الداخلية أن النسبة الأعلى للزواج من الخارج للكهول بين سن 50 و65 مؤكداً أن الدولة لا تمنح التصريح لهم إلا بعد التثبت من الأوضاع المادية السيئة للمتقدم، حيث يتوجب عليه إحضار ما يثبت من الضمان أنه من الفئات المحتاجة وأنه رُفض من فتيات الداخل لفقره، وعدم قدرته على استيفاء متطلبات الزواج في السعودية التي تتراوح بين 20و 80 ألفاً -على حد قوله- ، وأشار إلى أن التصاريح لا تُمنح لفئة الشباب للحد من ظاهرة العنوسة ولعدم المساهمة في ازديادها، مؤكداً أن التصاريح الممنوحة للرجل المتزوج تكون في نطاقات محدودة واستثناءات ضيقة كإصابة الزوجة بمرض وراثي يصيب الأبناء بأمراض عقلية أو لعدم قدرتها على الإنجاب وجميعها خاضعه للائحة الأنظمة لزواج السعوديين من الخارج، أما عن شرط موافقة الزوجة الأولى لاستخراج التصريح فأكد أنه لا صحة له ..

5 هنديات

و أوضح مسؤول شؤون الرعايا السعوديين بسفارة المملكة في الهند فهد الملحم أن السفارة ترجع لوزارة الخارجية لإبلاغها بالأرقام و الحالات التي ترد عن زواج السعوديين من هنديات، و تبلغ الخمس حالات لأسر هجرها الزوج

السعودي، و تصرف عليهم جميعة أواصر، و بعضهم حالتهم المادية سيئة و بالنسبة للأوراق الثبوتية و إثبات النسب يجب أن يثبت الشخص أنه سعودي بشهادة ميلاد.

15 أسرة

وذكر مسؤول شؤون السعوديين في عدن فهد بن شاهر العبدلي أن عدد الأسر السعودية التي هجرها أزواج سعوديون في اليمن بلغ 15 أسرة، و قد تناقص هذا العدد نتيجة الأوضاع الأمنية المضطربة في اليمن، و أبرز المشكلات التي تتعرض لها تلك الأسر زواجهم دون إذن مسبق من وزارة الداخلية السعودية ما يتسبب في المشكلات بين الزوجين و تؤدي لحصول الهجران والانفصال بين الزوجين وهذا ما يؤثر على الأطفال في حال وجودهم.

مضيفا» بلغ عدد حالات الزواج العام الماضي لسعوديين من يمنيات 8 حالات، وبذلك يفوق عدد الزواجات الرسمية لعدة أسباب منها الجهل بالتعليمات».

مشكلات النسب

وعن مشكلات النسب قال العبدلي »مشكلات النسب لا تذكر و لكن توجد حالات نفقة و إثبات الجنسية خصوصا مَنْ وُلِدَ في اليمن و عاش فترة طويلة كون والدته يمنية.

جهات مختصة

وعن دور القنصلية قال «تقوم القنصلية بمساعدتهم والرفع للخارجية ليتم إحالتهم إلى الجهات المختصة بالمملكة، كما تقوم قدر المستطاع بتمكين الأطفال من دخول المدارس حتى يتم إثباتهم من قبل والدهم، ودور جمعية أواصر فعّال ومجهوداتها جبارة في متابعة الأسر ومشكلاتها ومساعدتها كما أن القنصلية تقوم برفع الاستمارات عبر مقام وزارة الخارجية لتحويلها لجمعية أواصر.»

زواج عشوائي

وحذّر العبدلي من الزواج العشوائي لما ينتج عنه من مشكلات أسرية تؤثر مستقبلا على الأطفال وعلى الأسرة.

و عن هل تترافق فترة الصيف مع ازدياد زواج السعوديين بيمنيات قال» بعد الانفتاح الإعلامي و التوجيه والإرشاد و التوعية من مشكلات الزواج غير الرسمي من قبل الدولة أصبحت الظاهرة التي تفشت في وقت سابق محدودة».

الزامل : فتوى منع استخدام «الدي ان ايه» تعرقل إعادة أبناء المتزوجين من أجنبيات

وأوضح عضو مجلس الشورى السابق ورئيس رابطة العودة للجذور نجيب الزامل أن فتوى منع استخدام «الدي ان ايه» لأثبات البنوة ستعرقل مسيرة الرابطة التي وضعت على عاتقها إعادة أبناء السعوديين المتزوجين من أجنبيات في الخارج، والعمل إلى إرجاعهم إلى جذورهم الأصلية، وإثبات النسب لمن ليس لدية أوراق تثبت انتمائة لهذا البلد، مستغرباً قولهم إن الابن للفراش، قائلاً كيف لنا العودة إلى 20 سنة مضت! مشيراً إلى أن هناك كثيراً من العقود لم توثّق رسمياً كونها عقدت في بلاد فقيرة، وبعد عودة الزوج السعودي إلى دياره تبيّن أن الأم حامل بطفل منه، ولكن تعثر الوصول إليه لأسباب مختلفة، وتتفاقم المشكلة في حال نكران الأب بنوة الابن، مما يتطلب إجراء الفحص النووي لإثبات البنوة وضم المولود إليه واستخراج الأوراق الثبوتية له في حال الحياة أو حتى بعد ممات الأب لحقه في الإرث.

وأكد الزامل أن الرابطة نجحت في إعادة أكثر من 25 حالة من دولة الفلبين، مشيراً إلى أن أوضاع البقية في الفلبين لا تُسر، حيث رصدت الرابطة عدداً من فتيات سعوديات الملامح والجذور يعملن في أماكن للتدليك وعروض الأزياء والبعض منهن امتهن تجارة بيع الجسد! مؤكداً أنه وبعد التحدث معهن تبيّن أنهن فتيات لآباء سعوديين هجرن أمهاتهن منذ زمن، ولا يعرفن عن بلادهن سوى أنها « السعودية» منوهاً إلى أن أغلب هؤلاء الفتيات ينتمين إلى الديانة الكاثوليكية، ويجهلن التحدث باللغة العربية مؤكداً أن وضع كثير منهن بائس وبحاجة إلى وقفة جادة حتى لا تتفاقم المشكلة.

وذكر الزامل أن هناك حالات مواليد أخرى رُصدت في دولة المغرب ولكنها أفضل من ناحية اللغة والدين، فعلى الرغم من سوء أحوالهم المعيشية حيث إنهم يعانون فقدان الهوية الحقيقية، إلا أنهم أوفر حظا من البلدان الأخرى كالفلبين والهند وإندونيسيا.

حقوق الإنسان: تلقينا قضايا مواطنين يواجهون صعوبة في الموافقة الرسمية بعد إتمام الزواج

وأكد مصدر مطلع في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان – تحتفظ الشرق باسمه -أن الجمعية تتعامل مع كافة التظلمات التي تردها من المتضررين من زواج السعوديين من الخارج سواء من الإناث أو الرجال وبالتعاون مع جمعية أواصر المهتمة بهذا الشأن ، مؤكداً أن المشكلة الأساسية تتمثل في جهل الطرفين للأنظمة والقوانين المتعلقة بالزواج في بلد الطرف الآخر عند الإقدام على الزواج خاصة في مسألة تبعية الأولاد، وأشار إلى أن الجمعية تلقت قضايا لمواطنين يواجهون صعوبة في استخراج تصاريح للموافقة الرسمية بعد اتمام الزواج وفي حالات بعد الإنجاب وهناك حالات لإثبات البنوة وأخرى لطلب الدخول إلى المملكة بعد توثيق العقود في تلك الدول وحالات قليلة لأجنبيات يطالبن بأبنائهن من سعوديين. ودعا المصدر إلى ضرورة تقديم أنظمة وحلول للآثار المترتبة على زواج المواطنة من الخارج، مشيراً إلى أن هناك حالات

رُحّل فيها الزوج الأجنبي وبقيت أفراد أسرته في السعودية كون الأم سعودية والأب مازال أجنبياً مشيراً إلى أن القرار الأخير بتمكين السعودية من كفالة أبنائها ومعاملتهم كسعوديين قد يحد من المشكلة، ولكنها قائمه في ظل أن الزوج الأب مهدد بالإبعاد في حال الطلاق أو الوفاة.

«الشورى» يطرح نظامَي زواج السعوديين بغيرهم وحماية الطفل للنقاش ..غداً

الرياض – محمد العوني

يطرح مجلس الشورى في جلسته الـ 37 غداً مشروع تنظيم زواج السعوديين بغيرهم للنقاش، إذ يشهد مشروع التنظيم تبايناً في وجهات النظر بين «الشورى» ومجلس الوزراء، كما يناقش أيضاً وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع نظام حماية الطفل المعاد للمجلس لدراسة التباين في وجهات النظر بين المجلس ومجلس الوزراء. كما يستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية.

# الرياض تبحث مع مختصين مدى أهلية المرأة ودخولها للمجال القضائي كقاضية شرعية

# د. سهيلة زين العابدين: من حق المرأة ممارسة القضاء والدين الإسلامي لم يمنع هذا الشيء

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/01/article848382.html

الرياض - أسمهان الغامدي

وسط أنباء متضاربة عن دخول المرأة للسلك القضائي، وتخصيص محاكم تعين فيها النساء كقاضيات شرعيات وكاتبات عدل - بحسب أحد المصادر- نفى ل"الرياض" المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل فهد البكران تخصيص محاكم قضائية تعمل فيها النساء، موضحا أن الوزارة في طور دراسة أقسام نسائية مستقلة بداخل المحاكم، تعمل فيها المرأة للإرشاد وإنهاء إجراءات بنات جنسها وخدمتهن قبل دخولهن على القاضي

وحول إمكانية دخول المرأة للسلك القضائي من الناحية الشرعية والقانونية، بحثت " الرياض" مع مختصين شرعيين وقانونيين وقضاة سابقين مارسوا القضاء الشرعي، مدى أهلية المرأة دخولها للمجال القضائي كقاضية شرعية تفصل في الحقوق وبين الخصوم.

مواصفات القاضي اختلفت

اعتبر القاضي السابق والمحامي محمد الجذلاني أن مهمة القضاء تغيرت بمفهومها عن السابق، فمواصفات القاضي الذي تكلم عنه الفقهاء في العصر السلفي وعصر الخلفاء الراشدين اختلفت عن مواصفات القضاة في العصر الحالي، حيث إن القاضي في السابق يعتبر حكمه نافذا وغير مؤجل ولا يراجعه أحد، ولم يكن هناك ما يسمى بالاستئناف، لكن اليوم في العصر الحديث اختلف مفهوم القضاء وأصبح حكم القاضي غير نافذ إلا بموافقة الطرفين، أو بمصادقة محكمة الاستئناف في حال رفض أحد الخصوم الحكم الشرعي، مشيرا أن القضاء في ثوبه الحالي أصبح أقرب للتحكيم والإصلاح من القضاء والولاية التي في السابق فقوة حكمه مستمدة من اتفاق الخصوم، ليست من ولايته الشرعية القضائية

وأوضح أن نظام القضاء الجديد جعل للناس الحق في الاعتراض من الدرجة الثالثة من الاعتراض على الأحكام محكمة الاستئناف لترفع للمحكمة العليا في بعض الحالات، كما أنه بالنظر إلى القضايا التي ترد ديوان المظالم نجد أن هناك دوائر مشتركة بين القضاة، كل دائرة يوجد فيها ثلاثة قضاة يصدر من خلالهم الحكم بالأغلبية، وعند صدور الحكم لا ينفذ الحكم فورا ولا يؤخذ به إلا بعد مصادقة ثلاثة قضاة آخرين في محكمة الاستئناف، أي إن القضية يمر عليها ستة قضاة شرعيين لا ينفذ حكم الثلاثة الأول منهم إلا بمصادقة الثلاثة الآخرين

وزاد الجذلاني أن وجود المرأة بداخل المنظومة القضائية أمر مرحب به، حيث إن القضاء لم يعد كما في السابق والمرأة مؤهلة تأهيلا كاملا يتيح لها العمل كقاضية شرعية ومستشار قانوني، فالأمر في الوقت الحالي اختلف فأصبح هناك دوائر ولجان والحكم الابتدائي الصادر لا بد أن يصادق عليه من محكمة أعلى، معتقدا أن مشاركة المرأة في محاكم الأحوال الشخصية بالنساء وبعض التخصصات القانونية سيكون ذا أثر كبير.

بدايات خجولة

ووصف بدايات توظيف المرأة في ديوان المظالم أو حتى في المحاكم الشرعية التي لا زالت قيد الدراسة بالخجولة، متسائلا عن عدم رفع تصنيف الوظائف التي تخصص للنساء إلى مستشارة قانونية وكاتبات عدل، فالمرأة لدينا مؤهلة تأهيلا كافيا وهي قادرة على شغل مثل هذه المناصب وأهل لها.

منظومة فقهية تقليدية

ومن الناحية الشرعية اعتبر الكاتب محمد المحمود أن للمرأة الأهلية الكاملة التي تخولها العمل كقاضية شرعية تحكم في الحقوق، ويعمل بحكمها، موضحا أن عملها لسنوات طويلة من حيث المبدأ خضع للمنظومة الفقهية التقليدية التي رأت أن المنصب القضائي من الولايات العامة، ولا يحق للمرأة توليها، ولكن هناك من لم يمانع من تولي المرأة بعض المناصب على أن لا تصل إلى الولاية العظمى أو الخلافة، كما أنه يحق للمرأة أن تتولى منصبا قضائيا، بعمومها، وتخصيص المرأة في قضايا معينة هو نوع من عزل المرأة وفصلها والعنصرية الخفية

ورفض أن تحد المرأة بقضايا معينة، فهي كائن إنساني لها ارتباطاتها بالشأن العام، وتستطيع مناقشة جميع القضايا باعتبارها شريكا في الحل، فهي قادرة على التولي جميع القضايا دون تخصيص، كما أن هناك دعما لحضور المرأة بعد فترات غياب طويلة، فإعطاء المرأة دورا لم يكن لها من قبل مقبولا كخطوة أولى، وليس كقاعدة، فمثلا قضايا السرقة، والاحتيال والاعتداءات وغيرها من القضايا التي تقع على الرجل ومن الرجل، قد تقع على المرأة ومن المرأة، فيحق لها أن تشارك بعملها الإداري ورأيها في كل المجالات ومنها القضاء.

زيادة جرعات

وعن كيفية تقبل المعارضين لفكرة دخول المرأة منظومة القضاء قال المحمود: نحتاج المزيد من الجرعات المتتالية والمتسارعة لدخول المرأة في جميع أمور شأن العام، فالمملكة تسير على الطريق ونحتاج المزيد، إلى جانب مواكبة الإعلام والخطاب الثقافي الذي سيجعل وجودها مطلبا ملحا.

الإمام الطبري أجاز

ومن الناحية القانونية رأت الناشطة والحقوقية عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أنه من حق المرأة ممارسة القضاء والدين الإسلامي لم يمنع هذا الشي، والإمام الطبري أجاز للمرأة ممارسة القضاء، فمن حقها ممارسة ما تأهلت له طالما الدين لم يمنعها من الشهادة

مستدلة بعلماء العالم العربي والإسلامي الذين أجازوا للمرأة ممارسة القضاء وعينوا فعليا قاضيات شرعيات، فلو أن الدين منع هذا الحق لها لما مارسته في الدول الإسلامية، فالدين لم ينزل على دولة معينة دون أخرى ولم يخلق المولى علماء في دولة واحدة

في الولاية والحقوق

ورأت فيمن يربط القضاء بالولاية أن للمرأة حق الولاية على نفسها وأولادها وغيرها مثلها مثل الرجل، وانتقاص أهليتها غير موجود في الشرع ولا مقبول، فالمولى ساوى بين المرأة والرجل، وجعلها خليفة للخالق، تعاقب وتؤخذ منها الحقوق ويقتص منها كالرجل تماما

وأشارت د.زين العابدين أن القوامة متعلقة بأمور خاصة ضمن نطاق الأسرة وليست بصورة عامة، ولها شرطان أن يكون الرجل مؤهلا للقوامة وللنفقة، فليس كل الرجال ينفقون على النساء، والدرجة التي ذكرها القرآن هي القوامة بالنفقة

ومن الناحية القانونية قالت: المرأة تأهلت تأهيلا كافيا يخولها للممارسة القضاء والمحاماة، فلماذا ننتقص من قدرات المرأة ومكانتها، وهل البلاد العربية والإسلامية التي تولت فيها المرأة القضاء لا يوجد فيها فقهاء ورجال دين يفتون بمنعها؟ !، مستدلة بفتوى جامعة الأزهر التي أجازت عمل المرأة كقاضية

ورأت أن ما يحصل تحت مظلة الحلال والحرام لا يمت للدين بصلة فهو عبارة عن موروث فكري وثقافي يمتهن المرأة ويقلل منها ويتناقض مع ما جاء في القرآن الكريم والسنة الفعلية والقولية الصحيحة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# أكدت أن الإجراء مشروطٌ بـ تمديد المهلة.. مصادر لـ«الاقتصادية»:

# منح المرافقين والمرافقات رخص عمل والسماح بنقل خدماتهم

المصدر: صحيفة الاقتصادية الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/07/01/article_766821.html

خلف الخميسي من الرياض

كشفت لـ "الاقتصادية" مصادر مطلعة، أنه في حالة تم تمديد فترة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة في السعودية وإقرار "مهلة إضافية"، ستتضمن تلك المهلة الجديدة استثناءات عدة معظمها يصبّ في صالح المرافقين والمرافقات لمن يحمل إقامة نظامية مثل الزوجة أو الابنة، إذ سيسمح لهن بالعمل بعد أن يتم منحهن "رخصة عمل"، ليتم نقل خدماتهن إلى الجهات الراغبة في التعاقد معهن.

وفسرت : "بعد انتهاء تعاقد المرافقين والمرافقات مع الجهات التي يعملون فيها، يتم إرجاعهم إلى إقامة ولي الأمر إن كان لا يزال على رأس العمل ويقيم إقامة نظامية في السعودية، وذلك وفق التنظيمات واللوائح المنظمة لذلك".

وكانت وزارة العمل قد رفعت للمقام السامي، بطلبٍ لتمديد مهلة تصحيح أوضاع المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل من المنشآت والعمالة والأفراد، إلى ثلاثة أشهر إضافية، وحتى تاريخ 25 ذو القعدة من العام الجاري.

وقالت المصادر: "إن وزارة العمل دعّمت تقاريرها المرفقة بالأرقام، طالبة تمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة في السعودية، إلى فترة إضافية يستفيد منها من لم يتمكن من تصحيح وضعه خلال المهلة الحالية التي تنتهي في 24 شعبان الجاري".

وتأتي التوصية التي رفعتها وزارة العمل إلى المقام السامي، استجابة لحجم الطلبات الكبيرة والمتزايدة الراغبة في تصحيح أوضاعها، إضافة إلى ما طالبت به غالبية سفارات الدول لدى السعودية بتصحيح أوضاع رعاياها من العمالة المخالفة، وكذلك ما تم رفعه من طلبات من قبل الغرف التجارية ورجال الأعمال بالتمديد، نظراً لكثافة أعداد المخالفين الذين لم تستوعبهم فترة الأشهر الثلاثة الماضية.

ويحاول عشرات الآلاف من العمال الوافدين مغادرة السعودية بعد أن أعلنت الحكومة أنها ستعفيهم خلال المهلة الحالية من دفع أي رسوم أو غرامات لانتهاك شروط التأشيرات مثل تجاوز المدة المقررة للإقامة أو تغيير المهنة. وحاولت الجالية اليمنية في السعودية الخروج من المأزق وإن كان ذلك عن طريق التسلل عبر الحدود.

وكانت الغرف التجارية ورجال الأعمال، قد رفعوا إلى الجهات المعنية بطلب لتمديد مهلة تصحيح أوضاع العمال المخالفة، نظراً للخسائر التي تكبدها القطاع الخاص نتيجة ساعات الانتظار التي تقضيها العمالة أمام مكاتب "العمل" والجوازات.

في الوقت الذي طالب فيه مسؤولو السفارات التي لها عمالة في السعودية بالتمديد، حيث ذكر في وقت سابق، خيام أكبر نائب السفير الباكستاني، أنه تم ترحيل 15 ألف عامل باكستاني، مقابل تصحيح وضع 50 ألفا آخرين، وقال : "المهلة التصحيحية لم تكفِنا أبداً، ونتمنى من الحكومة السعودية تمديد الفترة التصحيحية؛ لأن هناك عمالة كبيرة تنتظر التصحيح وإلا فسيتم ترحيلها".

فيما أغلقت السفارة الهندية ملف عمالتها المخالفة، وفق ما أوضحه سيبي جورج نائب السفير الهندي، مؤكداً أن 70 ألفاً من العمالة المخالفة صححوا أوضاعهم بنقل كفالاتهم لشركات أخرى، مقابل ترحيل 30 ألفا.

واستخرجت السفارة الإندونيسية نحو 72.500 وثيقة سفر منذ بداية المهلة التصحيحية، وقال نور إبراهيم نائب القنصل الإندونيسي لشؤون الثقافة والإعلام، أنهم أنجزوا 50 في المئة من المعاملات المقدمة لهم من رعاياهم، ولكنهم في ظل العدد الهائل من المتقدمين الذين يريدون الاستفادة من المهلة وتصحيح أوضاعهم، لن يتمكنوا من اللحاق في المدة المتبقية.
ونجحت سفارة بنجلادش في الاحتفاظ بأكبر عدد من عمالتها المخالفة، وفق تصريح الدكتور إمداد الحق المستشار العمالي لدى السفارة، الذي بين أن سفارة بلاده استقبلت معاملات 150 ألفاً من العمالة البنجلادشية، حيث يتم حالياً الانتهاء من تصحيح أوضاع 130 ألفاً منهم، فيما استغنت عن 20 ألفاً تم ترحيلهم لبنجلادش، من أصل 1.3 مليون عامل بنجلادشي.
فيما أبدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطلعاتها للمقام السامي الكريم للتوجيه بتمديد المهلة التصحيحية، لتمكين العمالة من تصحيح أوضاعها، ولإتاحة الفرصة للجهات المسؤولة للوفاء بالتزاماتها.
وأشارت إلى عدم قدرة بعض الجهات الحكومية على استكمال إنهاء إجراءات التصحيح في الوقت المحدد؛ لانشغالها في بداية المدة بالإعداد والتجهيز وحل المشاكل الطارئة.

# حقوق الإنسان لـ الحياة : توجد أنظمة حكومية لا تتلاءم مع معاييرنا

المصدر: صحيفة الحياة الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/528510

جدة - يزيد السحلي
أفصحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة عن وجود بعض الأنظمة الحكومية التي لا تتناسب مع معايير الجمعية، إذ يصعب الانسجام الكامل بين الأنظمة السعودية ومعايير حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن الجمعية أجرت دراسة واسعة عن مدى انسجام الأنظمة السعودية، وخرجت الدراسة بوجود بعض الأنظمة التي لا تتناسب مع معايير حقوق الإنسان مثل «حقوق الطفل».
وطالب رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف خلال حديثه إلى «الحياة» بضرورة تحديد سن للطفولة، إذ إن المشكلة تكمن في عدم تحديد عمر ثابت للطفل يطبق عليه جميع الحالات القضائية، ما يترتب عليه آثار سلبية، مضيفاً «اتفاق حقوق الطفل ينص على أن الطفل هو الذي لم يتجاوز سن 18 عاماً، ومن دون هذا السن تطبق عليه أحكام الطفل، وهذا الأمر ليس واضحاً ومحدداً، إذ لدينا أكثر من عمر للأطفال، فمن هو في سن 15 عاماً يحصل على بطاقة أحوال شخصية، و17 عاماً يقبل في العمل، ومن هو أقل من 21 عاماً لا يسمح له بالسفر».
وأوضح الشريف أن أكثر القضايا التي تتلقاها الجمعية تتمثل في قضايا الطلاق والخلع والعنف الأسري، وهي الأكثر صعوبة لأنها تحدث داخل المنازل وبعيداً عن الأنظار، مبيناً أن كثرة هذه القضايا مقلق كونها تتعلق بالمكون الرئيس للمجتمع وهي الأسرة، في حين أن المطالبات الجذرية جاءت لكي تعالج هذه المشكلة.
وأفاد بأن الجمعية لا تزال تطالب بأهمية إصدار نظام يجرم العنف ضد المرأة والطفل، مضيفاً «توجد جهود بذلت وخطوات كبيرة اتخذت ولكن للأسف حتى تاريخه لم يصدر هذا القانون لحفظ حقوق الطفل والمرأة وتجريم العنف، ونأمل أن يصدر في أسرع وقت لأنه بصدور هذا النظام نستطيع أن نحدد أفعال الإجرام والعنف وعقوبات القضاء، وستلتزم بها الجهات الحكومية».
وزاد «من هذا المنطلق نبدأ بمعالجة هذه القضايا والسيطرة عليها والهدف الأخير هو بناء أسرة قوية داخل المجتمع، وأسباب الطلاق والعنف يتمثل في وجود ثقافة ذكورية تملكية خاطئة من فترة طويلة، إضافة إلى أن الشأن الأسري لا يستطيع أن يمسه أحد أو يتدخل فيه، ومجموع هذه الثقافات أدت إلى حدوث كثير من التجاوزات المتمثلة في الضرب والإدمان والسجن داخل المنزل أحياناً نتيجة الضغوط الاقتصادية وثقافة المنتصر والمهزوم».

وأكد رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة على جدية جمعيته في التعامل مع هذه القضايا، وسعيها للتواصل مع الجهات الحكومية كافة حتى يتحقق استقرار الأسرة، مشيراً إلى وقوف الجمعية ضد زواج القاصرات، إذ تقف الجمعية ضد زواج الطفل ما دون 18 عاماً، وهذا الملف يجب أن يتم وضع ضوابط له، فالزيجات هي أساس الأسرة، وإذا بنيت على خطأ فتأكد أنه ستنتج على خطأ، ما يؤدي إلى زيادة كاهل المجتمع بمشكلات وانحرافات سلوكية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# اختفاء المخالفين تحسباً للتفتيش.. سفارة دلهي لـ"الاقتصادية": 30 ألف هنديّ غادروا السعودية

المصدر: صحيفة الاقتصادية الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/07/02/article_767136.html

عبدالهادي حبتور من جدة

كشف لـ "الاقتصادية" مسؤول هندي مطلع عن مغادرة أكثر من 30 ألف هندي عبر مطار الملك خالد الدولي في الرياض خلال الفترة الماضية.

وتأتي مغادرة العمالة الهندية كعملية استباقية قبل انتهاء مهلة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة في السعودية والتي أمر بها خادم الحرمين الشريفين وتنتهي رسميا في 24 شعبان الجاري.

وشهد العديد من المحال التجارية خصوصاً الورش الحرفية انخفاضاً كبيراً في أعداد العاملين فيها، خوفاً من الجولات التفتيشية التي تعتزم السلطات السعودية تفعيلها فور انتهاء المهلة.

وأوضح سيبي جورج نائب السفير الهندي في الرياض أن السفارة الهندية أنهت بامتياز جميع الإجراءات المتعلقة بها تجاه عمالة بلدها، وقال: "قمنا بكل ما يتوجب علينا وأصدرنا وثائق لكل من راجع السفارة، وهناك أعداد بسيطة جداً تأتي حالياً ويتم إنجازها فوراً"، مشيرا إلى أن عدد العمالة الهندية التي حصلت على تصريح خروج نهائي وغادرت فعلاً عبر مطار الملك خالد الدولي بلغ أكثر من 30 ألف شخص حتى الآن، مؤكداً استمرار العملية بالتنسيق مع السلطات السعودية.

فيما أفاد الدكتور أرشاد أحمد المسؤول الإعلامي في القنصلية الهندية في جدة أن عدد العمالة الهندية التي تم أخذ بصماتها في إدارة ترحيل جدة منذ 21 أيار (مايو) الماضي وحتى الثلاثاء الماضي 25 حزيران (يونيو) بلغ 4536 شخصاً، وقال: "عدد الذين حصلوا على الخروج النهائي منهم 2928 عاملا، غادر منهم نحو 50 في المائة تقريباً ويتم ترحيل البقية وفق جدول منظم".

وفي جولة لـ "الاقتصادية" على المنطقة الصناعية شمال جدة لوحظ انخفاض في أعداد العمالة لدى المحال والورش، ترقباً لبدء عمليات التفتيش التي يتوقع أن تقوم بها إدارة الجوازات ومكاتب العمل بعد انتهاء مهلة التصحيح.

وبيّن مجدي عمر مدير فرع أحد محال بيع قطع غيار السيارات أن مبيعاتهم انخفضت بنسبة تصل إلى 50 في المائة تقريباً في اليومين الأخيرين، مرجعاً السبب إلى انخفاض وتيرة العمل في الورش بعد هروب واختفاء العديد من العمالة لقرب انتهاء مهلة تصحيح أوضاع العمالة الوافدة.

ولفت إلى أن الكثير من الورش الصناعية كان يعمل بها أربعة وخمسة أشخاص، إلا أن الأيام القليلة الماضية شهدت اختفاء عدد كبير منهم، وأصبح شخص واحد فقط يعمل في المحل، الأمر الذي انعكس على وتيرة العمل وانخفاض التعاملات اليومية في حركة البيع والشراء بالنسبة لهم كمحال قطع غيار سيارات.

يذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عبّرت عن أملها في أن يصدر توجيه من المقام السامي بتمديد المهلة، لتمكين العمالة المخالفة التي لم تغادر من تصحيح أوضاعها وإتاحة الفرصة للجهات ذات العلاقة للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن.

# الشهري: القرار جنب المؤسسات خسائر كبيرة

المصدر: صحيفة الوطن الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=151702&CategoryID=2

جدة: سامية العيسى
قال رئيس لجنة الأقمشة والملابس الجاهزة بغرفة جدة محمد الشهري إن تمديد فترة تصحيح أوضاع العمالة جنب المؤسسات والمحال التجارية وبعض المنشآت خسائر قد تتجاوز 3 مليارات ريال. وبين الشهري أن المتضرر الأكبر في تلك الفترة هم أصحاب المشاريع الصغيرة والمشاغل المنتشرة في جدة، حيث استقبلت اللجنة العديد من شكاوى ملاك مشاغل الخياطة والتفصيل، منها توقف عن العمل في موسم جني الأرباح، حيث يعد دخول شهر رمضان المبارك فرصة سانحة لكسب أرباح مقبولة وتعويض الركود الذي يصيب أعمالهم طوال العام.
من جانب قال مشرف فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فرع جدة الدكتور حسين الشريف إن الجمعية سبق لها أن رصدت ازدحاما شديدا بمواقع التصحيح في مواقع "البصمة" بجوازات جدة، وتم رفع ملاحظات فرع الجمعية لإمارة منطقة مكة المكرمة والجوازات، مثمنا تمديد فترة تصحيح أوضاع العمالة ثلاثة أشهر أخرى.
وكانت "الوطن" رصدت إصابة الكثير من العمالة بالقلق والتخوف من فقدان فرصة التصحيح وتوافد أعداد كبيرة من العمالة على مكاتب الجوازات وشكا كل من علي حمود وصالح العثمان وعادل عوض، مقيمين ويرغبون بنقل كفالاتهم، من أن بعض القنصليات تأخرت في استخراج جوازات السفر التي رفضتها الجوازات، حيث تشترط إدارة الجوازات الموافقة على التصحيح بأن يكون الجواز ساري الصلاحية لفترة عام قبل التصحيح، وقالوا إنهم تحملوا حرارة ولهيب الشمس الحارقة في سبيل الحصول على فرصة، وثمنوا تمديد فترة التصحيح التي ستسمح لهم وللغير بتخليص أوراقهم.

# تأصيل المذهبية ونشر الفكر المنحرف والغلو.. أبرز المشكلات

# تحذيرات من إقامة المحاضرات النسائية التوعوية في البيوت والمراكز المغلقة

المصدر: صحيفة الرياض الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/03/article849030.html

الرياض - حسنة القرني
حذر عدد من المتخصصين في الشأن الديني من استمرارية إقامة بعض الداعيات للمحاضرات النسائية التوعوية والدعوية والإرشادية داخل البيوت السكنية الخاصة أو في بعض المراكز والأسواق النسائية المغلقة وتباينت آراؤهم بين ضرورة منعها وفرض الرقابة عليها. مؤكدين ل "الرياض" خطورة ممارسة التوعية الدينية الإرشادية دون رقابة على العقيدة الإسلامية الصحيحة لدى النساء الأميات في ظل نساء يروجن للفكر المنحرف أو الغلو.

- تهديد عقائدي

انتقدت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو المجلس التنفيذي في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إقامة النساء الداعيات للمحاضرات التوعوية والدعوية والإرشادية في البيوت السكنية مؤكدة رفضها لهذه الممارسات مع عدم رغبتها في

استمرارية ممارستها بعيدًا - على حد وصفها-عن النور. وأرجعت سبب ذلك إلى خوفها الشديد من تأثير صاحبات الفكر النسوي المنحرف والغلاة منهن على عقائد النساء ولاسيما الأميات منهن.
وحذرت من النتائج السلبية والعكسية جراء إقامة المحاضرات التوعوية والدعوية والإرشادية بدون تنظيم أو رقابة والتي قد تصل إلى دخول النساء في مذاهب أخرى دون علمهن بذلك. مؤكدة استهداف النساء الداعيات للمجتمعات النسائية الأمية وشبه الأمية ما يوجب ضرورة منع إقامة المحاضرات بشتى أنواعها ومختلف مسمياتها داخل البيوت مع أهمية الرقابة على ما كان منها في المؤسسات الدعوية العامة. واشترطت فيمن تقيم المحاضرات أن تكون فقيهة وعالمة ولديها القدرة الجيدة على فهم واستيعاب مفاهيم الدين الصحيح بحيث لا تردد ما يقوله الآخرون في الخطاب الديني السائد دون تدبر أو تفكير بصورة تتنافى مع ما لمسناه في السنة الفعلية الصحيحة وما مارسته المرأة المسلمة في العهد النبوي وعهد الراشدين. وشددت على أهمية مراجعة الداعيات لقراءتهن للخطاب الديني السائد الذي يسلب المرأة السعودية كثيراً من الحقوق التي تمتعت بها الصحابيات في العصر النبوي.
معللة سبب ذلك بإعمال الخطاب الديني السائد لأحاديث موضوعية وضعيفة ابقي عليها لأنها توافق موروثات ثقافية وفكرية وتتماشى مع أعراف وعادات وتقاليد لا تمت للإسلام بصلة للأسف الشديد. وطالبت الداعيات إلى ضرورة التعرف على دينهن قبل دعوة النساء نافية في - الوقت نفسه- الحاجة للداعيات في حال أخذن الخطاب الديني السائد كما هو دون تصحيح للمفاهيم الخاطئة.

• منع الخطر بالمنهج والتنسيق

ودعا الداعية الإسلامي الشيخ راشد الجدوع إلى ضرورة مراقبة المحاضرات الدعوية أو الإرشادية في البيوت السكنية مستبعدًا-في الوقت نفسه- خطرها من الناحية الشرعية والعقائدية على النساء. وطالب المراكز الدعوية بضرورة التنسيق للمحاضرات المقامة حاليًا في البيوت السكنية والمراكز والأسواق النسائية المغلقة مع وضع منهج واضح للمحاضرات منعًا لأي خطر شرعي يمكن أن يحدث وأكد أهمية الاستفادة من النساء اللواتي لهن خبرة طويلة في مجال التوعية والإرشاد الديني في وضع المنهج.
وعن مدى جدوى قيام الداعيات بتسجيل شريط إسلامي عوضًا عن إقامة المحاضرات الدينية في البيوت السكنية أو المراكز والأسواق النسائية المغلقة شدد الجدوع على عدم تأييده لفعل ذلك على المرأة الداعية واصفًا ذلك ب "غير المأمون والخطر" في حال وقع الشريط بيد أشخاص يمكن لهم التلاعب به ومن ثم إيذاء المرأة الداعية.

• تجمعات غير مرغوب فيها

وأكدت الأستاذة خولة القصيبي المديرة التنفيذية للقسم النسائي لمكتب الروضة في الندوة العالمية للشباب الإسلامي رفض المجتمع السعودي المحافظ إقامة محاضرات خاصة للنساء والفتيات في البيوت السكنية سواء كانت توعوية أو دعوية أو إرشادية فليس باستطاعة المرأة أن تدخل إلى بيوت غير معروفه كما أن ليس كل محرم يرضى بذلك وإن تفهم السبب التوعوي أو الديني من وراء ذلك.
ووصفت إقامة المحاضرات التوعوية أو الدعوية أو الإرشادية في البيوت السكنية ب "التجمع غير المرغوب فيه".
واستدركت القصيبي لا يوجد مخاطر كبيرة بإذن الله لكن فائدة هذه المحاضرات محصورة على عدد محدود.
وحول استمرارية إقامة هذه المحاضرات في البيوت السكنية شددت القصيبي على أهمية حصر إقامتها على المؤسسات الدعوية والقاعات الثقافية والمراكز الاستشارية والاجتماعية مرجعة سبب ذلك إلى أهمية استهداف فئات مختلفة وكبيرة من النساء والفتيات مع ضرورة استبدال الأساليب القديمة بالأساليب الحديثة بهدف إقبال جميع الفئات العمرية. واستدركت لا بأس من إقامة المحاضرات عند الحاجة في الأسواق والمراكز النسائية المغلقة وإن كانت غير مهيأة لذلك.
وحاولت "الرياض" التواصل مع وكيل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد توفيق السديري إلا أنه تعذر التواصل معه على الرغم المحاولات المتكررة في الاتصال وإرسال رسائل جوال من دون جدوى.

# تكدس السجناء

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130703/Con20130703617007.htm

حملت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المقاول مسؤولية تأخر مشروع توسعة سجن المدينة المنورة.
ولا شك في أنكم تدركون مشكلة تكدس عنابر السجن في ظل بقاء بعض النزلاء لفترة غير قصيرة قبل محاكمتهم..
واستمرار حبس سجناء الحقوق المالية المعلقة قضاياهم..
فما هي خططكم لمعالجة هذا الأمر الملح؟..
وأخيرا وليس آخرا ترتيبات زيارات المساجين تحتاج إلى مراجعة..
والسجناء من صغار السن يتطلعون إلى المزيد من الاهتمام.
خالد الجابري

# حقوق الإنسان: على المخالفين سرعة الاستفادة من التمديد واحترام الأنظمة

المصدر: صحيفة الجزيرة الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.al-jazirahonline.com/2013/20130702/ln42174.htm

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كافة المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل إلى الاستفادة من تمديد المهلة التصحيحية واحترام أنظمة الدولة.
وثمنت الجمعية عبر أمينها العام الدكتور خالد الفاخري لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتوجيهه الكريم بتمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة حتى نهاية العام الحالي، مؤكداً في حديثه لـ(الجزيرة أونلاين) أن التوجيه يجسد حرص واهتمام خادم الحرمين على إعطاء المخالفين فرصه لتصحيح أوضاعهم.
وأشار الفاخري إلى أنهم في الجمعية يأملون أن يكون لهذا التمديد اثر في سرعة تصحيح المخالفين لأوضاعهم والالتزام بأنظمة الدولة واحترامها.
وفي ذات السياق، رصدت جولة ميدانية قامت بها الجزيرة أونلاين لمكتب العمل وإدارة الجوازات بالطائف الارتياح الكبير من المستفيدين للتوجيه الكريم، مشيرين إلى أنه نزل عليهم برداً وسلاماً حيث كانوا يخشون انتهاء المهلة الأولى دون أن يتمكنوا من تعديل أوضاعهم رغم حرصهم الشديد على الانصياع التام لأنظمة المملكة، داعين أن يجزى الله جل وعلا خادم الحرمين الشريفين عنهم خير جزاء.
وقال خالد نوار العتيبي وعبدالرحمن سلطان القرشي إن التمديد فرصه ثمينة يجب أن يستثمرها المخالفين في تصحيح أوضاعهم، مؤكدين انه بعد المهلة لا عذر لأي شخص مخالف.

# صحة الرياض تحتفي باليوم العالمي لمكافحة المخدرات

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/04/885332

الرياض-الشرق
احتفت الشؤون الصحية بمنطقة الرياض أمس، بفعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، تحت شعار» دع المخدرات وصُنْ صحتك تجدْ نشوتك»، وذلك في القاعة الرئيسة بمبنى «صحة الرياض»، بحضور مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان بن سليمان العبدالكريم.
وتضمنت فعاليات الحفل تنظيم عدد من المحاضرات، يصاحبها معرض عن مكافحة المخدرات تشارك فيه عدة جهات حكومية ذات علاقة بالتعاون مع المديرية العامة لمكافحة المخدرات بالرياض، بالإضافة إلى مشاركة الجمعية السعودية لحقوق الإنسان. كما تضمنت توزيع المطبوعات التوعوية، ومناقشة الجوانب المختلفة لمخاطر المخدرات، التي تهدف إلى توجيه أنظار شرائح المجتمع كافة إلى أهمية معرفة حجم هذا الخطر محلياً وعالمياً. وبدئ الحفل بمحاضرة من اللجنة الوطنية للعنف والإيذاء ألقتها سلطانة الدوسري، ومدير الخدمة الاجتماعية بصحة الرياض الدكتور مهدي العنزي، والمحاضر في جامعة الملك سعود الدكتور محمد المنيع أكدوا فيها العلاقة بين العنف والمخدرات، مستعرضين البرامج العلاجية والوقائية بأقسام الخدمة النفسية والاجتماعية بالمستشفيات.
بعد ذلك ألقت رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين كلمة أوضحت فيها حقوق المرضى والتأكد من واجب علاجهم ومتابعتهم، مؤكدة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تهتم كثيراً بالشباب وحمايتهم من الوقوع في آفة المخدرات.

# صحة الرياض تحتفي باليوم العالمي لمكافحة المخدرات

المصدر: صحيفة البلاد الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=130607

الرياض - البلاد
احتفت الشؤون الصحية بمنطقة الرياض أمس بفعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، تحت شعار " دع المخدرات وصُنْ صحتك تجدْ نشوتك "، وذلك في القاعة الرئيسة بمبنى "صحة الرياض"، بحضور مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان بن سليمان العبد الكريم.
وتضمنت فعاليات الحفل تنظيم عدد من المحاضرات، يصاحبها معرض عن مكافحة المخدرات تشارك فيه عدة جهات حكومية ذات علاقة بالتعاون مع المديرية العامة لمكافحة المخدرات بالرياض، بالإضافة إلى مشاركة الجمعية السعودية لحقوق الإنسان.
كما تضمنت توزيع المطبوعات التوعوية، ومناقشة الجوانب المختلفة لمخاطر المخدرات، التي تهدف إلى توجيه أنظار شرائح المجتمع كافة إلى أهمية معرفة حجم هذا الخطر محلياً وعالمياً.

وبدئ الحفل بمحاضرة من اللجنة الوطنية للعنف والإيذاء ألقتها سلطانة الدوسري، ومدير الخدمة الاجتماعية بصحة الرياض الدكتور مهدي العنزي،والمحاضر في جامعة الملك سعود الدكتور محمد المنيع أكدوا فيها العلاقة بين العنف والمخدرات، مستعرضين البرامج العلاجية والوقائية بأقسام الخدمة النفسية والاجتماعية بالمستشفيات.

# صحة الرياض تحتفل باليوم العالمي

# 55٪ من مدمني المخدرات تتراوح أعمارهم بين19 و30 عاما

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130704/Con20130704617274.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

دعا مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان بن سليمان العبدالكريم حرص صحة الرياض إلى تضافر الجهود لمحاربة المخدرات، منوها بدور رجال المكافحة البواسل في حماية الوطن وشبابه من هذه الآفة الخطيرة.

جاء ذلك خلال رعايته للاحتفال بفعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات تحت شعار «دع المخدرات وصُنْ صحتك تجدْ نشوتك»، والذي أقيم بمشاركة مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض.

بدورها أوضحت تهاني الكوكبي المسؤولة عن فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، أن 54 % من متعاطي المخدرات في المملكة سعوديون، مشيرة إلى ارتفاع عدد المدمنات بنسبة 20 % خلال الأعوام الماضية في عدد من المناطق.

ولفتت إلى ارتفاع العدد لنحو 320 حالة وفقاً لتلك الإحصاءات، وان 55 % من المدمنين على المخدرات تتراوح أعمارهم بين 19 و30 عاما

وأشارت إلى وجود 200 مليون شخص حول العالم يتعاطون المخدرات مرة واحدة في السنة على الأقل منهم 25 مليونا مدمنون على المخدرات، وفي كل عام يموت نحو 200 ألف شخص حول العالم جراء الأمراض المرتبطة بالمخدرات.

ولفتت إلى أن 3 ملايين شخص من متناولي المخدرات عن طريق الحقن في جميع أنحاء العالم مصابون بالإيدز.

وأوضحت اللجنة الوطنية للعنف والإيذاء سلطانة الدوسري في كلمتها بأن هناك علاقة بين العنف والمخدرات.

وألقى مدير الخدمة الاجتماعية بصحة الرياض الدكتور مهدي العنزي كلمة ذكر فيها بجهود الإدارة في تنسيق الإعمال ووضع البرامج العلاجية والوقائية بأقسام الخدمة النفسية والاجتماعية بالمستشفيات.

وذكر الدكتور محمد المنيع المحاضر في جامعة الملك سعود أن مخاطر آفة المخدرات على الفرد والمجتمع والجوانب الشرعية في هذا المجال.

وتحدثت الدكتورة سهيلة زين العابدين رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، عن حقوق المرضى والتأكد من علاجهم ومتابعتهم، مشيرة إلى أن اللجنة تهتم كثيرا بالشباب وحمايتهم من الوقوع في آفة المخدرات.

بعد ذلك تم عرض فيلم توعوي عن أضرار المخدرات وعمليات الضبط التي قام بها رجال مكافحة المخدرات.

# الرياض: انتقادات للتوعية بمخاطر المخدرات.. ومستشفى جديد للنفسية

المصدر: صحيفة المدينة الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
رابط الخبر

نايف الحربي - الرياض
كشفت صحة الرياض عن أن العمل يجري حاليًا لإنشاء مجمع جديد للصحة النفسية بسعة 500 سرير. وانتقدت عضو جمعية حقوق الإنسان د. سهيلة زين العابدين برامج التوعية بمخاطر تعاطي المخدرات بالمملكة، مشيرة إلى إن الاجتهادات الفردية لا تحقق الأهداف وأثبتت عدم جدواها. جاء ذلك في احتفال صحة الرياض بفعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، تحت شعار «دع المخدرات وصُنْ صحتك تجدْ نشوتك» يوم أمس برعاية مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان بن سليمان العبدالكريم. وكشفت سهيلة في تصريح لـ (المدينة) عن ارتفاع عدد المدمنات للمخدرات من السعوديات، موضحة أن برامج التوعية ضعيفة للمرأة، بل تكاد تنعدم في المجتمع،من جانبه أكد على دور رجال مكافحة المخدرات البواسل في حماية الوطن وشبابه من تجار هذه الآفة الخطيرة. وكشف الدكتور عدنان بن سليمان العبدالكريم لـ (المدينة)عن إنشاء مستشفى جديد للصحة النفسية .

# على هامش فعاليات حفل اليوم العالمي للمكافحة

# متخصصة تؤكد: تعاطي المخدرات مرتبط بالعنف

المصدر: صحيفة سبق الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://sabq.org/oL7fde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
أكدت سلطانة الدوسري أن هناك علاقة بين العنف وتعاطي المخدرات، وذلك على هامش كلمتها في بداية الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات، والذي بدأت فعالياته بكلمة اللجنة الوطنية للعنف والإيذاء التي ألقتها الدوسري.
وكان مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان بن سليمان العبدالكريم قد رعى الاحتفال بفعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، تحت شعار "دع المخدرات وصُنْ صحتك تجدْ نشوتك"، اليوم الأربعاء، بقاعة المحاضرات الكبرى بصحة الرياض.
وألقى مدير الخدمة الاجتماعية بصحة الرياض الدكتور مهدي العنزي كلمة، ذكر فيها جهود الإدارة في تنسيق الأعمال ووضع البرامج العلاجية والوقائية بأقسام الخدمة النفسية والاجتماعية بالمستشفيات.
وبعد ذلك ألقى الدكتور محمد المنيع، المحاضر في جامعة الملك سعود، كلمة ذكر فيها مخاطر آفة المخدرات على الفرد والمجتمع والجوانب الشرعية في هذا المجال، ثم ألقت الدكتورة سهيلة زين العابدين، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق

الإنسان، كلمة أوضحت فيها حقوق المرضى والتأكد على واجب علاجهم ومتابعتهم، وأكدت أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تهتم كثيراً بالشباب وحمايتهم من الوقوع في آفة المخدرات.
بعد ذلك تم عرض فيلم توعوي عن أضرار المخدرات وعمليات الضبط التي قام بها رجال مكافحة المخدرات.
ثم ألقى بعد ذلك راعي الحفل الدكتور عدنان بن سليمان العبدالكريم كلمة بيَّن فيها أن صحة الرياض تحرص على إقامة الفعاليات الطبية والتثقيفية، وأوضح خلالها أضرار المخدرات على الفرد والمجتمع، ودعا لتضافر الجهود لمحاربة المخدرات، مؤكداً على دور رجال مكافحة المخدرات البواسل في حماية الوطن وشبابه من تجار هذه الآفة الخطيرة.
الجدير بالذكر أن هذا النشاط كان بمشاركة فعالة من مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض الذي قام بدوره بدعم البرنامج العلمي المصاحب.

# تمديد فترة التساهل

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130702/Con20130702616573.htm

## سلطان الدوسري

المهلة التي منحتها الحكومة السعودية لمخالفي أنظمة العمل هي مكرمة لمن اخطأ في حق بلده ومواطنيه عشرات السنين، حتى أصبحت بعض مدننا مرتعا للعمالة المخالفة التي شكلت في الآونة الأخيرة خطرا أمنيا واقتصاديا وحضاريا بل وأثرت على تركيبة المجتمع.
من حقنا على الحكومة أن تضبط النظام، وأن لا تسمح بمخالفات العمالة لأنها تؤثر بطريقة مباشرة على حياة كل أسرة وكل فرد، ومع ذلك أعلنت وزارتا العمل والداخلية عن مهلة تصحيح لمن اخطأ، فيجب أن يقابل هذا الإعلان مزيدا من العطاء من قبل مخالفي أنظمة العمل وعدم التهاون، ويجب أن لا ينظر من يشغل هذه العمالة بطريقة خاطئة للطيبة بأنها تساهل، ومن لم يحترم أنظمة بلاده عشرات السنين لن يحترمها بمهلة أخرى للتصحيح.
روج مخالفو الأنظمة شائعة تمديد فترة التصحيح وقابلتها وزارة العمل بالإعلان رسميا أنها ووزارة الداخلية ستشرعان في ضبط المخالفات، وتطبيق النظام بما فيه من عقوبات على كل المخالفين من أصحاب العمل، والعمالة الوافدة، والأفراد بعد انتهاء مهلة تصحيح الأوضاع مباشرة؛ بنهاية دوام يوم غد في إطار حملات تفتيشية مكثفة ومنتظمة.
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها جهات رسمية طالبت بتمديد فترة التصحيح وقالت إن الأعداد الكبيرة التي ترغب في تصحيح أوضاعها لا تستطيع الأجهزة المعنية ولا موظفوها بتلبية هذه الرغبات، وأنا أقول للجمعية إن هذه أخطاء مخالفي الأنظمة الذين تهاونوا ولم يحترموا أنظمة هذا البلد من سنوات حتى أصبح النظام لدينا حبرا على ورق.
مخالفات وجرائم بالجملة كان سببها عمالة مخالفة ومن يطالب بتمديد مهلة التصحيح فهي مطالبة باستمرار المخالفات، أتمنى أن يقف الجميع مع وزارتي العمل والداخلية لضبط النظام في هذا الجانب بالتحديد لأنه خطر على البلاد والعباد.

# جمعية حقوق الإنسان المخالف

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130701/Con20130701616259.htm

## محمد بن سليمان الأحيدب

كعادتها، وجدت جمعية حقوق الإنسان موضوعا تصرح حوله لمجرد إثبات أنها موجودة، على وزن: أنا أصرح إذا أنا موجود، الموضوع الذي اختارته الجمعية هذه المرة هو موضوع الساعة وطنيا، فقد اختارت المطالبة بتمديد مهلة إصلاح أحوال العمالة المخالفة، أما حجتها فهي أن أعداد العمالة المخالفة كبيرة جدا.

عجبا، كيف يكون كثرة أعداد المخالفين أو المجرمين مبررا للمطالبة بحقوقهم، أين كانت جمعية حقوق الإنسان الموقرة من هؤلاء المخالفين قبل اتخاذ قرار إصلاح أوضاعهم وإنهاء مخالفاتهم؟!.

هؤلاء المخالفون بعضهم ضحايا، لكن أغلبهم لهم ضحايا من المواطنين، منهم عمال، وسائقون، وخادمات، وممرضات هربوا من كفلائهم الذين دفعوا عليهم أموالا طائلة لاستقدامهم، واستفاد منهم غيرهم ممن أخذهم (باردين مبردين) دون تكلفة ولا عناء.

أين جمعية حقوق الإنسان من المطالبة بحقوق آلاف المواطنين الذين هرب مكفولوهم للعمل لدى كفلاء آخرين، وكانوا إلى وقت قريب يتحملون قرارات تعسفية بتسفير العامل على حسابهم إذا قبض عليه، وبعد إعطائه كامل حقوقه، مع أنه كان هاربا ولم يستفد منه الكثير.

أين جمعية حقوق الإنسان من مئات الكفلاء الذين قام مكفولوهم من سائقي الصهاريج ببيع حمولة الصهريج من الوقود بمئات الآلاف، ثم هربوا من البلاد عن طريق سفاراتهم رغم وجود الجواز مرهونا لدى الكفيل، وهذه حالات كتبنا عنها كثيرا، وأجرينا حولها تحقيقات صحفية بصفحات كاملة، ولم يستجب أحد لا جمعية حقوق إنسان ولا الجهات المعنية.

مواقف جمعية حقوق الإنسان، عفوا أقصد تصريحاتهم، تظهر دائما حول المواضيع التي تأخذ بعدا إعلاميا كبيرا ويهتم بها القاصي والداني، ولكن ابشروا بطول سلامة لأن مواقف الجمعية غير جادة في كل الأحوال.

# مقاولات المجتمع المدني !

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130701/Con20130701616256.htm

## خلف الحربي

لو قام شخص ما بإجراء عملية حسابية يجمع من خلالها ميزانيات المجالس البلدية وهيئة مكافحة الفساد وهيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان وجمعية حماية المستهلك وهيئة الصحفيين السعوديين لاكتشفنا أننا نصرف على مؤسسات المجتمع المدني مبالغ تفوق ما تصرفه السويد على مؤسسات المجتمع المدني!، ولكن الحصيلة عندنا أقرب ما تكون إلى الصفر المربع؛ لأننا بنينا الهياكل ولم نركز على الأهداف، فخسرنا المال والوقت والفرصة التاريخية.

نحن نحب أن لا نواجه أنفسنا، خداع الذات هو من أقدم هوايتنا، يؤلمنا أننا لا نواكب العصر فنشتري العصر ونضع له إطارا مذهبا باهظ الثمن، ثم نمضي إلى حال سبيلنا دون أن ننتبه إلى أننا حبسنا زماننا في إطار خشبي، ومع مرور الأيام نقنع أنفسنا بأننا لا نتطور؛ لأننا مصابون بالعين، أو لأن المجتمع جاهل، أو المسألة تحتاج المزيد من الوقت.
ومن الذي يستفيد من هذه الحالة؟، بالطبع هم بعض القائمين على هذه المؤسسات أو الجمعيات الذين يجدون فيها (سبوبة) ـ كما يقول إخوتنا في مصر ـ وهؤلاء يتم اختيارهم في الغالب على أساس الواسطة لا الكفاءة، فيتحولون إلى موظفين في جهات مرموقة غير منتجة، ويقضون جل الوقت في تعيين الأقارب كي يعم الخير كافة أفراد العائلة، وقد قرأت أكثر من مرة مطالبات لجمعية حماية المستهلك وهيئة مكافحة الفساد وجمعيات أخرى بزيادة الموظفين وافتتاح أفرع جديدة إلى درجة تخيلت فيها أن هذه المؤسسات سوف تتحول مع مرور الأيام إلى وزارات تحتاج إلى مؤسسات مدنية رديفة كي تراقب أداءها، وبالطبع تحتاج هذه المؤسسات الجديدة إلى دعم و موظفين.
ولكي ندرك خطورة هذا السلوك الغريب، علينا أن نراجع أداء الجمعيات الخيرية التي تعتبر من أقدم المؤسسات الأهلية في بلادنا، فهي تملك أموالا بالمليارات بفضل تبرعات المحسنين وأهل الخير، ولكن هذه الأموال الهائلة لم تساهم في يوم من الأيام في تحسين أحوال الفقراء، حيث لا نكاد نرى لها جهدا يذكر إلا من خلال توزيع بعض المواد الغذائية خلال شهر رمضان المبارك، وهي تفعل ذلك في الغالب لذر الرماد في العيون.. وآه من ذر الرمد والرماد في العيون، فهو السبب الأساسي في غياب مؤسسات المجتمع المدني، حيث أغلقت العيون وبقيت أطنان الرماد مكدسة فوق كل الجفون!.
لو كان الوضع طبيعيا لتطور حال مؤسسات المجتمع المدني، وأصبحت هناك جمعية للمعلمين، وأخرى للأطباء، وثالثة للمهندسين، ورابعة للمحامين، ولحظيت الجهود التطوعية الشبابية الرائعة بجمعيات وأندية تساهم في تطوير وتنظيم نشاطها، ولكن روح المقاولين في داخلنا طغت على روح العمل التطوعي، وهواجس المصالح الشخصية والعائلية انتصرت على هواجس خدمة المجتمع، فوصلت جمعياتنا الأهلية إلى هذا الحال المؤسف، يا للأسى.. لم يعد ثمة مبادرة لإنقاذ مؤسسات المجتمع المدني من هذا الواقع البائس سوى بعض الهمهمات المتذمرة، حتى هذا المقال بدا لي لحظة الانتهاء منه أنه ليس إلا حلقة في سلسلة ذر الرماد في العيون!.

# المملكة وحقوق الإنسان

المصدر: صحيفة عكاظ الجمعة 19 شعبان 1434 هـ - 28 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/issues/20130628/Con20130628615439.htm

## خالد بن علي القرني

تستند حقوق الإنسان في بلادنا إلى الشريعة الإسلامية كتاب الله تعالى وسنة رسوله ـ عليه الصلاة والسلام، قال تعالى (يا أيها الناس إنا خلقنكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) «سورة الحجرات آية 13». وقال الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيما يرويه عن ربه ـ عز وجل: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا).
وقد جعلت المملكة ، منذ توحيدها على يد المغفور له الملك عبدالعزيز ـ طيب الله ثراه، حقوق الإنسان من أهم مرتكزاتها التي تقوم عليها وترعاها وتتعهدها ولا ترضى بتجاوزها أو انتهاكها بأي شكل من الأشكال، ومن الأقوال والوثائق التي خلدها التاريخ حول حقوق الإنسان للملك عبدالعزيز ـ طيب الله ثراه ـ قوله: «لا أريد في حياتي أن أسمع عن مظلوم، ولا أريد أن يحملني الله وزر ظلم أحد أو عدم نجدة مظلوم أو استخلاص حق مهضوم.. ألا هل بلغت.. اللهم فاشهد»، وقد سار على نهجه المبارك أنجاله البررة، مولين حقوق الإنسان الاهتمام الكبير والعناية القصوى. ولعل إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان، وهيئة التحقيق والادعاء العام، إلى جانب العديد من الدوائر القضائية والنيابية، لخير دليل على هذا التوجه المبارك لبلادنا، ولعل ما تقوم به حكومة خادم الحرمين الشريفين هذه الأيام من منح مهلة تصحيحية لجميع الجاليات والوافدين بها مع الاهتمام ببعض الجاليات التي تعاني ظروفا خاصة كالجالية البرماوية لهو فعل نبيل كريم يؤكد مدى إنسانية بلادنا واهتمامها الواضح بحقوق الإنسان، وهو أمر لم يحصل في كثير من بلدان العالم

أجمع أن تعامل جالياتها والوافدين إليها ممن عليهم ملاحظات نظامية مثل هذه المعاملة الإنسانية النبيلة، فجزى الله خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين والحكومة الرشيدة خير الجزاء على بذلهم الكبير ورعايتهم الملموسة لحقوق الإنسان.

خاتمة:

مقولة خالدة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ رعاه الله:

«ستأتينا الأخبار ونعرف من الذي يغلق مكتبه ومن الذي يفتحه ومن الذي يستقبل».

* أكاديمي سعودي

# المستهلك أمام خمس فواتير تستنزف ميزانية الأسرة

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 21 شعبان 1434 هـ - 30 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/30/article848201.html

## ا. د. فهد بن عبد الرحمن السويدان

لا شك أن غلاء الأسعار وباء وبلاء على جميع أفراد المجتمع، وهو أمر يلامس كل الناس على مختلف طبقاتهم، ويتضرر منه خصوصاً الفقراء.. فها هي ذي الحرب الطاحنة قد بدأت، يشعلها الطمع والجشع من تجار الأسواق والمحلات التجارية والمكتبات، أبطالها عملاء سريون ينقلون أخبار التخفيضات الوهمية والعروض، التي يعمل عليها المنافسون استعداداً لموسم الإجازة الصيفية ومستلزمات رمضان ومستلزمات الدراسة وعيد الفطر وعيد الأضحى.

والمواطنون الآن أمام معركة ضحاياها ملايين الريالات التي تستنزف جيوب أرباب الأسر، وذلك على مشتريات رمضان والعيد واللوازم المدرسية، إذ يُعد هذا العام السابع، حيث يتصادف موسم الإجازة ودخول رمضان ومجيء العيدين وبداية الدوام المدرسي، وهذا ما يحتم على ذوي الدخل المحدود مراعاة أمورهم وترتيبها، رغم أنه لا مفر من الاستسلام لتلك الأمور، وإن كانت (خمس مناسبات تتوالى على ميزانية الأسرة تستنزفها). فالمحلات التجارية، والأسواق وكذلك المكتبات استعدت بتجهيزات سرية، والمضحك أنها تعمل تخفيضات كاذبة لابتزاز المواطنين استعانت بمروجين سريين ينقلون ما يستعد به المنافسون من تجهيزات وتخفيضات وهمية متقمصين شخصيات غير حقيقية للعودة إلى المنافس بالخبر اليقين.

فقد وجّه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - أيده الله - جميع الجهات بتشديد المراقبة على الأسواق وأسعار السلع، وإيقاع أقصى العقوبات تجاه كل مبتز، وتذليل الصعاب وتقديم المعونات وزيادة الدعم المقدَّم لعمليات الإنتاج، والعمل على سرعة توفيرها في الأسواق وبأسعار متدنية، كما أن الدولة وفقها الله لا تألو جهداً في تقديم المساعدات للمستوردين من خلال تقديم التسهيلات في الموانئ والمنافذ وانتاج السوق المفتوحة والحرة أمام التجار، إلا أن ذلك لا يعني أن تكون الفائدة محصورة ومقتصرة على التجار فقط؛ إذ إن الدولة وفقها الله لم تنتهج هذا النهج التجاري وتنوعه في أساليب الدعم إلا من أجل أن يحصل المواطن على كفايته من السلع الغذائية وغيرها من السلع التي تُنتج في المملكة أو تُستورد من خارجها بأسعار مناسبة، لا ترهق ميزانيته وميزانية الأسرة.

ومع ما تتخذه هيئة الغذاء والدواء وجمعية حماية المستهلك ووزارة التجارة الموقرة بالتنسيق مع مثيلاتها من ذوات الاختصاص في الوزارات الأخرى، إلا أن فلسفة رفع السعر وثقافة المزايدة والابتزاز في الأسعار هي بحد ذاتها ما تحتاج إلى ردع حازم مع الذين يتخذونها هدفاً لهم الذين أصبح هوسهم المادي ينصب على رؤوس ذوي الدخل المحدود وأبناء الطبقة الوسطى التي ولله الحمد هي في خير ونعمة في بلادنا.

* ومن الاقتراحات المطروحة لحل مشكلة الارتفاع المعيشي، ترشيد الاستهلاك اليومي بصفة مستمرة والمناسبات لدى المستهلكين، تفعيل دور وزارة التجارة وهيئة الغذاء والدواء وجمعية حماية المستهلك وهيئة وجمعية حقوق الإنسان، الدعم المادي والمعنوي للمنتجات الغذائية الوطنية وتوعية المواطن بأهميتها، معاقبة التجار المحتكرين بكل حزم وحسم،

نشر الوعي الاقتصادي لدى أفراد المجتمع عبر وسائل الإعلام المختلفة، الدعم المالي والمعنوي للمواد الضرورية التي يكون ارتفاع السعر فيها منشأه مكان المصدر، إنشاء جمعيات تعاونية غير ربحية في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، وتسهيل وتيسير إجراءات التراخيص لتجار جدد ليدخلوا السوق كمنافسين، إنشاء وزارة للتموين، إعفاء البضائع من أجور أرضيات الموانئ والخدمات وإزالة جميع رسوم الجمارك عنها، وفرض رقابة مشددة، لتطبيق الجزاءات والغرامات المالية الرادعة بكل حزم وحسم على أولئك المتلاعبين بأسعار السوق والمحتكرين، وأن تكثف وتفعل حملات الرقابة على جميع الأسواق بالزيارات الميدانية المفاجئة وتفعيل دور الغرف التجارية، وتشجيع الرقابة الاجتماعية، وأن تُرصد لتلك الرقابة المكافآت والشهادات التقديرية على أعمالها.

فنأمل من مجلس الشورى الموقر دراسة هذه المعضلة دراسة مستفيضة ومعمقة ودقيقة ومتأنية لوضع إستراتيجية لحماية المستهلك وتفعيلها بكل حزم وحسم ومراقبة التفعيل، فمجلس الشورى بما لديه من إمكانات ومهارات وخبرات واسعة وكفاءات علمية عالية متخصصة جدير بذلك.

وإنّا لمنتظرون...

# يصوت اليوم على مشروع النظام

# الشورى يرفض حرمان مخالفي زواج الخارج من القروض والمنح

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 21 شعبان 1434 هـ - 30 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130630/Con20130630615874.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يصوت مجلس الشورى اليوم الأحد على وجهة نظر اللجنة الخاصة التي درست مشروع نظام زواج السعوديين بغيرهم، وذلك في ظل تباين وجهات النظر بين مجلسي الوزراء والشورى بشأن المشروع الذي تركز في جانب التعديل الصياغي في بعض مواده، حيث تم تعديل المادة الأولى لتصبح بعد التعديل (تنظيم زواج السعوديين بغيرهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يراعي الأبعاد الاجتماعية والحقوقية) فيما تم حذف كلمة الأمنية.

وكان مجلس الشورى قد رفض (تفاديا للإضرار بأبناء وزوجة السعودي الأجنبية) إقرار العقوبة التي تنص على حرمان من يخالف هذا التنظيم من الاستفادة من قروض الصناديق والمنح الحكومية، حسب ما ورد في رأي هيئة الخبراء والاكتفاء بنظر المحكمة المختصة في إيقاع غرامة مالية على من يخالف أحكام هذا التنظيم بما لا يزيد على 100 ألف ريال تودع في حساب جار، وتخصص لدعم الجمعيات الخاصة بمساعدة الشباب على الزواج.

وأبقت اللجنة الخاصة التي يرأسها الدكتور عبدالرحمن السويلم، على رأي مجلس الشورى لمدة الإقامة بخمس سنوات بحيث تكون (يسمح للسعوديين بالزواج ممن ولد في المملكة من أبوين غير سعوديين، بشرط أن تكون له إقامة نظامية وشهادة ميلاد صادرة من سجل المواليد في المملكة طبقا لنظام الأحوال المدنية وعاش في المملكة مدة خمس سنوات متتالية عند تقديم الطلب).

ورأت اللجنة أنه ليس هناك مبرر لزيادة مدة الإقامة لعشر سنوات، كما طالبت هيئة الخبراء، نظرا لما تحقق من الاندماج في المجتمع والالتزام بالعادات والتقاليد، ما دام أنها متتالية عند تقديم الطلب وبخاصة أنه من مواليد المملكة.

وأضيف موظفو الجمارك إلى الفئات المسموح لها بالزواج بمن لا يحمل الجنسية السعودية بمن في ذلك مواطنو دول مجلس التعاون بإذن من المقام السامي كما يلي: الزواج بغير سعودية للوزراء ومن في مرتبتهم وشاغلي المرتبة الممتازة والمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، أعضاء السلك القضائي، موظفي وزارة الخارجية الدبلوماسيين والإداريين، أجازت لهؤلاء الزواج بغير سعودية، كما أجازته لموظفي الديوان الملكي وديوان سمو ولي العهد ومجلس الوزراء ومجلس الشورى والمراسم الملكية ومجلس الأمن الوطني وأعضاء مجلس الشورى خلال فترة عضويتهم، وأعضاء المجالس والهيئات التي يرأسها الملك أو ولي العهد، وكذلك منسوبو وزارة الدفاع والطيران ووزارة الداخلية ووزارة الحرس الوطني والحرس الملكي والمؤسسة العامة للصناعات الحربية سواء أكانوا من العسكريين أو المدنيين، إضافة إلى أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام وموظفي الجمارك، في حين لم تتم الموافقة على إضافة الطلاب الذين يدرسون في الخارج المبتعثين للفئات المسموح لها.

كما أبقت اللجنة الخاصة على تولي لجنة مكونة من وزارات (الخارجية والداخلية والشؤون الاجتماعية) وهيئة حقوق الإنسان، للبت في طلبات زواج السعوديين بغيرهم، وهو ما قدمه مجلس الشورى في مشروع نظامه، كما أبقت على شرط التحقق من أثر المخدرات وألا يتجاوز فارق السن بين الزوجين 25 عاما، ورأت اللجنة اشتراط ذلك لما يترتب على زواج المسنين من مشكلات نفسية واجتماعية في حال وجود فارق كبير في السن بين المقدمين على الزواج.

ووافقت اللجنة على إضافة شرطين للتحقق من الزواج بألا يكون على غير السعوديين الراغبين في الزواج أي قيد أمني وتضمين عقد الزواج شرطا يقضي بأنه لا يحق للزوج غير السعودي السفر بأولاده من الزوجة السعودية من المملكة إلى خارجها، إذا كانت أعمارهم دون سن الـ18 إلا بموافقة والدتهم، وأنه لا يحق إجبارها على الذهاب معه خارج المملكة إلا برضاها، وأنه في حال نشوء نزاع بين الزوجين يكون حله عن طريق المحاكم السعودية وفقا للأنظمة.

وأيدت اللجنة رأي الشورى في إبقاء مضمون المادة العاشرة وعدم حذفها وهو ينص على أن يتمتع أولاد وبنات السعودية المتزوجة من غير سعودي بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية وفرص العمل التي يتمتع بها السعوديون في القطاع

الخاص، ويمنح زوج السعودية غير السعودي وأبناؤها منه، وزوجة السعودي غير السعودية بطاقة إقامة خاصة وتأشيرة خروج وعودة متعددة السفرات ما دامت العلاقة الزوجية قائمة.

# ضمن برامج صيف "نجران" 34 .. متنزه "الملك فهد" يشهد ختام الأمسية الشعرية الرابعة

المصدر: صحيفة البلاد الأحد 21 شعبان 1434 هـ - 30 يونيو 2013م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=130233

كتب: ماجد صقر

انطلقت فعاليات الأيام الثقافية في "نجران"، في متنزه الملك "فهد" الوطني بغابة "سقام"، بإقامة الأمسية الشعرية الرابعة ضمن برامج صيف "نجران" 34، وذلك بعدما تم تنظيم ثلاث أمسيات شعرية سابقة، وشارك في الأمسية عدد من الشعراء المشهورين وهم "فهد السعدي" من "عمان"، و"عبد الله مرهب البقمي"، و"مهدي بن حويل آل صليع"، و"حسين بن كرعل الوايلي"، ويديرها "محمد بن حمران".

وتتميز هذه الأمسية والتي تعقد تحت رعاية جمعية الثقافة والفنون بـ"نجران"، باختيار شعراء جدد غير الذين تواجدوا في الأمسيات السابقة.

وكانت الأمسية الثالثة التي انطلقت برعاية شركة «ألفاف»، وبحضور رئيس الغرفة التجارية الشيخ "مسعود آل حيدر"، وشارك فيها كل من: (شاعر المعنى) "علي الدعية المري"، وراعي الشلة "خالد المري" ( العذب )، والشاعر "علي الصقري" والشاعر "وبران آل كليب".

وعن الأمسية الثانية، فكانت بدعم وتنظيم من وزارة الثقافة والإعلام بالتعاون مع اللجنة التنفيذية للمهرجان، وبمشاركة أربعة شعراء، هم: "عبد المحسن بن مشني"، و"سالم بن عجيان"، وراعي الشلة "إبراهيم آل مردف"، وراعي الشلة "علي بن شقير".

أما الأمسية الشعرية الأولى لمهرجان «صيف نجران»، فكانت بمشاركة كل من الشعراء: "سعد بن جدلان"، و"ناصر بن ثويني"، و"محمد العرجاني"، بالإضافة إلى راعي «الشلة» "حسين آل لبيد".

وقد بدأت الأمسية ، بقصيدة رثاء ألقاها الشاعر "أحمد آل الحارث" في الراحل "صمعان آل نصيب"، بعدها قدمت فرقة الفنون الشعبية في فرع جمعية الثقافة والفنون في "نجران"، أوبريتاً تراثياً بفلكلور نجراني، بمشاركة راعي الشلة "حسين آل لبيد" تفاعل معه الجمهور.

وعلى صعيد متصل، دشّنت هيئة حقوق الإنسان، جناحها الخاص ضمن فعاليات مهرجان صيف نجران لعام 1434هـ، بمقر المهرجان بمتنزه الملك "فهد" الوطني بغابة "سقام"، حيث اشتمل الجناح على عديدٍ من الكتيبات والنشرات والمطويات المتعلقة بالمسائل الحقوقية المختلفة، وخاصة الأسرة بكل مكوناتها وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصّة.

وتأتي هذه المشاركة في إطار جهود الهيئة بالتواصل مع المجتمع في جميع المناطق، من خلال استثمار البرامج السياحية والثقافية، التي تقيمها إمارات المناطق في المواسم المختلفة، وتستقطب عدداً كبيراً من الزوّار، وذلك امتداداً لجهود الهيئة في توسيع خدماتها من خلال خطتها، بإنشاء فروع لها في جميع المناطق خلال المرحلة القادمة، ومنها منطقة "نجران".

يذكر أن مهرجان صيف "نجران" 1434هـ الذي تشرف عليه إمارة المنطقة، يشهد فعاليات متنوعة بهدف تلبية متطلبات كافة شرائح المجتمع، ويشتمل على برامج ترفيهية وأمسيات شعرية ومسابقات ثقافية ورياضية وترفيهية وخيمة للسيرك

وخيمة للتسوق، وبرامج تقدم على مسرح المهرجان للطفل والأسرة، ودورات تدريبية في مجال التنمية البشرية، ومسابقات الرسام الصغير، وبرنامج لذوي الاحتياجات الخاصة وحديقة الحيوانات المفترسة المتنقلة.

# حقوق الإنسان: العادات والتقاليد ساهمت في انتهاك حقوق الطفل

المصدر: صحيفة الشرق السبت 20 شعبان 1434 هـ - 29 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/29/880574

الدمام – ياسمين آل محمود

أكد عضو هيئة حقوق الإنسان والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور إبراهيم الشدي، أن هناك عادات وتقاليد موروثة ساهمت في انتهاك حقوق الطفل، منها التمييز بين الذكر والأنثى، وأضاف أن تدني الوعي وسيطرة العادات ساهما في انخفاض التفات الأسرة إلى أهمية استيعاب حقوق طفلهم منذ ولادته باعتباره جزءاً لايتجزأ من المجتمع، مشيراً إلى جهود الهيئة في مراقبة الأنظمة والقوانين التي تكفل حقوق الطفل منذ صادقت المملكة على اتفاقية حقوقه الدولية، مؤكداً أن قانون حماية الطفل أقر مؤخراً من مجلس الوزراء بعد أن تم رفعه من مجلس الشورى، بحماية الطفل من كافة أنواع الأذى الجسدي، النفسي، الجنسي، والإهمال، وتشرف عليه اللجنة الوطنية للطفولة حيث يتم الآن تخصيص لجان توزع على كافة مناطق المملكة وسيخصص لها خط ساخن قريباً، مسانداً خط الأمان الأسري الذي دُشن قبل ما يقارب ستة أشهر، كما ستشرف عليه مختصات مدربات يتولين إحالة الشكاوى للجهات المختصة، مشيراً إلى أن الهيئة على تواصل مستمر مع جهات الاختصاص، منها وزارة الصحة ووزارة التعليم والداخلية، مؤكداً أن مشكلة انتهاك حقوق الطفل مازالت في بداية الطريق ووصفها بـ «الأزمة العالمية»، مستشهداً بالدراسة المسحية التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة قبل سبع سنوات عن العنف الموجّه ضد الأطفال، باعتبارها مشكلة متنامية تستحق الوقوف على مسبباتها.

# في حلقة نقاش شاركت بها عدد من الجهات

# مختصون يبحثون أساليب حديثة لتوعية طلاب المدارس بأضرار المخدرات

المصدر: صحيفة الرياض السبت 20 شعبان 1434 هـ - 29 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/29/article847918.html

الرياض – محمد الحيدر

بحث مختصون في حلقة نقاش خصصت لمناقشة الرسائل والبرامج والأدوات المقترح تطبيقها على طالبات المراحل التعليمية بالمملكة لتفعيل روح المسؤولية الاجتماعية ومشاركة كافة فئات المجتمع في عملية التوعية بأضرار المخدرات، بتوجيه ومتابعة من قبل مدير عام مكافحة المخدرات اللواء عثمان بن ناصر المحرج.

واستضافت إدارة الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات حلقة النقاش ضمن البرنامج الوقائي الوطني للطلاب والطالبات (حماية) شارك فيه عدد من الأكاديميات والمختصات في المجالات التربوية والتعليمية والاجتماعية والصحية من وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، المديرية العامة لمكافحة المخدرات، برنامج الأمان الأسري الوطني، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، هيئة حقوق الإنسان.

وقالت مديرة إدارة الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات أمل بنت يوسف خاشقجي إن المناقشة تركزت في اختيار أهم المفردات والمفاهيم والأدوات المستخدمة التي ترتكز على تعزيز القيم الاجتماعية والأخلاقية الموجهة لفئة طالبات المرحلة الابتدائية من (الصف الرابع إلى الصف السادس ابتدائي) وكيفية إدخال هذه المفردات والأدوات في تطبيق البرنامج كما تم مناقشة البرامج التدريبية الموجهة للمعلمات والمرشدات الطلابيات والأخصائيات الاجتماعيات اللاتي سينفذن هذا البرنامج..

وأوصت حلقة النقاش في ختامها بضرورة مشاركة الطلبة والطالبات في وضع آلية تنفيذ هذا البرنامج حيث انهم الفئة الأكثر دراية بواقعهم. وطالبت التوصيات بأهمية إعداد وتدريب المشرفات والأخصائيات الاجتماعيات والمعلمات والمرشدات للتدريب في هذا البرنامج وفق مهاراتهم الشخصية والمهنية بما يخدم البرنامج. وشددت التوصيات على أهمية الإعلام الجديد في توجيه رسائل توعوية وقدرته في التأثير على الطلاب والطالبات بشكل إيجابي. وحثت التوصيات على استمرار هذه اللقاءات لتفعيل الدور التكاملي لجميع القطاعات حيث ان مشكلة المخدرات تعتبر قضية وطن ومن حق الجميع المشاركة في الحد من انتشارها.

هذا وسيكون هناك اجتماعات خلال الأسابيع القادمة للخروج بصيغة مناسبة لهذا البرنامج الذي يستهدف طالبات المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

# الضغوط المادية تُجبر والدة لمى على التنازل عن القصاص.. مقابل الديّة

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 18 شعبان 1434 هـ - 27 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/27/879196

الدمام – ياسمين آل محمود

تنبئ الأيام المقبلة عن دخول قضية الطفلة المعنفة «لمى» منعطفاً آخر، بعد قرار والدتها التنازل عن حقها الخاص مقابل استلام الدية الشرعية كاملة. وهو ما يُعدّ تراجعاً عن موقفها السابق الذي كررته، وقالت فيه إنها لا تريد سوى الحكم بقتل الأب تعزيراً وقتل زوجته الأخرى قصاصاً بسبب اشتراكها معه في الجريمة.

وقالت والدة لمى لـ«الشرق» إن تغيّر موقفها يعود إلى «قصر ذات اليد والحاجة المادية»، مضيفة أنها تود العودة إلى مصر لرؤية أسرتها التي لم تتمكن من الالتقاء بها منذ 11 عاماً، متسائلة عن الفائدة من سجن الأب، أو الحكم عليه بالقتل وهي مكبلة بالديون ومقيدة بإيجار منزل، وإعالة أبنائها الآخرين. وأشارت الأم إلى تباعد جلسات المحاكمة، وعدم تمكنها من استخراج صك حصر الإرث من الرياض للظروف ذاتها، مضيفة أنها أجرت اتصالاً مع المحقق في هيئة الادعاء والتحقيق العام للوصول إلى قاضي المحكمة خالد الرشود، الذي أخبرها بدوره أن القاضي يقضي إجازته السنوية.

الأم المكلومة التقتها «الشرق» في «بازار» الأسر المنتجة المقام حالياً في العثيم مول، وروت مأساة طفلتها التي شغلت الرأي العام في المملكة منذ انتشار تفاصيل جريمة العنف التي آلت إلى وفاة الصغيرة ذات السنوات الخمس. وقالت إنها لا يمكنها مواصلة المحاكمة المتباعدة في جلساتها، وظروف رعايتها لثلاثة أبناء آخرين فرضت عليها اتخاذ القرار الصعب رغم الألم الشديد الذي لحق بها منذ اكتشافها الجريمة.

وكان من المقرر أن تشهد الجلسة الأخيرة النطق بالحكم في القضية، ولكنها رُفعت إلى الاستئناف بطلب من مفوض هيئة حقوق الإنسان ممثل والدة الطفلة في الحق الخاص المحامي تركي الرشيد، بناءً على المادة 129 من نظام الإجراءات الجزائية، التي تنص على أن جرائم القتل والقطع والرجم لابد أن تقوم بنظرها لجنة من ثلاثة قضاة.

وبناءً على ذلك، قرر رئيس المحكمة، خالد الرشود، الاستجابة برفع القضية للنظر المشترك، وتم تأجيلها إلى 22 جمادى الأولى المنصرم، ولكن الجلسة تأجلت مرة أخرى، ولم يحدد وقت الجلسة المقبلة.

وكانت قضية الطفلة قد شغلت الرأي العام السعودي بعد انتشار تفاصيل جريمة التعنيف التي تمّت على يد والدها الذي تسبّب لها في كسور في الجمجمة وحروق متفرقة في جسمها وآثار تعنيف مريبة، ودخلت في غيبوبة أربعة أشهر قبل أن تتوفى قبيل عيد الأضحى الماضي. وقد كشفت التحقيقات الجنائية والفحوص الطبية عن تعرّض الطفلة ذات السنوات الخمس للضرب المبرح بسوط وأسلاك كهرباء، أثناء وجودها تحت رعاية والدها الذي أخذها من أمها المطلقة منه لمدة أسبوعين، لكن الوالد لم يعد الصغيرة إلى أمها.

وقالت الأم إنها كانت مسؤولة عن حضانة الطفلة بموجب حكم قضائي سابق، على أن تزور والدها بين مدة وأخرى، وفي شعبان الماضي سلمت الصغيرة لوالدها الذي يعيش في مدينة الرياض، على أن تعود بعد أسبوعين، لكن الصغيرة لم تعد، وحين راحت تسأل عنها هاتفياً قوبلت أسئلتها بـ «تجاهل» أثار قلقها. وبعد أيام استُدعيت إدارة مستشفى الشميسي في مدينة الرياض لتخبرها عن حالة الطفلة التي كانت في غيبوبة، قبل نقلها إلى مدينة الملك سعود الطبية. وقالت الأم إنها صُدمت بأن إصابات الطفلة البالغة يقف وراءها والد الطفلة نفسه الذي اعترف بكل تفاصيل الاعتداء وأوصل الصغيرة إلى سكتةٍ دماغية شديدة أدت إلى تلف الأعصاب وجلطة في المخ وعدم ارتفاع ضغط الدم من الجهة اليمنى، علاوة على كسرٍ بجانبها الأيمن كاملاً وكسرٍ آخر في اليد اليسرى. وبقيت في الغيبوبة قرابة أربعة أشهر.

والدة لمى

دخلت المملكة زوجة لمواطن سعودي أنجبت منه ثلاثة أطفال.

بعد وفاته تزوجت بوالد «لمى»، وطلّقها وهي حامل بالطفلة.

دخلت معه في نزاع قضائي انتهى بمنحها حق الحضانة.
بقيت الطفلة تزور والدها بين فترة وأخرى.
في شعبان الماضي تسلّمها والدها في زيارة معتادة.
تعرضت الصغيرة للتعنيف أثناء إقامتها مع والدها.
دخلت غيبوبة بعد تعرضها للضرب المبرح.
توفيت بعد أربعة أشهر من غيبوبتها.
تم إيقاف والدها على ذمة القضية.
نظر القضاء في القضية أربع مرات حتى الآن، ولم يصدر أي حكم.

# الرشيد لـ الشرق: تنازل والدة الطفلة المعنفة لمى لا يُسقِط الحق العام إلا بشروط

المصدر: صحيفة الشرق الجمعة 19 شعبان 1434 هـ - 28 يونيو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/06/28/879895

أبها – سارة القحطاني

أوضح الوكيل الشرعي عن والدة الطفلة لمى ومكلف هيئة حقوق الإنسان المستشار القانوني والمحامي تركي الرشيد أن تنازل والدة الطفلة لم يكتمل بعد، حتى يصادق عليه شرعاً أمام المحكمة المختصة وأمام ناظر القضية، مؤكداً أن انقضاء الحق الخاص لا يسقط الحق العام إلا بشروط.

وأشار إلى أن القاضي هو صاحب الاختصاص وله نظرته بحكم ولايته في الفصل بكامل القضية وخصوصاً أنه لم يحكم فيها بعد لتوجه نظرها من لجنة مشتركة قضائية والخاصة في قضايا الإتلاف بناء على طلب سابق وحسب المادة 129 وتوجه القاضي لذلك.

و»نشرت» الشرق تقريراً صحفياً أمس الخميس في عددها 571 بعنوان ( الضغوط المادية تُجبر والدة «لمى» على التنازل عن القصاص.. مقابل الديّة ).

وبين الرشيد أنه فيما يتعلق بالتنازل في الحق الخاص فلولي الدم الحق الكامل في التنازل عن حقه الخاص ويستطيع العفو المطلق لوجه الله أو بطلب الديّة الشرعية، لافتاً إلى أن نظام الإجراءات الجزائية نص على انقضاء الدعوى الخاصة في حالتين، صدور حكم نهائي، أو عفو المجني عليه أو وارثه، وفي مثل هذه الحالة ينطبق عليها الثاني.

وعن مدى تأثر الحق العام قال الرشيد «عفو المجني عليه، أو وارثه في حقه الخاص لا يمنع تنازله من الاستمرار في دعوى الحق العام، وفقاً لما نصت عليه المادة 152 ولا يكون لترك المدعي بالحق الخاص دعواه تأثير على الدعوى الجزائية العامة، وهذا فيما يخص الحق العام حيث إن الحق العام حق للمجتمع لحمايته من الجريمة وردع كل من تسوّل له نفسه في أذية الآخرين سواء كان مادياً أو معنوياً والمسؤول المباشر في مثل هذه الدعوى هو المدعي العام ممثلة في هيئة التحقيق والادعاء العام».

وأكد أنه حتى وإن انقضى الحق الخاص فإن ذلك لا يسقط الحق العام إلا بشروطه وإذا انقضى الحق العام فإنه لا يسقط الحق الخاص إلا بشروطه.

وفيما يخص قضايا العنف قال الرشيد الموقف الإنساني والنظامي والقضائي بشكل عام يرفض التعنيف بجميع صوره وأشكاله خصوصاً ضد الأطفال العاجزين عن معرفة مصلحة أنفسهم فكيف بالدفاع عن أنفسهم وهذا مايطالب به كل

حقوقي ومحام أن يكون هناك أنظمة رادعة خاصة في العنف خاصة ما يتعرض له الأطفال والضعفاء الذين لا حول ولا قوة لهم، وهذه الأنظمة هي ضرورة اقتضتها مصالح الناس لحفظ الأمن والحقوق ونبراساً للمحقق والمحامي لاتباع الخطوات اللازمة تجاه المعنفين الذين اعتبرهم خرجوا عن بشريتهم.

أربع حالات لانقضاء الدعوى في الحق العام وفقاً للمادة 22 من نظام الإجراءات الجزائية

صدور حكم نهائي.

عفو ولي الأمر فيما يدخله العفو.

ما تكون التوبة فيه بضوابطها الشرعية مسقطة للعقوبة.

وفاة المتهم.

# الشورى يوافق على تعديلات نظام زواج السعوديين ويمنح أولاد السعودية من أجنبي الإقامة على كفالة والدتهم

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/01/882335

الرياض – محمد العوني

أنهى مجلس الشورى الجدل الدائر حول مشروع تنظيم زواج السعوديين بغيرهم، وأقر أمس في جلسته 37 تعديلات على بعض مواد المشروع، والسماح للسعوديين بالزواج ممن ولد في المملكة من أبوين غير سعوديين بشرط أن يكون له إقامة نظامية وشهادة ميلاد من المملكة، وأن يكون عاش في المملكة خمس سنوات متتالية، وكذلك الزواج من مواطني مجلس التعاون الخليجي.

ويمنح النظام أولاد المواطنة السعودية من غير السعودي المقيمين في المملكة الإقامة على كفالة والدتهم، وتتحمل الدولة رسوم إقامتهم ويسمح لهم بالعمل في القطاع الخاص دون نقل كفالة، ويعاملون معاملة السعوديين من حيث الدراسة والعلاج ويحتسبون ضمن نسب السعودة، كما يسمح للمواطنة السعودية باستقدام زوجها الأجنبي وينقل كفالته عليها إذا رغب ويسمح له بالعمل في القطاع الخاص ويدون في إقامته «زوج مواطنة سعودية». ويسمح النظام لموظفي وزارة الخارجية والدفاع والجمارك والطلاب المبتعثين بالزواج من أجانب بإذن من الملك، وتقدّم طلبات الموافقة على الزواج إلى إمارة المنطقة لدراسته، ورفعه للجنة يكون أعضاؤها لاتقل مراتبهم عن 12 يمثلون وزارات الخارجية والعدل والشؤون الاجتماعية وهيئة حقوق الإنسان، ويصدر تكوينها من وزير الداخلية وترفع قراراتها له للمصادقة عليها خلال 3 أشهر.كما تنص تعديلات النظام على تولي المحاكم المختصة عقد أو توثيق أي زواج للسعوديين بغيرهم داخل المملكة، وتتولى ممثليات المملكة ذلك إذا كان العقد خارج المملكة، كما تتوليا التحقق في خلو الراغبين بالزواج من الأمراض الممانعة من ذلك، وآثار المخدرات وعدم وجود سوابق وقيود أمنية، والتحقق من خلو عقد الزواج شرط أنه لايحق للزوج الأجنبي السفر بأولاده دون سن الـ 18 من الزوجة السعودية للخارج إلا بناء على موافقة الزوجة، وأنه لايحق له إجبارها على الذهاب معه للخارج إلا برضاها، وفي حال نشوء نزاع بينهما يكون حله عن طريق المحاكم السعودية، وتنظر المحاكم المختصة في إيقاع غرامة مالية على من يخالف النظام لاتزيد على 100 ألف ريال لمصلحة وزارة الشؤون الاجتماعية وتخصص لدعم جمعيات مساعدة الشباب السعودي على الزواج. من جهة أخرى وافق المجلس على التعديلات التي أجرتها الحكومة في مشروع نظام حماية الطفل .

واعتبر النظام إبقاء الطفل دون سند عائلي وعدم استخراج أوراقه الثبوتية أو حجبها أوعدم المحافظة عليها، وعدم استكمال تطعيماته الصحية الواجبة وانقطاعه عن التعليم والسماح له بقيادة المركبة، وكل ما يهدد سلامته وصحته إساءة وإهمالاً، كما تنص التعديلات أنه على الجهات ذات العلاقة وضع معايير جودة شاملة لألعاب الأطفال لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير الصحية والبيئية والثقافية ووسائل السلامة وغير مخالفة للضوابط الشرعية.
ثم استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام، وطالب الوزارة بتقويم كفاية وكفاءة الحدائق والساحات العامة وتحسينها، كما دعاها إلى الإسراع في الإلزام بتطبيق العزل الحراري بالمباني في مختلف مناطق المملكة وجعل ذلك من متطلبات رخصة البناء، وتفعيل الدليل الإرشادي للوصول الشامل واعتماد الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لذلك، والتنسيق مع وزارة الداخلية لتفعيل شرطة البلديات، وطالب بوضع استراتيجية وطنية للإصحاح البيئي في المملكة تتضمن استشراف المستقبل على ضوء الحاضر وإشكالاته مع إعادة النظر في الآلية الإدارية لتنفيذ الإصحاح البيئي بما يوضح المسؤوليات المحددة لكل جهة وبما يضمن التنسيق والتلائم اللازم، ودعا المجلس الوزارة إلى تسريع إنشاء صناعة تدوير النفايات في المدن السعودية على أسس اقتصادية وبيئية بمشاركة القطاع الخاص حسبما هو معمول به في مدن الدول المتقدمة.

# وفد سعودي إلى العراق بعد غدٍ لغلق ملف السجناء.. ومصدر: الأمور شبه محسومة

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/01/882302

الرياض – يوسف الكهفي
كشف مصدرٌ عراقي مسؤول لـ «الشرق» أن وفداً سعودياً رفيع المستوى سيغادر بعد غدٍ الأربعاء إلى بغداد يرافقه على متن الرحلة المشرف على العلاقات الثنائية والقانونية في السفارة العراقية في الرياض، الدكتور معد العبيدي، تمهيداً لإنهاء ملفات السجناء السعوديين في العراق.
وأكد المصدر أن لجنة عراقية – سعودية ستدرس الملف من جميع جوانبه، وأن وكيل وزارة الداخلية السعودية، الدكتور أحمد السالم سيبقى في الرياض ولن يغادر مع الوفد المتجه إلى بغداد إلا بعد إبلاغه من قِبَل السفير العراقي بانتهاء اللجنة المشتركة من أعمالها على أن يغادر بعدها إلى العاصمة العراقية للقاء رئيس الوزراء، نوري المالكي، ووزير العدل في حكومته، حسن الشمري، وتوقع المصدر أن تنهي اللجنة عملها خلال يومين أو ثلاثة. وستضم اللجنة المشتركة من الجانب العراقي ضباطاً من وزارة الداخلية وموظفين من وزارتي العدل وحقوق الإنسان والدائرة القانونية في مجلس الوزراء ويرأسها مدير عام في وزارة العدل العراقية الدكتور كريم خميس خصباك، والأخير حضر إلى الرياض مؤخراً رفقة وزير العدل العراقي. ومن الجانب السعودي ستضم اللجنة أعضاء الوفد المغادر يوم الأربعاء إلى العراق، وهم: مديرو عموم من وزارة الداخلية (الشؤون القانونية والتعاون الدولي للسجون وإدارة المخدرات) وممثلون عن وزارة الخارجية وهيئتي التحقيق والادعاء العام وحقوق الإنسان. وبحسب ذات المصدر، ستقوم هذه اللجان بتهيئة ثلاثة ملفات الأول: ملف من يصدر بحقهم عفو مباشر ليعودوا إلى أهاليهم مطلقي السراح، والثاني: ملف مَنْ سيكمل محكوميته في السعودية، والثالث: ملف السجناء المحكومين بالإعدام، والأخير لن تتم دراسته بقدر ما سيكون جاهزاً لوضعه بين يدي رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حال طلب الوفد السعودي إعادة النظر فيه.
ووصف المصدر «الأمور بشبه المحسومة» نظراً للجدية التي أبداها الطرفان السعودي والعراقي لإغلاق هذا الملف.

من جانبه، شدد السفير العراقي لدى الرياض، الدكتور غانم الجميلي، على أن أبواب السفارة العراقية مفتوحة أمام الرعايا العراقيين الذين يودون الاستفادة من مهلة تصحيح أوضاع العمالة في المملكة. وقال لـ «الشرق» إن معظم العمالة العراقية الموجودة في المملكة تميل إلى أن تكون من المحترفين ومن أصحاب المهن والشهادات الذين ليست لديهم مشكلات في أوضاعهم القانونية، لافتاً إلى أن أعداد الجالية العراقية في المملكة لا تُقارَن بأعداد الجاليات من الدول الأخرى «فالجالية العراقية أقل من ذلك بكثير والقليل منهم لديه بعض الأمور التي تحتاج إلى مساعدة السفارة»، حسب قوله. وقدَّر عدد العراقيين في المملكة بما لا يتجاوز الـ 20 ألف شخص، واستطرد «أنا أتحدث عن الجالية التي تحمل الإقامة بجوازات عراقية، لأن هناك أعداداً كبيرة من العراقيين المقيمين في المملكة دخلوا السعودية بجوازات وجنسيات دول أخرى، كأن تجد عراقياً حصل على جواز سفر من بلد أوروبي أو ما شابه ذلك.«

واعترف الجميلي بأن «أعداداً كبيرة من العراقيين دخلوا إلى المملكة متسللين ودون إثبات هوية أو إقامة نظامية، ومنهم مَنْ دخلوا للحج والعمرة، ثم تخلفوا»، وأكمل أن «البعض منهم لا يأتينا إلا عندما يريد المغادرة كي تصدر له السفارة وثيقة مغادرة.«

# 17 شركة بالدمام تجبر منسوبيها بالعمل تحت الشمس

المصدر: صحيفة اليوم الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/87203.html

وليد النهدي - الدمام

فاجأت هيئة حقوق الانسان في المنطقة الشرقية أمس "ثاني أيام تطبيق قرار منع العمل تحت أشعة الشمس" بزيارة ميدانية لمشاريع تحت الإنشاء في مدينة الدمام .

وقال مدير فرع هيئة حقوق الانسان بالمنطقة الشرقية بالإنابة إبراهيم بن محمد العسيري : "في إطار المهمة الإنسانية وحفظ حقوق الإنسان تقوم الهيئة بزيارات ميدانية لأعضائها في حاضرة الدمام وهي امتداد لعمل الهيئة للوقوف على الممارسات التي تنفذها الشركات مع عمالها وللتأكد من تطبيق قرار إيقاف العمل وقت الظهيرة ولشعورهم بأن هناك جهات حقوقية ومعنية في المجتمع تقف إلى جانبهم وتساندهم في أداء عملهم تقديراً لجهودهم في بناء البنية التحتية ، مضيفا: إن إيقاف العمل وقت الظهيرة يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن المملكة حريصة على حقوق العمال وسلامتهم وتُعنى بجميع شؤونهم ومشاكلهم وتوفر البيئة المثالية لأداء مهامهم بما يضمن حقوقهم في ظل قانون يحترم الجهتين العامل ورب العمل" .

وأضاف العسيري: إن هناك تنسيقا مستمرا مع مكتب العمل في هذا الخصوص لإكمال اللازم بحكم الاختصاص ،حيث من لا يلتزم بتطبيق القرار وتنفيذه سيتم تطبيق بحقه العقوبة في المادة رقم 236 من نظام العمل التي تنص على معاقبة المخالفين بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد على عشرة آلاف ريال ، أو إغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً أو إغلاقها نهائياً أو الجمع بين الغرامة والإغلاق.

وعلمت "اليوم" أن لجنة هيئة حقوق الانسان وقفت ميدانيا على عمال 17 شركة في المنطقة الشرقية تجبر عمالها على العمل تحت لهيب الشمس وتم توقيع عقوبات بشأنها ، كما رصدت "اليوم" مواقع عدة فرضت الشركات المنفذة للمشاريع عمالها بالعمل تحت أشعة الشمس بدون أي اعتبارات لقرار مجلس الوزراء أو اعتبارات إنسانية بسبب لهيب الشمس الحارقة في مثل هذا العام، الأمر الذي تسبب في تعرضها لعقوبات .

# حقوق الإنسان توصي بتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار

المصدر: صحيفة اليوم الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/87231.html

اليوم - الرياض
أصدرت هيئة حقوق الإنسان تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، والذي رفعته إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله- استنادا إلى الفقرة العاشرة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة.

وأشارت الهيئة الى إلى مسيرة الإصلاح والتطوير التي انتهجها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أيده الله، من اجل تعزيز وتعميق مبادئ العدل والمساواة بين أفراد المجتمع، وضمان حقوق الإنسان، التي كفلتها الشريعة الإسلامية الغراء.

واستعرض التقرير أبرز ما تحقق في عهد خادم الحرمين الشريفين الذي شهد قفزات إصلاحية وتطويرية نوعية، وصدور العديد من الأوامر الملكية والتوجيهات السامية التي تهدف إلى ضمان أمن واستقرار هذا الوطن ونمائه وازدهاره، وتوفير أفضل السبل من أجل حياة كريمة لأبنائه ومن يعيش على أرضه، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في جهود البناء والتنمية، حيث شملت هذه الأوامر أغلب القطاعات ومن أبرزها: دعم مرفق القضاء وتطوير إجراءاته، ودعم قطاعات الرعاية الصحية من خلال إنشاء مدن طبية متكاملة في مختلف مناطق المملكة، والتوسع في عدد المستشفيات والمراكز الصحية، وإنشاء مراكز أبحاث، ورفع الحد الأعلى في برنامج تمويل المستشفيات الخاصة، ودعم قطاع التعليم وتطوير مناهجه، والتوسع في بناء المدارس والجامعات، حيث يعد مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام وبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي نقلة نوعية في مسيرة التعليم في المملكة، إضافة إلى دعم برامج الشؤون الاجتماعية ورفع مخصصات الضمان الاجتماعي، وتقديم المساعدات والإعانات لفئات المجتمع الأكثر حاجة، ودعم مشاريع الإسكان حيث تمت زيادة رأس مال صندوق التنمية العقاري وإصدار عدد من الأوامر الملكية التي تهدف إلى توفير السكن الملائم للمواطن وتسهيل تملكه له، ودعم الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في البنى التحية، والمشاريع التنموية، ودعم القطاعات الصناعية، والزراعية، والخدمية، والسياحية، والثقافية، وغيرها، وتوفير فرص العمل، وتحسين الأجور، ودعم برامج الشباب من خلال الأندية الأدبية والرياضية ورعاية الموهوبين.

ونوه التقرير بما يحظى به الحرمان الشريفان والمشاعر المقدسة من عناية واهتمام فائقين من لدن خادم الحرمين الشريفين –يحفظه الله- حيث يشهد المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف أكبر توسعة عبر التاريخ بما في ذلك توسعة المطاف والمشروعات التطويرية الكبرى للمشاعر المقدسة، ليتمكن المسلمون من تأدية مناسكهم وعباداتهم بكل يسر وسهولة وطمأنينة .

كما اشتمل التقرير على أبرز ما رصدته الهيئة من ملاحظات تتعلق بحقوق الإنسان في الأجهزة الحكومية وغيرها، وما تلقته من شكاوى، وما رصدته خلال زياراتها التفقدية إلى مختلف مناطق المملكة، وما لاحظته جرّاء متابعة تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وبعض ما تداولته وسائل الإعلام، إضافة إلى نتائج الورش والملتقيات التي نظمتها الهيئة أو شاركت فيها، وقدم التقرير استعراضاً للجهود التي تبذلها الجهات الحكومية في اتخاذ الترتيبات والتدابير اللازمة لضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة، مع تضمينه بعض المؤشرات الإيجابية.

وكشفت الهيئة في تقريرها عن طبيعة الشكاوى والتظلمات التي وردت إليها وصنّفتها إلى 20 نوعاً، من أبرزها: ما يتعلق بالسجناء والموقوفين، والحق في اللجوء إلى القضاء والمساواة أمامه، وفي الحماية من التعسف والتعذيب، وضمان السلامة الجسدية، وحق السمعة والكرامة، والحق في حرية الحركة والتنقل، وقضايا الجنسية والإقامة، وغيرها من الحقوق الأساسية، إضافة إلى ما يتعلق بالحق في العمل، والرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والحماية من العنف الأسري، وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما يتعلق بحقوق الفئات الخاصة بما فيها المرأة والطفل

وذوي الإعاقة وكبار السن، لافتة إلى أن كثيراً من القضايا تتم معالجتها من خلال الإجراءات النظامية التي تقوم بها الهيئة وفقا لتنظيمها، بما في ذلك إحالتها إلى لجان الصلح في الهيئة أو بالكتابة إلى الجهات المختصة، وقد قدم التقرير ملحقا إحصائيا عن الشكاوى التي عالجتها الهيئة، وأهم الاستنتاجات.

ورصد التقرير جوانب القصور في عدد من الأجهزة الحكومية، التي أدت إلى بعض التجاوزات في حقوق الإنسان، أو عدم تفعيل بعض الأنظمة و القرارات من قبل بعض الجهات الحكومية، ودعت الهيئة من خلال تقريرها إلى معالجة تلك الانتهاكات وتطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات حيالها.

تعاون دولي مثمر

وتطرق التقرير إلى برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها، وما تقوم به الهيئة في سبيل ذلك بتطبيق خطة وطنية لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى وغيرها ، تهدف إلى تنمية وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان بين أفراد المجتمع والسعي إلى تمكينهم من ممارسة هذه الحقوق، والتنبيه والتحذير من خطورة انتهاكها، مشدداً على أهمية تفعيل الأنظمة واللوائح والتعليمات التي تحمي حقوق الإنسان وتعززها.

وتناول التقرير أوجه التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وما تحظى به جهود المملكة العربية السعودية من تقدير دولي في هذا المجال، وتناول علاقة المملكة بهيئات الأمم المتحدة وآلياتها واتفاقياتها التي انضمت إليها، وقد أوضح التقرير ما تقوم به الهيئة من متابعة لقضايا الموقوفين والسجناء السعوديين خارج المملكة.

وبناء على ما رصدته الهيئة من ملاحظات وما لمسته من تحديات تتطلب تكاتف الجهات الحكومية وغير الحكومية، لتحقيق طموحات وتطلعات خادم الحرمين الشريفين –يحفظه الله - لضمان الممارسة الفعلية لقيم حقوق الإنسان ومبادئها، فقد تضمن التقرير خمساً وسبعين توصية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة ومن أهم المجالات التي قدمت الهيئة توصيات بشأنها ما يلي:

القضاء:

أوصت هيئة حقوق الإنسان في مجال القضاء بإعداد مشروع نظام جزائي لتدوين أحكام الحدود والقصاص والديات، وتقنين الجرائم والعقوبات التعزيرية، مع الأخذ بمبدأ العقوبات البديلة متى كان ذلك ممكناً، إضافة إلى تدوين أحكام الفقه الإسلامي المتعلقة بالأحوال الشخصية، والإسراع بإنشاء المحاكم المتخصصة، ونقل الاختصاصات إليها وفقاً لما نص عليه نظاما القضاء وديوان المظالم الجديدان، وآلية العمل التنفيذية لهما، داعية إلى زيادة عدد القضاة بما يتلاءم مع تزايد الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم، وبما يضمن سرعة الفصل في هذه القضايا وضمان حقوق المتقاضين، إضافة إلى تطوير المناهج الدراسية والتطبيقية في كليات الشريعة والحقوق، واستحداث برامج تخصصية لتأهيل القضاة وفقاً لتخصص المحاكم، وتضمينها مواد وموضوعات تتعلق بمجالات حقوق الإنسان، وتفعيل دور قاضي التنفيذ بما يكفل سرعة تنفيذ الأحكام القضائية، مطالبة بالتنفيذ العاجل لكافة الأحكام القضائية واجبة التنفيذ، سواءً الصادرة من القضاء العام أو القضاء الإداري، وسن عقوبات جزائية لكل من يتسبب في تعطيل تنفيذها، والتأكيد على الحق في النظر العلني للقضايا عدا بعض الحالات الاستثنائية التي يحددها النظام، والإسراع بفتح أقسام نسائية في المحاكم لتقديم الاستشارات والمساعدة القضائية.

العدالة الجنائية:

وفي ذات السياق دعت هيئة حقوق الإنسان إلى إيراد نص في نظام الإجراءات الجزائية أو لائحته التنفيذية، يوجب العمل على تبصير المتهم بحقوقه ، والضمانات المتاحة له عند القبض عليه، وتسهيل إجراءات الاستعانة بمحامٍ أو وكيل أثناء مرحلة جمع الاستدلالات، والتحقيق والمحاكمة، وضمان حضوره كافة الإجراءات، طبقاً لما نص عليه نظام الإجراءات الجزائية، مشددة على أهمية تفعيل دور الأجهزة المعنية في تطبيق نظام الإجراءات الجزائية في كافة المراحل الإجرائية، وكذلك دعم هيئة التحقيق والادعاء العام بما يكفل مباشرة اختصاصاتها المتعلقة بالتحقيق نوعاً ومكاناً، والتقيد بأحكام نظام الإجراءات الجزائية المتعلقة باستقلال كامل إجراءات سلطة التحقيق (هيئة التحقيق والادعاء العام)، وكذلك مباشرة إجراءات التحقيق ذات الصلة بالتفتيش وضبط الرسائل ومراقبة المحادثات وغيرها من الإجراءات، طبقاً للضمانات والأحكام التي نص عليها النظام، ووضع وتعزيز التدابير والآليات الوقائية لمنع وقوع التعذيب، من خلال تدريب رجال الأمن في مجالات حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، ووضع برامج للزيارات الدورية، لتفتيش ومراقبة السجون ومراكز الشرط ودور التوقيف، والإعلان عن إجراءات تلقي الشكاوى ومعالجتها، ووضعها في أماكن بارزة في هذه الجهات ليتسنى الاطلاع عليها من ذوي الشأن.

السجناء والموقوفون:

شددت الهيئة في توصياتها على أهمية سرعة البت في قضايا السجناء والموقوفين واعتبارها من القضايا العاجلة، ومحاسبة كل من يتسبب في تجاوز مدة التوقيف المنصوص عليها نظاماً، وتفعيل ما قضى به نظام السجن والتوقيف حيال

الإفراج عن المسجون أو الموقوف قبل ظهر اليوم التالي لانقضاء العقوبة أو مدة التوقيف، والعمل على عدم إبقائه بالسجن على أساس تهم أخرى، ما لم يكن قد صدر بحقه أمرٌ بالتوقيف أو حكمٌ بالإدانة، داعية إلى العمل على تنفيذ ما ورد في نظام الإجراءات الجزائية بشأن الإفراج في الحال عن المتهم الموقوف إذا كان الحكم بعدم الإدانة، أو بغير عقوبة السجن، أو إذا كان المتهم قد قضى مدة العقوبة المحكوم بها أثناء توقيفه، وتفعيل أحكام نظام السجن والتوقيف بشأن قواعد الإفراج الصحي، والإفراج المشروط، وتوضيح أحكامهما للسجناء والموقوفين، وتطوير وتحسين الخدمات المقدمة في السجون، كالإعاشة والرعاية الصحية، والعمل على تلافي الاكتظاظ فيها بما يكفل أداء مهامها الإصلاحية، مع مراعاة تصنيف السجناء وفقاً لنوع القضايا والفئات العمرية، وتعريف السجناء والموقوفين باللوائح الداخلية للسجون بما يضمن معرفة حقوقهم وواجباتهم وإيضاح الجزاءات والعقوبات المقررة في نظام السجن والتوقيف، وتنظيم قواعد لإجراءات تلقي الشكاوى ودراستها والفصل فيها، وإعلانها لكافة السجناء والموقوفين، وتحسين ظروف وإجراءات زيارة ذوي السجناء والموقوفين بما يراعي ظروف المرضى وكبار السن والنساء والقادمين من أماكن بعيدة، وزيادة عدد الزيارات ومددها وأوقات الخلوة الشرعية.

المشاركة في صناعة القرار:

أوصت هيئة حقوق الإنسان بالاستمرار في وضع البرامج والآليات الهادفة إلى تعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات في عملية صنع القرار، ومواصلة الخطط الرامية إلى منح صلاحيات أوسع للجهات التي تتولى دوراً تشريعياً أو رقابياً، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في آليات صنع القرار.

حرية التنقل:

أوصت الهيئة بقصر منع السفر على الحالات التي صدر بحقها حكم قضائي أو التي تكون مقررة بموجب نص نظامي.

قضايا التجنس والإقامة:

شددت الهيئة على ضرورة سرعة البت في قضايا التجنس، ومعالجة قضايا المقيمين غير النظاميين.

مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية:

دعت هيئة حقوق الإنسان في توصياتها إلى الإسراع بإصدار نظام لمكافحة جرائم الاعتداء على المال العام، وإساءة استعمال السلطة، وتضمينه أحكاماً تتعلق بتقديم إقرارات الذمة المالية، ودراسة تعثر تنفيذ المشاريع الحكومية، وإيجاد الحلول المناسبة لها، وإلزام الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بإنشاء وحدات للمراجعة الداخلية وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الوزراء رقم (235) وتاريخ 1425/8/20هـ.

التربية والتعليم:

أوصت هيئة حقوق الإنسان بتطوير برامج إعداد المعلمين والمعلمات وتأهيلهم وتطوير المناهج الدراسية والوسائل التعليمية، بما يكفل بناء قدرات مواطنين أكفاء قادرين على المشاركة في جهود التنمية الوطنية، وتضمين المناهج الدراسية في التعليم العام والعالي مفاهيم واضحة تعزز الحوار والتسامح ونبذ العنف وتقبّل الآخر، وتربية النشء على قيم ومبادئ حقوق الإنسان، مع التأكيد على أن تكون المباني المدرسية مطابقةً للمعايير الدولية، ومراعية للظروف المناخية لمختلف مناطق المملكة.

الرعاية الصحية:

أكدت الهيئة في توصياتها في مجال الرعاية الصحية على أهمية تفعيل وثيقة حقوق المرضى، وأن تكون ملزمة لجميع مقدمي الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص، وأوصت بزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات العامة والتخصصية ومستشفيات التأهيل الطبي والنفسي والعلاج من الإدمان ، وتوفير عدد كافٍ من الأطباء بما يتناسب مع المعدلات العالمية مقارنةً بعدد السكان، وضمان الحصول على متطلبات العلاج والأدوية الأساسية من الجهات التي تقدم الرعاية الصحية، ووضع آلية تضمن سرعة تحويل ونقل المرضى إلى المستشفيات التخصصية، بما في ذلك توفير الخدمات الإسعافية والإخلاء الطبي اللازمة لذلك، وطالبت الهيئة بوضع آلية للحد من الأخطاء الطبية، ومحاسبة المقصرين وملاحقتهم قضائياً، ومراجعة الإجراءات المتعلقة بالفصل في قضايا الأخطاء الطبية ومعايير التعويض، ودراسة تطبيق نظام التأمين على الأخطاء الطبية بما يتماشى مع المعايير الدولية، داعية إلى الإسراع في تطبيق التأمين الصحي، وإلزام القطاع الخاص بتطبيق التأمين الصحي على جميع منسوبيه وذويهم، وتوفير عيادات خاصة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بالأمراض السارية والمزمنة، والأمراض النفسية والعصبية، وأمراض التوحد، والأطفال المصابين بمتلازمة داون، والتوسع في افتتاح مراكز التأهيل الشامل، ودعمها بالكفاءات المتخصصة والمؤهلة

تأهيلاً عالياً بما يضمن الرفع من مستوى خدماتها، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تقديم تلك الخدمات، ودعم الجمعيات الأهلية التي تقدم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

العمل:

أوصت هيئة حقوق الإنسان بتوفير (مؤشر وطني إحصائي دقيق) يوضح نسب البطالة بشكل دوري، وإعطاء أولوية قصوى للتوظيف والتأهيل وإيجاد فرص العمل للشباب والشابات، وتوسيع مجالات عمل المرأة في الوظائف التي تناسب طبيعتها وفقاً للضوابط الشرعية، ومعالجة أوضاع خريجات الكليات المتوسطة اللائي لم يتم توظيفهن، وتصحيح وضع المعلمات اللائي يتم تعيينهن خارج نطاق سكنهن من خلال تأمين سكن أو وسائل انتقال آمنة لهن تحت إشراف وزارة التربية والتعليم، وتسوية الأوضاع المالية والوظيفية للمعلمين والمعلمات، والعاملين في المجال الصحي، تمشياً مع الأنظمة ذات العلاقة، ودراسة أوضاع خريجي المعاهد الصحية الأهلية، وإيجاد الحلول المناسبة لهم، مشددة على ضرورة تنظيم شؤون العمالة الوافدة وتسوية أوضاعهم في مجالات العمل والصحة والتعليم والإقامة، واحتفاظهم بوثائقهم بما في ذلك جوازات سفرهم، والإسراع بإصدار لائحة العمالة المنزلية، والنظر في تأخر القضايا العمالية والإسراع بحسمها بعد الاستئناف، وتنظيم الدوائر العمالية في المحاكم لتشمل جميع مناطق المملكة بما يتفق مع نظام العمل الجديد والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.

الأشخاص ذوو الإعاقة:

أوصت الهيئة بضرورة تعزيز الاهتمام بشؤون ذوي الإعاقة وإصدار اللوائح التفسيرية والتنفيذية لنظام رعاية المعوقين، بما يحقق تطوير ورعاية حقوقهم في الصحة والتعليم والعمل والتنقل والتقاعد وغيرها.

الحماية من العنف والتعسف:

أوصت الهيئة في هذا الشأن بالإسراع في إصدار نظام الحماية من الإيذاء ، وتضمينه أحكاماً لمواجهة حالات العنف الأسري، وقضايا العضل، والتحرش الجنسي ، وعقوبات محددة لتلك الجرائم، وتهيئة مراكز الشرط لتلقي واستقبال حالات وبلاغات العنف الأسري، ومن ذلك تعيين اختصاصيين واختصاصيات للتعامل مع الضحايا، بما يحقق توفير الحماية والرعاية اللازمة لهم، ودعم هذه المراكز بالكوادر النسائية في إطار الضوابط الشرعية، ورصد حالات العنف الأسري من خلال تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المدرسة لاسيما في المراحل التعليمية الأوليّة، واتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير الحماية للضحية، وسن أنظمة تحمي القاصرين والقاصرات من تعسف صاحب الولاية بما في ذلك تحديد سن مناسب للزواج، وتفعيل نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

المرأة والطفل:

خصصت الهيئة للمرأة والطفل عددا من التوصيات، طالبت فيها بتسهيل حصولهما على حقوقهما في الأجهزة الحكومية، ومن ذلك توفير موظفات يتعاملن مباشرة مع المرأة، وسن قواعد وإجراءات تقضي بضبط وتوثيق السجلات المدنية (الولادة، الزواج، الطلاق، الوفاة) آلياً وتلقائياً، وإصدار وثائق الإثبات في حينها وفق آلية ربط إلكترونية بين إدارات الأحوال المدنية ووزارتي العدل والصحة والجهات التابعة لهما، وتمكين كل واحد من الزوجين من الحصول على نسخة أصلية من هذه الوثائق عند طلبها، مشيرة إلى أهمية التأكيد على ضمان حق المرأة في الحركة والتنقل لتتمكن من الوفاء بحاجاتها، وقضاء مصالحها المعيشية والوظيفية بالوسائل والآليات التي تناسبها وتضمن أمنها وسلامتها، كما أوصت الهيئة بدراسة أوضاع الأطفال السعوديين من أمهات غير سعوديات المقيمين خارج المملكة، خاصةً الذين لايحملون وثائق سعودية رسمية، وتصحيح أوضاع أطفال السعوديات من الآباء غير السعوديين، بما يضمن لهم حياة آمنة كريمة ومستقرة

مكافحة الاتجار بالأشخاص:

أوصت هيئة حقوق الإنسان بأهمية تنسيق كافة الجهود الوطنية، وتعزيز أوجه التعاون والمشاركة الفاعلة بين مختلف قطاعات الدولة والقطاع الأهلي والأفراد ، من أجل مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والعمل على تطبيق نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وتعاون الجهات الحكومية وغير الحكومية على ذلك، والتأكد من متابعة تنفيذه بما يحقق رفع الوعي بخطورة هذه الجريمة والتحذير منها ومعاقبة المتاجرين بالأشخاص وضمان الحماية والرعاية للضحية بما في ذلك الحق في التعويض، وتوفير دور الإيواء المناسبة لهم.

الرعاية الاجتماعية:

وأوصت الهيئة بالتوسع في افتتاح دور الإيواء والحماية الاجتماعية والضيافة ، في مدن المملكة ومحافظاتها، ودعمها بالموارد البشرية المؤهلة وتطوير أدائها لتكون بيئة مناسبة تحقق الحماية والحياة المعيشية الكريمة لنزلائها، وتطوير دور رعاية الفتيات والملاحظة الاجتماعية وفق معايير عالية الجودة بما يحقق تأهيل نزلائها نفسياً واجتماعياً وتوفير الحماية والحياة الكريمة لهم، وتصنيفهم وفقاً للفئة العمرية وطبيعة القضية، وزيادة عددها في المدن والمحافظات،

لتلافي النقل بسبب الاكتظاظ، مشيرة إلى أهمية دعم الجمعيات الخيرية مادياً ومعنوياً لافتتاح وحدات حماية اجتماعية في المدن والمحافظات التي لا تتوفر فيها وحدات حكومية للحماية الاجتماعية، ووضع مدونة سلوك للعاملين في دور الإيواء والحماية الاجتماعية والملاحظة ومراكز التأهيل الشامل، تشتمل على التعليمات والمبادئ الإرشادية اللازمة لتقديم أفضل الخدمات الاجتماعية والصحية والإنسانية، مع وضع معايير دقيقة لاختيار العناصر البشرية العاملة فيها وفق المعايير الدولية.

المال والاقتصاد:

أوصت هيئة حقوق الإنسان بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير من أجل مكافحة كافة أشكال وصور الغش التجاري، ووضع مواصفات ومعايير تمنع دخول السلع والمنتجات رديئة الجودة، وتداولها في الأسواق، كما أوصت بالإسراع في سن نظام يعالج قضايا المساهمات وتوظيف الأموال، ودراسة وتقييم النتائج الحالية للاستثمار الأجنبي، للتأكد من تحقق الفوائد المرجوة للاقتصاد الوطني فيما يتعلق بتعزيز فرص العمل المناسبة للمواطنين.

التنمية:

أوصت هيئة حقوق الإنسان بتفعيل إستراتيجية مكافحة الفقر، وما تضمنته من برامج تنموية، ورفع مخصصات الضمان الاجتماعي، داعية إلى تفعيل أنظمة التمويل العقاري لتمكين المواطن من شراء المسكن الملائم في الوقت المناسب بضمان دخله والأصول العقارية المرهونة، وتطوير آليات صندوق التنمية العقارية لتشتمل على آلية ضمان اقتراض المواطنين من البنوك المحلية لشراء مساكن ملائمة لهم إذا رغبوا في ذلك، وتسهيل منح الأراضي للمواطنين في الأماكن المهيأة للسكن، والإسراع بمنح القروض العقارية الميسرة، وإعداد الدراسات الميدانية والمسوح الاجتماعية لدراسة أوضاع الشباب من الجنسين والتعرف على احتياجاتهم، ووضع الخطط والاستراتيجيات التي تعالج شؤونهم، وتشجيع المشاريع والأنشطة الصغيرة والمتوسطة للشباب والشابات وبرامج الأسر المنتجة، وإنشاء وحدات وجمعيات علمية للطلاب والطالبات ترعى مجالات اهتمامهم وتوجه قدراتهم وطاقاتهم وتنمي مواهبهم ، مع تفعيل دور مراكز الأحياء بما يلبي احتياجات السكان الاجتماعية والثقافية والتربوية والخدمية والترفيهية والرياضية، على نحو يشمل الجنسين والفئات العمرية المختلفة وفق الضوابط الشرعية، لافتة إلى أهمية الإسراع في التحول إلى التعاملات الإلكترونية والربط الآلي بين الجهات الحكومية لضمان تسهيل حصول المواطن والمقيم على الخدمات، وإنجاز أعمالهم من أماكن إقامتهم، مما يُسهم في زيادة فرص العمل عن بُعْد للمرأة بما يتناسب مع احتياجاتها.

النقل العام:

أوصت الهيئة بإيجاد وسائل حديثة للنقل العام، وتهيئة البنية التحتية لتناسب جميع فئات المجتمع ، وخصوصا الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ، وفق منظومة نقل متكاملة تعمم على المحاور الرئيسة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية.

البيئة :أوصت هيئة حقوق الإنسان في تقريرها ضرورة تفعيل النظام العام للبيئة ولوائحه الداعية لحماية البيئة، ونشر ثقافة المحافظة عليها وحمايتها من خلال وسائل الإعلام، والمدارس، والمساجد وغيرها.

المعاهدات والصكوك والتعاون الدولي:

أوصت هيئة حقوق الإنسان باستكمال دراسة انضمام المملكة إلى معاهدات حقوق الإنسان الدولية بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوجيه الجهات الحكومية ذات الصلة بالمشاركة الفاعلة في مناسبات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، لتنمية الوعي بها، وإبراز جهود المملكة في هذا المجال والعمل على تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية التي انضمت المملكة إليها بما يتفق مع تحفظات المملكة عليها، مشيرة إلى ضرورة تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والدول الأخرى حول تسليم المحكومين وتبادل السجناء، والتوسع في إبرام مثل تلك الاتفاقيات، وتنسيق الجهود الوطنية من كافة الجهات ذات العلاقة بإعداد التقارير الوطنية الدورية المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل والاتفاقيات والمعاهدات التي تكون المملكة طرفاً فيها، ودراسة إمكانية توجيه الدعوة لمقرري الأمم المتحدة أصحاب الولايات الموضوعية الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، لزيارة المملكة وفق إطار مرجعي محدد وبرنامج زمني يراعي أولويات واهتمامات المملكة في هذا المجال.

وتود الهيئة أن تشير إلى أنها قد أعدت هذا التقرير وفقاً لتنظيمها الذي كلفها برصد حالة حقوق الإنسان في المملكة، والتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن .

وستعمل الهيئة على متابعة التوصيات التي تضمنها التقرير مع الجهات المعنية، من خلال التواصل المستمر وعقد اللقاءات وورش العمل مع كل جهة وفق ما يخصها من هذه التوصيات.
وستقوم هيئة حقوق الإنسان بنشر هذا التقرير على موقعها الإلكتروني (http://www.hrc.gov.sa) ، حيث يمكن الاطلاع عليه.
والهيئة بتقديمها هذا التقرير تأمل أن يكون أداة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتنمية الوعي بها وتعزيز المكتسبات الوطنية ودعم منجزات المملكة في هذا المجال.
واختتمت الهيئة تقريرها برفع بالغ الشكر وعظيم التقدير والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز أيده الله على ما يبذله من جهود كبيرة وإسهامات ومبادرات إنسانية جليلة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وقيمها على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
وسألت الهيئة الله أن يحفظ هذا الوطن ويديم عليه أمنه واستقراره وازدهاره في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز وسمو النائب الثاني صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز يحفظهم الله.

# الدكتور اليامي لـ عكاظ: تلقينا الشكوى وجار التثبت من فحواها

# مطلقة تتعرض للضرب والتهديد على يد شقيق والدها

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130704/Con20130704617229.htm

قايد آل جعرة (نجران)
تتحرى هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير، من شكوى مواطنة (مطلقة) من سكان أبا السعود بنجران، بينت فيها تعرضها للتعنيف الجسدي على يد عمها الذي تعيش في جواره بعد وفاة والدها ووالدتها منذ فترة.
وأوضح لـ«عكاظ» المشرف العام على فرع الهيئة في المنطقة الدكتور هادي بن علي اليامي، أن الهيئة تلقت شكوى المطلقة، وعلى ضوء ذلك خاطبت إمارة المنطقة وفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بنجران لمتابعة الشكوى والتحقق من دعوى المواطنة وتوفير الحماية اللازمة لها في حال ثبوت تعرضها للعنف وتمكينها من متابعة دعواها المقامة في المحكمة العامة بنجران. وأبلغت المواطنة المعنفة «عكاظ» عبر برنامج «الواتس آب» بالصوت والصورة، أنها تتعرض للتعنيف والضرب على يد عمها شقيق والدها المتوفى، بصفة مستمرة، إلا أن الاعتداء كان شديداً هذه المرة، حيث استعمل سكين المطبخ مما أحدث جرحاً بوجهها، وذلك أمام طفلتها الصغيرة التي هي الأخرى لم تسلم من التعنيف حسب قولها.
وناشدت المواطنة هيئة حقوق الإنسان والمسؤولين بتوفير الحماية لها ولطفلتها، وتمكينها من هويتها الوطنية التي بحوزة شقيقها الذي يعيش في دولة الإمارات ويحضر من وقت إلى آخر إلى نجران، ويعتدي عليها هو أيضا بالضرب، بحجة أنها تطالب بنصيبها من إرث والدها، ولديها دعوى مقامة لدى محكمة نجران ولكن لم تتمكن من متابعتها بعد سحب هويتها الوطنية منها.

# النساء المعضولات وخيانة الولاية

المصدر: صحيفة الوطن الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=17288

## سالمة الموشي

بالرغم من استقالتي من هيئة حقوق الإنسان منذ فترة، إلا أنه لا يزال هناك سيدات يتصلن بي ليحكين لي قصصهن المأساوية، وكلها تتمحور تحت عنوان عريض موجع، وهو خيانة ولي الأمر لولاية الأمر التي منحها له الشرع، إضافة إلى تغطية هذه الخيانة الإنسانية والشرعية بطرق عديدة من القضاء إلى قوانين المجتمع إلى مراكز الشرطة.. جميعها لديها ذات الأجندة في مسألة ولاية الأمر بالنسبة للأب على بناته، حيث لا توجد حماية لهن في حالات العنف أو التعسف في حرمانهن من الزواج، إذ تنفذ سطوة الأب الظالم على حساب الفتيات المظلومات بإعطائه الصلاحية الكاملة لتجريدهن من أهم حق إنساني وهو "الزواج". والمأساة التي وردتني هي لخمس أخوات تم عضلهن من قبل أب ولي ولاية فتعسف فيها، وولي أمانة فخانها.

تقول السيدة المتحدثة عن بقية أخواتها: "أنا وأخواتي فتيات معضولات، وما زلنا حتى الآن. طرقنا كل الأبواب واستنفدنا كل المحاولات الودية، ووصلنا إلى منصة القضاء، وهيئة حقوق الإنسان، حيث لم نجد أي موقف حقيقي للهيئة، وموضوعنا لديهم منذ سنتين.. يماطلون وما زالوا، ونعاني من تهاون القضاء في المتابعة أو الأمر بإحضار المدعى عليه، ومجاملة رجال الشرطة لعائلتنا. وبعد وضع جوال الأب تحت المراقبة وبعد تبليغه هاتفيا حضر في وقت الجلسة، وبعدها حكم القاضي بإصلاح ذات البين، علما أننا نرفض الصلح، لأننا نعرف والدنا وما يستمر عليه من العناد والرفض والظلم. وكان الوضع بعد صدور الصلح ليس له معنى، فما زال مستمرا في عضله وظلمه لنا نحن الأخوات الخمس، وأبلغنا القاضي أنه ما زال يعضلنا. وطلبنا فسخ الولاية فقال القاضي ارفعوا لائحة اعتراض، وحين رفعنا لائحة اعتراض تم رفض الاعتراض من قبل القاضي!! فمن ينصفنا؟؟ والأمر لله". تقول السيدة: "عتبي الآن ليس على والدنا، بل على جميع من وصلت قصتنا له ولم يقف معنا، بدءا من القاضي و"حقوق الإنسان"، وكل صاحب قرار يقرأ قصتنا ويمضي.. نحن خمس فتيات أعمارنا ما بين (30 و45 ونحن معلمات).. الأزواج الأكفاء وأصحاب الدين يذهبون الواحد تلو الآخر".. هذه الكلمات غيض من فيض .

لماذا قضايا النساء عالقة على هذا النحو؟ حقوق الإنسان تتبنى مشروعا ضخما تحت مسمى "الاتجار بالبشر"، ولا أعلم عن أي بشر يتحدثون إن لم تكن قضايا النساء المعضولات عن الزواج لأجل مالهن تندرج تحت الاتجار بالبشر. من الضروري والإنساني تشكيل قوى ضغط من أجل تغيير أوضاع النساء المتقدمات بقضايا عضل لدى القضاء السعودي، باعتباره المخول بالحقوق، وذلك بهدف استصدار نص تشريعي قضائي، يضمن للمرأة حقها عند تعرضها لظلم العضل وخيانة الولاية والأمانة من الآباء ضعاف النفوس. أضم صوتي لصوت الأخوات الخمس المعضولات بالمطالبة بتعويض مادي ونفسي وتحرك عاجل لإنقاذ حياتهن. ومن ذا يرجع العمر إذا انقضى؟.. فقد شارفن على الخمسين حسب روايتهن.. والله المستعان .

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# يقدمه صندوق هدف و المؤسسة العامة

# دعم مالي وتدريب مهني وتقني للراغبات العمل في المحال النسائية

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 21 شعبان 1434 هـ - 30 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130630/Con20130630615881.htm

فارس القحطاني (الرياض)

كشفت المرحلة الثانية لتنظيم عمل المرأة في محال بيع المستلزمات النسائية عن برامج للتدريب، تتمثل في عدد من الخطوات، حيث يمكن لأصحاب العمل التوظيف والتدريب من خلال الجهد الذاتي بالبحث عن الكوادر وتدريبهن، وتحمل جميع الأتعاب المالية، أو عبر الاستفادة من الدعم المقدم من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لتمكينهم من استقطاب وتدريب الكوادر الفنية وفق اشتراطات الصندوق والمؤسسة.

ويدرب صندوق «هدف» والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وتؤهل الراغبات العمل في محال بيع المستلزمات النسائية إلى جانب تقديم الدعم المالي من خلال مركز التدريب، وتكون مدة التدريب من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، ويتم تنفيذ التدريب في المعاهد والمراكز الأهلية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

ويتم خلال التدريب التركيز على المهارات الأساسية للمهنة حسب المعيار المهني لكل مهنة، ومهارات التعامل مع العملاء، وتتولى التدريب مدربات متخصصات في المهنة.

وتتولى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الإشراف على البرنامج، ومتابعة تنفيذ التدريب لدى الجهات التدريبية الأهلية، وتحديد مدة البرنامج والتخصصات المطلوبة، إعداد حقائب تدريبية للبرنامج واعتمادها من قبل المؤسسة، إعداد حقائب تدريبية لتدريب المدربات على أن يكون تخصصهن في إدارة الأعمال والمحاسبة على مهن خدمة العملاء، ومحاسبة، ومبيعات، وبائعة تجزئة لمدة تتراوح من ثلاثة إلى خمسة أيام، وتمنح الخريجة شهادة اجتياز البرنامج معتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، منح الخريجة سجلا تدريبيا يوضح المهارات التي اجتازتها المتدربة، متابعة وضع الخريجات في المنشأة الموظفة لمدة سنتين.

و يتمحور دور جهات التدريب، حول توفير البيئة التدريبية المناسبة والتجهيزات المطلوبة، توفير مدربات متخصصات في التدريب على المهارات الخاصة بالمهنة، يمكن الاستعانة بالموظفات المختصات اللاتي يشغلن هذه المهن في القطاع الخاص، سواء سعوديات أو من جنسيات أخرى، على أن يكون لديها شهادة خبرة في هذا المجال لا تقل عن ثلاث سنوات، ويتم إخضاعها للاختبار المهني المعد من قبل الإدارة العامة للتدريب الأهلي، يمكن الاستعانة بالمدربات من الجامعات أو الكليات التي تطرح تخصصات جديدة تواكب سوق العمل للتدريب على المهن الجديد، وإخضاعهن لاختبار التدريب المهني من قبل الإدارة العامة للتدريب الأهلي.

# عكاظ" ترصد شكواهن .. والمطالب تتركز في قسم نسائي وزيادة» المخصصات

# نساء يعانين في الضمان الاجتماعي بعرعر

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 21 شعبان 1434 هـ - 30 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130630/Con20130630615979.htm

لطيفة الرويلي (عرعر)

تتجدد معاناة النساء المحتاجات في محافظة عرعر كل يوم، ويتعرضن لكثير من الإرهاق والتعب نتيجة المماطلة في إنهاء إجراءات معاملاتهن من قبل موظفين في مكتب الضمان الاجتماعي في عرعر، وضعوا في الأساس لتخفيف معاناتهن، لعدم وجود قسم نسائي.

«عكاظ» تجولت ميدانيا ورصدت وضع المرأة هناك، بترحيب من مدير الضمان الاجتماعي بمنطقة الحدود الشمالية عوض المالكي، مؤكدا أن الإعلام هو العين التي يشاهدون بها، وانه يدعم عملنا بلا شك. التقينا عددا من المراجعات، وكانت أغلب مطالبهن باستحداث قسم نسائي؛ حتى لا يتعرضن للحرج من التحدث مع الموظفين.

برنامج الأثاث

«أم فهد» تعاني كثيرا بسبب شدة حاجتها، موضحة أنها امرأة مطلقة، ولديها ولد تقوم بإعالته ولا دخل لها سوى 1100 ريال من الضمان الاجتماعي، وتسكن في منزل بالإيجار الشهري (700 ريال)، وتدفع لأحد البنوك 400 ريال، فلا يتبقى لها من ضمانها شيء ليساعدها على ظروف المعيشة، ولا تجد ما تأكله أو تشربه، مؤكدة أنها ذهبت للضمان الاجتماعي كي تطلب أثاثا لمنزلها، حيث أنها لا تملك لا غاز، ولا ثلاجة، ولا فرن، ولا فرش، وفي كل مرة يقول لها الموظف: «بكره راجعينا»، وعلى هذا الحال من شهر صفر إلى شهر رجب، وفي النهاية عند مراجعتي لهم، يقول لي الموظف: توقف هذا البرنامج ولا نستقبل طلبات له، وتوضح: «يقصد برنامج الفرش والتأثيث»، وتطالب بفرع نسائي لتقديم الخدمات للمراجعات؛ نظرا لتعرض الكثير منهن للحرج خلال تعاملهن مع الموظفين وعدم استطاعتهن تبادل الحديث معهم ومزاحمتهم خلال المقابلات الشخصية.

وتتفق «أم عيد» معها وتناشد المسؤولين بالإسراع في افتتاح القسم النسوي، مضيفة: نعاني من ضيق الغرفة المخصصة لنا للمراجعة، وسوء التهوية فيها وعدم نظافتها من الأتربة والبعض منا يعانين من الربو ولا نستطيع الجلوس بها.

موظف البنك

ومن جهتها، تتضجر «أم حمد» من تأخر صرف المساعدة المقطوعة، مؤكدة أنها عندما تذهب للتقديم على المساعدة المقطوعة يقول لها الموظف: شهر وتكون بحسابك، إلا أننا ننتظر شهر واثنين وثلاثة ولا ينزل في الحساب شيء، متسائلة: لماذا كل هذا التأخير وهذه المماطلة، وحرمان المواطن من حقه الذي خصصته له الدولة.

أما «أم سالم» فتروي حكايتها مع موظفي مكتب الضمان بعرعر، وتقول: بطاقة الصراف الممنوحة لأولادي من الضمان انتهت صلاحيتها، وأتيت لتجديدها، فقال لي الموظف الموجود إن التجديد عند موظف البنك، وعند البحث عن هذا الموظف، قيل لي أنه لم يحضر ولا يعلمون متى يأتي للمكتب، وأنا موظفة ولا أستطيع الانتظار على أمل أنه يحضر أو لا يحضر، مضيفة: أتيت إليهم في اليوم التالي من الساعة الثامنة صباحا، وكان التيار الكهربائي مقطوعا، وجلست عندهم حتى الساعة الحادية عشرة أنتظر حضور مندوب البنك مع اشتداد الحر، ومع ذلك لم يحضر، وقال لي أحد الموظفين: «الله يعينك تعالي الأسبوع الجاي على أمل أن يكون موجودا»، وما تزال المعاناة مستمرة.

زيادة المخصصات

«أم عبد الرزاق» تقول أنها تسكن مع والدتها وأختها المطلقة والتي لديها 4 أطفال، في بيت إيجار، ولا يوجد لديهم عائل بعد وفاة والدهم، وأن المستحقات الشهرية المخصصة لهم لا تكفيهم لتلبية جميع احتياجاتهم، في ظل الظروف المعيشية

الصعبة، وأنها تأمل زيادة المستحقات؛ لأن مبلغ الضمان هو الدخل الوحيد العائد عليهم، مضيفة أن مخصصات الضمان والمساعدات المقطوعة لا تكفي الكثير من الأسر، وخاصة من كان عددهم كبير، مطالبة بزيادة المخصصات لكل أسرة لمواجهة متطلبات الحياة وغلاء المعيشة.
وتشكي «أم فيصل» بحرقة والدموع تملأ عينيها، وتقول: أنا أم لتسعة أطفال ووالدهم كبير في السن وليس له قدره على العمل، عانيت كثيرا من التنقل من بيت إلى آخر بسبب الايجارات المرتفعة، والآن أعيش في بيت أختي أنا وأولادي التسعة، ولا نعلم إلى متى يستمر هذا الوضع، فنحن نعيش من مخصصات الضمان والمساعدات المقطوعة فقط، وأطلب رفع مخصص الضمان ليعينني وزوجي واولادي على العيش.

# هفوات الحياة .. جحيم لا يطاق

# عالم الإدمان .. حريق الذات والمجتمع

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 21 شعبان 1434 هـ - 30 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130630/Con20130630616104.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
يؤكد القريبون من عالم الإدمان على المخدرات أنها لا تعرف التمييز بين صغير أو كبير غني أو فقير صاحب جاه أو حتى رجل بسيط، كل الفئات في أي مجتمع كانت معرضة لسطوة هذه الآفة الخطيرة إلا من رحم ربي.
«عكاظ» زارت مجمع الأمل واستعرضت أكثر المراحل استهدافا من قبل عصابات المخدرات والتي تعتبر في الغالب المرحلة الأولى لضياع من يسقط في هذا الوحل، حيث يجد مروجو المخدرات أن طبيعة هذه الفئة تتميز تمردها على الكثير من العادات والتقاليد تحت ذريعة مرحلة المراهقة والتغيرات النفسية والسلوكية وحتى الجسدية المصاحبة لها متماشيا مع ضعف إدراكها بخطورة ما يدور حولها أو لقلة الاهتمام بها للخروج بها من هذه المرحلة إلى بر الأمان.

من التحفيظ إلى الإدمان

يقول شاب لم يتجاوز عمره الـ 18 عاما «لم أكن أعرف شيئا اسمه مخدرات أو تعاطيها، كنت منتظما في حلقة تحفيظ القرآن وملتزما بأموري الدينية والحياتية وأمور أسرتي، تعرفت على أصدقاء في نفس الحي وكنا نتجول مع بعض ونقضي الوقت سويا وكانوا أكبر سنا مني وعن طريقهم وقعت في المخدرات كنت أسمع نكتا عن المحششين والأجواء التي يعيشونها، أصبح لدي فضول لمعرفة هذه المادة التي تردد كثيرا على مسامعي وتجعل أصحابها يعيشون هذا الجو المليء بالضحك، وفرت لي من خلال أحد أصدقاء السوء التي تعرفت عليهم وكان يتعاطى هذه المادة، استخدمتها ولم أتركها أثناء سفري مع أسرتي حيث كنت أتعاطاها دون علمهم أثناء توقفنا، كما أني تعاطيت الكبتاجون واستخدمت الأدوية المحظورة كانت تمر بي أيام لا أعرف كيف أقضيها عشت حياتي بإهمال، وخسرت الكثير من المال وخسرت أهلي وخسرت أشخاصا صالحين كانوا ينيرون حياتي، وفي الحقيقة هم أشخاص يستغلونني لمآرب شيطانية في نفوسهم من خلال إيقاعي في براثن المخدرات، وأتيت لمجمع الأمل وكلي ندم على ما فرطت في حياتي بسبب المخدرات وأنا عاقد العزم بإذن الله على تخطي هذه المرحلة والعودة كما كنت سابقا».

أطباء وهميون

وكشف متعاف آخر منوم بقسم المراهقين عن وجود أطباء وهميين وعيادات نفسية خاصة يروجون أدوية نفسية بين المتعاطين والمدمنين وتسبب الإدمان ومنها الروش والزانكس، وأهدافهم ربحية بحتة ويقول استخدمت مادة الزانكس بعد عرضها علي من قبل هؤلاء المخادعين وأدمنت عليها، كما أنني استخدمت مادة الروش مع أصدقائي وقد فقدت أحدهم

بسبب تعاطيه لهذه المادة، واعترف لكم بأن بدايتي في التعاطي كانت بدون تفكير في العواقب، وأثناء التعاطي كنا نوهم أنفسنا بأشياء غير موجودة وغير صحيحة متمردين بذلك على الواقع الذي نعيشه.
وأضاف المراهق تعاطيت الحشيش بسبب إعجابي بشخصية «المحشش» التي تصور في النكت التي تردد على مسامعي أو التي أقرأها في أجهزة الجوال وكانت لدي رغبة في تجربة الأجواء المصاحبة لتعاطي الحشيش والتي اكتشفت بعد فوات الأوان أنها (وهم) يردده مروجو هذه النكت.
وعن سبب طلبه للعلاج قال وجدت أن هناك أملا في ترك هذا العالم المهلك فتوجهت لمجمع الأمل والذي ساهم مختصوه بداية في حل مشاكلي الأسرية ومن ثم علاجي وتأهيلي لمساعدتي في العودة للمجتمع.
وقدم الشاب المتعافي نصيحة لمتعاطي المخدرات ويقول من واقع التجربة فإن المخدرات توهم المتعاطي أنه لا أمل في العودة للحياة الطبيعية وتقبل المجتمع له، ولكن عند الحضور للمجمع للعلاج ستجد العكس وستعود إليك ثقتك بنفسك وستكسب ثقة من هم حولك من جديد.
أحد المتعافين يقول دخلت مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض بعد أن أجبرني أهلي على العلاج وكنت مدمنا على دواء لم يوصف لي من قبل الطبيب وإنما كنت استخدمه من واقع تجربة أحد الأصدقاء الذي نصحني به للتغلب على مشكلة كنت أعاني منها وخلال استمراري على هذا الدواء أصبحت مدمنا عليه ولم أعد استخدمه لنفس الهدف السابق بعد مدة ساءت حالتي ووصلت للحضيض وأقدمت على تصرفات أخجل من ذكرها كما أنني عندما أتذكر التصرفات ألوم نفسي كثيرا، عندما دخلت للمجمع للعلاج كنت عازما على المادة التي كنت أدمنت عليها ولكن للأمانة منذ دخولي للمجمع وانخراطي في البرامج المقدمة فيه والالتقاء بالفرق العلاجية وكمية التوعية التي تعرضت لها جعلتني أفكر كثيرا مما جنيته من التعاطي ونظرت إلى حالي بعدما تخلص جسمي من المادة الإدمانية وكل هذا جعلني أعقد العزم على عدم العودة للتعاطي والاستمرار في التعافي والحمدلله الذي هداني لذلك وها أنا ذا من المنتظمين في منزل منتصف الطريق وأتمنى أن يكون جسر الأمان الذي يساعدني على الانتقال إلى عالم التحرر من قيود الإدمان.

الحياة
AL HAYAT

# ناشط يطالب بإقرار قانون تشغيل المعوقين الجديد

المصدر: صحيفة الحياة الجمعة 19 شعبان 1434 هـ - 28 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/527687

الدمام – بدر الشهري
دعا ناشط حقوقي في مجال الإعاقة، دول الخليج العربي، إلى سرعة إقرار قانون تشغيل المعوقين الجديد الذي يتم مناقشته حالياً في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لمجلس التعاون في دول الخليج العربي، ضمن مشروع استصدار تشريعات تخدم ذوي الإعاقة، والقاضية أيضاً بحماية وترقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الخليج.
وأشار عضو المجلس الخليجي للتنمية البشرية عضو الجمعية الخليجية للإعاقة خالد الهاجري، إلى أن القانون الجديد يحوي «مواد تنصّ على منح الموظف أو العامل المعوق، والموظف أو العامل الذي يتولى رعاية زوجة أو أحد أقاربه المعوقين حتى الدرجة الثانية، ممن يثبت بشهادة طبية متخصصة حاجته لرعاية خاصة، ساعتي راحة يومياً مدفوعة الأجر».
وذكر الهاجري، خلال مشاركته مساء أول من أمس، في ورشة تدريبية بعنوان «مهارات التعامل مع ذوي الإعاقة»، أن «مصادقة الدول الأعضاء في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية الخليجي على اتفاق حقوق ذوي الإعاقة التي اعتمدتها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 13 كانون الأول (ديسمبر) 2006، يجب أن يتبعها إرادة جادة لمواءمة استراتيجيتها وقوانينها وخططها وبرامج عملها، ونُظُمها الإدارية لتتوافق مع ما ورد في الاتفاق»، مضيفاً أن «ذوي الإعاقة مواطنون لهم حقوقهم التي تضمن لهم المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز، وأنهم يتمتعون بالأهلية القانونية الكاملة لاتخاذ قراراتهم والقيام بالتصرفات القانونية بحرية واستقلال».

وأضاف خلال الورشة المقامة ضمن برنامج «اصنع مهارة» الذي تقيمه لجنة التنمية الاجتماعية في حي الروضة في الدمام، أن «قرار تصحيح أوضاع المخالفين لنظام الإقامة في السعودية، يسهم في شكل كبير في حصول ذوي الإعاقة على وظيفة مناسبة»، معتبراً هذا القرار «فرصة للمعوق ليكون لديه وظيفة آمنة له ولعائلته»، متمنياً أن «يحظى جميع المعوقين بفرصة في الإحلال بدلاً من تلك العمالة المخالفة، إلى جانب استصدار أنظمة وتشريعات تتعلق بخفض الحد الأدنى لسنوات التقاعد على أن يكون التقاعد بكامل الراتب، وكذلك تقليل ساعات العمل. فيما أكد وزير العمل أن هذه الأمور تُدرس بعناية من قبل الوزارة بناءً على تجارب الدول المختلفة، وكذلك تهيئة بيئة العمل وفق «الوصول الشامل» ومعايير كود البناء السعودي».

وتطرق الهاجري، خلال الورشة إلى كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأماكن العامة، وفي المناسبات، وأماكن العمل والتعليم، لافتاً إلى وجود نحو مليون شخص من ذوي الإعاقة في المملكة، منهم 450 ألف من ذوي الإعاقة السمعية، و 200 ألف كفيف، و 400 ألف من ضعاف البصر. كما يصاب في المملكة سنوياً نحو 1500 شخص بالشلل الرباعي نتيجة الحوادث، وتُبتر أطراف 3347 شخصاً نتيجة «الغرغرينا».

ولفت إلى إحصاء «اليونسكو» الذي يشير إلى أن 90 في المئة من الأطفال ذوي الإعاقة في البلدان النامية لا يلتحقون في المدارس، وتُقدر نسبة النساء المتعلمات من ذوي الإعاقة بنحو واحد في المئة، والرجال 3 في المئة حول العالم. وانتقد طريقة تطبيق برامج الدمج في التعليم العام، واعتبر الجهود المبذولة حالياً «غير كافية لإنجاح عملية الدمج».

بدوره حذّر المدرب المتخصص في شبكات التواصل الاجتماعي خالد الناصر، خلال دورة تدريبية في برنامج «اصنع مهارة»، بعنوان «استراتيجية التسويق على الشبكات الاجتماعية»، من عمليات البيع الوهمي على شبكات التواصل الاجتماعي، في ظل وجود 11 مليون سعودي يستخدمها، موضحاً طرق تسويق المنتجات، وأهمية التسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، وخصائص التسويق وخطواته.

الحياة
AL HAYAT

# ضبط 29 ألف متسلل خلال أسبوعين .. بينهم سعوديون

المصدر: صحيفة الحياة الجمعة 19 شعبان 1434 هـ - 28 يونيو 2013م
http://alhayat.com/Details/527709

الرياض - عبدالعزيز العطر

كشفت المديرية العامة لحرس الحدود عن ضبط دورياتها البرية والبحرية 29549 متسللاً، منهم 20110 متسللين حاولوا الخروج من السعودية بطريقة غير مشروعة خلال الأسبوعين الماضية، و 9439 متسللاً حاولوا الدخول إلى البلاد بالطريقة نفسها، وأن إجمالي المضبوطين من 9 جنسيات.

وأكد المتحدث الإعلامي باسم المديرية العامة لحرس الحدود العميد محمد بن سعد الغامدي لـ«الحياة»، أن من بين هؤلاء المضبوطين أشخاصاً «سعوديين»، وأن المديرية تعمل على التحقيق مع المضبوطين لمعرفة مدى تورطهم في قضايا «جنائية» أو «أمنية». (للمزيد)

وأشار إلى أنه في حال ثبوت تورط المضبوطين في قضايا جنائية أو أمنية فستتم إحالتهم إلى الجهات الأمنية المعنية لاستكمال التحقيقات معهم واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم. ولفت إلى أن المديرية سبق أن ضبطت سعوديين وأجانب حاولوا التسلل إلى خارج البلاد، وأنه بعد التحقيق معهم تبيّن تورطهم في قضايا «قتل»، مشيراً إلى أنه في بعض الحالات يتم ضبط سعوديين حاولوا التسلل إلى الخارج، وبالتحقيق معهم يتبيّن أنهم حاولوا التسلل لتهريب مخدرات.

ولفت الغامدي في بيان صحافي أمس (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، إلى أن دوريات حرس الحدود البرية والبحرية أحبطت محاولة تهريب 1118 كيلوغراماً من الحشيش، وأكثر من 100 ألف كيلوغرام من مادة القات خلال الفترة من 1 شعبان حتى 15 من الشهر نفسه.

وأكد أن فرق حرس الحدود ألقت القبض على 240 مهرباً وعدد 54 قطعة من السلاح، وأكثر من 48 ألف من الذخيرة الحية.
وقال إن أكبر عملية قبض خلال الأسبوعيين الماضيين كانت تحوي 560 كيلوغراماً من الحشيش في يوم واحد، من خلال عمليتين منفصلتين إحداهما على السواحل الغربية، والأخرى في منطقة الحدود البرية في نجران، إذ تم القبض على المهربين بعد تبادل إطلاق النار.

# قاعات لـ"المظالم" بسجون الرياض وجدة

# مصادر لـ"الوطن": افتتاح المقار وتجهيزها العام الجاري

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 21 شعبان 1434 هـ - 30 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=151353&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم
في خطوة تهدف إلى إنجاز القضايا بسرعة، قرر ديوان المظالم افتتاح قاعات للمحاكمات الجزائية داخل السجون في مدينتي الرياض وجدة هذا العام، وذلك بعد نجاح تجربة الدمام.
وبحسب مصادر مطلعة، فإن خطوة "المظالم" تأتي بناء على قرار مجلس القضاء الإداري الذي ينص على الموافقة على عقد جلسات الدوائر الجزائية في الأماكن المخصصة لذلك في السجون العامة، لافتة إلى أن "الديوان" قام بالتنسيق مع الإدارة العامة للسجون بافتتاح أول قاعة للنظر في الدعاوى الجزائية في السجون العام الماضي داخل محيط سجن مدينة الدمام. ولفتت المصادر إلى أن العمل جار لتجهيز قاعات مماثلة في كل من الرياض وجدة، ويتوقع أن تكون جاهزة خلال هذا العام.
يذكر أن "الوطن" نشرت مسبقا ضوابط جديدة لافتتاح المحاكم، في خطوة تنظيمية، وتضمنت أن تكون المحاكم الجزائية بالقرب من السجون، وأن تكون المحاكم العامة في شوارع المدن الرئيسية وذلك لدواع أمنية.
لحق ديوان المظالم بالقضاء العام في خطوة عقد جلساته داخل السجون، إذ من المقرر أن يفتتح قاعات للمحاكمات الجزائية داخل سجون مدينتي الرياض وجدة هذا العام في إجراء جديد للديوان، يهدف إلى سرعة إنجاز القضايا، وتسهيل محاكمة الموقوفين.
وقالت مصادر مطلعة لـ"الوطن"، إن خطوة ديوان المظالم تأتي بناء على قرار مجلس القضاء الإداري الذي ينص على الموافقة على عقد جلسات الدوائر الجزائية في الأماكن المخصصة لذلك في السجون العامة، إذ قام الديوان بالتنسيق مع الإدارة العامة للسجون بافتتاح أول قاعة للنظر في الدعاوى الجزائية في السجون العام الماضي داخل محيط سجن مدينة الدمام.
وأوضحت المصادر أن الديوان سعى إلى تطبيق هذا الأمر؛ لما فيه من استقلالية تامة، مشيرا إلى تجهيز تلك القاعات المخصصة للجزائية داخل السجون بالاحتياجات كافة، وفق منظور قضاء الديوان، بما يضمن الحصول على محاكمة عادلة، ومحققة لمبدأ علانية الجلسات.
وبيّن الديوان أن تطبيق القرار يكفل تسهيل محاكمة الموقوفين؛ تمهيدا لسرعة إنهاء قضاياهم وإرساء العدالة الناجزة، لافتا إلى أن العمل جار لتجهيز قاعات مماثلة في كل من الرياض وجدة، ويتوقع أن تكون جاهزة خلال هذا العام.
يذكر أن "الوطن" نشرت مسبقا ضوابط جديدة لافتتاح المحاكم، في خطوة تنظيمية، وتضمنت أن تكون المحاكم الجزائية بالقرب من السجون، وأن تكون المحاكم العامة في شوارع المدن الرئيسة وذلك لدواع أمنية.

# مجلس القضاء يطالب المحاكم بالتحري عن العنف في قضايا الولاية

# القرار يؤكد على أخذ تقارير لجان الحماية بعين الاعتبار

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 21 شعبان 1434 هـ - 30 يونيو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=151340&CategoryID=3

جدة: محمد المرعشي

طلب المجلس الأعلى للقضاء من المحاكم كافة بالمناطق والمحافظات، تحري ما يقع على الأطفال من عنف في قضايا الولاية والحضانة، وإعطاء هذا الجانب أولوية قصوى عبر الاستشهاد بما يقدح به أحد الأبوين في صلاحية الطرف الآخر عند طلب الحضانة.

وأبلغ رئيس المجلس الأعلى للقضاء وزير العدل الدكتور محمد العيسى، المحاكم كافة بضرورة الالتزام بما ورد في قرار المجلس بشأن القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة، ومدى صلاحيتها لأحد الأبوين في ظل أشكال معينة من العنف، والتحري عن ذلك، لإيلاء المحضون الحماية اللازمة، مما قد يتعرض له من عنف حال الحكم بحضانته لطرف، أو عدم سماع ما يقدح به الطرف الآخر في المحكوم له بالحضانة في هذا الجانب.

ووفقا لتعميم وزير العدل ـ اطلعت عليه "الوطن" ـ الموجه لرؤساء المحاكم كافة، فإن التفتيش القضائي بوزارة العدل تلقت نسخة من هذه التعليمات لإدراجها ضمن أعمالها، وتتبع مثل هذه القضايا والإجراءات القضائية التي تمت حيالها، وكذلك محاكم الاستئناف للنظر فيما يعترض به أحد الأبوين ضد الأحكام القضائية الصادرة لأي منهما.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن تعميم وزير العدل جاء بناء على ما رفعته وزارة الشؤون الاجتماعية للمجلس الأعلى للقضاء من تجاهل بعض القضاة لتقارير لجان الحماية من العنف التابعة للشؤون الاجتماعية، حول رصدها حالات عنف صدرت ضد الأطفال من طالب الحضانة.

وأكدت أن الشؤون الاجتماعية طلبت من المجلس مساعدتها في إبلاغ القضاة بمراعاة طعون الأبوين، ولجان الحماية من العنف في قضايا وأحكام الحضانة والولاية، من أجل تحقيق ما جاء في الأوامر السامية بشأن نبذ العنف ضد الأطفال بأشكاله كافة، ومراعاة ذلك في قضايا الحضانة والولاية.

ونص قرار المجلس الأعلى للقضاء على عدة نقاط يجب التأكد منها عند نظر مثل تلك القضايا، وهي التحري عن مدى ملاءمة استمرار الحضانة لأحد الأبوين في قضايا الولاية، والاهتمام بما يقدح به كل منهما، خاصة فيما يتعلق بقضايا العنف ضد الأطفال، والتدقيق في عدم صلاحية طالب الولاية لحضانة الطفل،

والاستئناس بما تقدمه جهات الحماية المعنية عن طرفي قضية الولاية، والتفتيش القضائي معني بمتابعة تنفذ قرار المجلس حول أحكام الحضانة.

# الرياض: اتهامات بحمل 15 موظفاً في مجمع الأمل شهادات مزوّرة

المصدر: صحيفة الحياة الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/528464

الرياض - سعد الغشام

اتهم موظفون عاملون في مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض إدارة المجمع بتعيين 15 مقيماً وآخرين سعوديين يحملون خبرات وشهادات «وهمية» على وظائف التشغيل الذاتي، وعرضت «الحياة» شهادات وخبرات هؤلاء الموظفين على المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني التي أكدت أن الشهادات «وهمية».

وشدد المشرف العام على مكتب المدير العام للإدارة العامة للتدريب الأهلي بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني عبدالله الرشيد لـ«الحياة» على أن شهادة الموظفين وخبراتهم التي حصلوا عليها من إحدى الأكاديميات غير سليمة نهائياً، كون الأكاديمية غير معتمدة.

وقال ثلاثة موظفين في المجمع في حديثهم إلى «الحياة»، إن إدارة المجمع قامت أخيراً بترقية عدد من الموظفين ممن يحملون خبرات وشهادات وهمية، على حساب الموظفين الآخرين الذين أمضوا أعواماً طوالاً في العمل الوظيفي ويستحقون تلك الترقيات نظاماً.

وأضافوا أن «الأكاديمية التي حصل الموظفون على شهادات وهمية منها، تقوم بمنح خبرات وشهادات دبلوم لعام كامل من دون دخول المتدرب في الدورات التدريبية التي تنفذها من طريق دفع مبلغ مالي معين».

الشهادات والخبرات الوهمية التي حصل عليها الموظفون من أكاديمية خاصة، حملت إمضاء المشرف العام على مكتب المدير العام للإدارة العامة للتدريب الأهلي بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني عبدالله الرشيد على إحداها بعبارة: «مزورة»، وقال الرشيد إن هذه الشهادة ليست لها أية معلومات وبيانات مركزية داخل حاسوب المؤسسة.

وشدد الرشيد على الجهات الحكومية الراغبة في الاستفسار والإفادة عن بعض شهادات وخبرات منسوبيها أن تقوم بإرسال خطاب رسمي لإدارة التعليم الأهلي بالمؤسسة، على أن تتلقى تلك الجهات الرد على استفسارها حول صحة شهادات منسوبيها إن كانت صحيحة أو وهمية.

وأشار إلى أن لدى المؤسسة موقعاً إلكترونياً يمكّن أي شخص من معرفة شهادته التي حصل عليها من أي معهد أو أكاديمية إن كانت «سليمة» أو «وهمية»، من خلال إدخال رقم السجل المدني للشخص.

# العدوان: نقل السجناء عبر أنفاق أرضية تربط السجون بالمحاكم

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/01/882324

الرياض: عبدالله الغنمي

كشف مدير مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء المهندس ماجد العدوان أن وزارة العدل أخذت من وزارة الداخلية أراضٍ في مكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة وينبع وجيزان والخبر والدمام لإنشاء محاكم بجانب السجون، مضيفاً أن هذ الأراضي مجاورة للسجون حيث سيتم إنشاء أنفاق تربط المحكمة بالسجن لنقل السجناء من خلالها إلى الجلسات مباشرة.

وأشار إلى خطة وزارة العدل بطرح بناء 190 مبنى قضائياً للمنافسة خلال الفترة المقبلة، سيتم البدء في بناء 22 مبنى في المرحلة الأولى، لمواكبة النمو في تعيين عدد كبير من القضاة التي تتروح ما بين 15 و20% سنوياً.

وقال العدوان إن مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء طبق صحيفة بيانات الدعوة من خلال بوابة وزارة العدل إلكترونياً وذلك من خلال رقم الجوال والبريد الإلكتروني لأطراف الدعوة بحيث تصل للمدعي أنه بلّغ بوصول رسالة نصية إلى هاتفه، مبيناً العمل على إمكانية اتاحة الفرصة للمدعى عليه أن يرد إن شاء قبل موعد الجلسة إلكترونياً.

وأشار العدوان إلى أن وزارة العدل تحاول من خلال هذه الإجراءات تقليص فترة التقاضي بين الخصوم، وقال: «خطتنا الآن وضع مختص يطّلع على ردود الأشخاص ومن ثم عكسها للقاضي وبذلك يكون للقاضي قبل يوم الجلسة تصور كامل عن القضية بمشاهدة ردود أصحاب الدعوى».

وأكد العدوان أنهم في مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء قطعوا شوطاً كبيراً في إعداد التصاميم والمباني وإجراءات عمل المحاكم والأنظمة الإلكترونية، وأضاف: «كان لدينا ثلاث كتابات عدل إلكترونية فقط والآن هناك ستون كتابة عدل إلكترونية». وتابع: «في الفترة الماضية كنا نعاني من أزمات مالية لعدم توفر اعتمادات، لكن في ظل توفر المال أصبحنا نعمل بشكل احترافي».

# تصحيح الأوضاع يغري الخادمات بالهروب.. وعصاباتٌ تستغل اقتراب رمضان

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/01/882103

الطائف – مضحي البقمي

تزايدت حالات هروب الخادمات خلال الأشهر الماضية، حيث أغرتهن فترة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة بالهروب من كفلائهن، واستغلت عصاباتٌ الموقف، وباتت تعمل بشكل منظم على مساعدة الخادمات للهروب مقابل أجور مغرية تصل إلى عدة أضعاف أجورهن الأساسية، الأمر الذي ألقى بظلاله على معظم البيوت السعودية، ولاسيما مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك. ما جعلهم يبحثون عن خادمات بديلات مقابل مرتبات تصل إلى 3000 ريال، إضافه لما تكبدوه من خسائر عند استقدامهم للخادمات الهاربات. وأكد عدد من المواطنين هروب خادمتهم مبينين أن الهروب أصبح ثقافة سائدة بين الخادمات للبحث عن فرص عمل ذات رواتب عالية. مشيرين إلى ازدياد نسبة الهروب في هذه الأيام التي تشهد تصحيحا شاملا لأوضاع العمالة المخالفة.

خسارة عشرة آلاف

وقالت ليلى عبدالله «استقدمت خادمة إثيوبية كلفتني أكثر من عشرة آلاف ريال بين مكتب استقدام وتأشيرة، ومكثت الخادمة شهرين وعشرة أيام، بعدها استغلت زيارتنا للأهل، وهربت من منزل والدي أثناء انشغالنا، وقمت بمراجعة المكتب الذي استقدمها، اعتقادا مني بأنها لجأت له، كونها لا تعرف إية جهة غيره، إلا أن صاحب المكتب أكد لي أنها لم تأتِ، وطلب مني أن أتوجه لأقرب مركز أمني لتسجيل بلاغ هروبها، وبالفعل قمت بالتعميم عنها، والتبليغ عن هروبها في مركز الشرطة إلا أني وبعد أربعة أشهر من الانتظار لم يردني أي خبر عنها، وقد خسرت كامل المبلغ الذي تكبدته لاستقدامها».

خطأ أكبر

وبينت ليلى أنها بعد معاناتها من استقدام الخادمات استعانت بخادمة المؤقتة عن طريق السمسرة غير المشروعة وقالت: «أدرك تماماً أنني سوف أعالج الخطأ بخطأ أكبر، ولكن ماذا عساني أن أفعل، وفعلاً توصلت لرقم سمسارة من الجنسية الإندونيسية والإثيوبية والنيجيرية والحبشية، حيث اخترت الحبشية، وبعد التفاوض والاتفاق، تقاضى المسؤول عن الخادمة مبلغ ( 600) ريال سمسرة، وراتب الخادمة ( 2200) ريال في الشهر، وبعد أربعة أشهر اعتذرت الخادمة عن الاستمرار إجباريا، وفق مخطط شبكة السمسرة التي سوف تنقلها لمنزل آخر مقابل 600 ريال، وبحثت عن أخرى حتى تم الاتفاق مع إندونيسية من مكة، تقاضى الذي أحضرها لمنزلي في تربة ألف ريال، ومازالت تعمل لدي في المنزل بمبلغ 2100 ريال، وقد أوضحت لنا أنها سوف تطلب زيادة المرتب في رمضان». وطالبت ليلى بسن قوانين جديدة خاصة بالعاملات في المنازل، وتفعيلها لحماية المواطن في حال هروب الخادمة التي استقدمها من دون سبب مثلما حدث معها.

أساليب متعددة

وكشف منصور محمد عن بعض الأساليب المتعددة التي تتخذها الخادمات للتخلص من كفلائهن، وقال: «قامت عاملتنا السيريلانكية بعد مرور شهر ونصف من قدومها بإجراء اتصالات غريبة، وتتذرع على نحو دائم بالمرض، وعند عرضها على الأطباء تبين أنها لا تعاني من أي مرض أو حالة نفسية، فقمت بتسليم أوراقها للمكتب الذي قام باستقدامها، وناقشها بدوره عن سبب ادعائها المرض؛ فاعترفت أنها لا تريد العمل لدينا. وبعد أسبوع من التردد على المكتب تفاجأنا بهروب الخادمة من المنزل، رغم متابعتنا الدقيقة لتحركاتها، وقد تبين أنها كانت متفقة مع مجموعة من الخادمات على الهرب للعمل في منازل أخرى مقابل مرتبات عالية تتجاوز 1800 ريال، متسائلا ما هي الجهة التي تحفظ للمواطن حقوقه بعد استقدام خادمة تغير رأيها فور وصولها، كأنها في رحلة سياحية؛ لكي يتجه لها لاسترداد حقوقه؟ لافتا إلى أنه تكبد خسارة 14 ألفا على الخادمة التي هربت، ولم يتم العثور عليها بعد بلاغات عدة في الشرطة والجوازات.

مافيا خادمات
ويؤكد فهد البقمي وعبدالله العاكور أن أعداد الخادمات الهاربات هذه الأيام في تزايد كبير تحت رعاية ومتابعة مافيا وشبكة كبيرة من السعوديين والأجانب تنتشر في عدة مناطق، تقوم بتوزيعهن على الأسر في القرى والهجر مقابل مبالغ مالية كبيرة، إضافة إلى ارتفاع مرتب الخادمة إلى أكثر من 2500 ريال شهريا، مع بعض المميزات وبينوا أن الأسر السعودية تستنفر طاقتها في رمضان المبارك الذي تكثر فيه الأعمال المنزلية والدعوات، لذلك قد تضطر الأسر إلى استقطاب خادمة بطرق غير نظامية، وعن طريق السماسرة بمبالغ كبيرة تتراوح بين 2500 ريال و 3000 ريال خلال شهر رمضان المبارك، وطالبوا الجهات المعنية باتخاذ حلول وتدابير عاجلة للحد من هذه الظاهرة التي تستنزف جيوب المواطنين، في ظل وجود ضبابية في أنظمة الاستقدام تجعل جميع المميزات والحقوق في صف الخادمة.
أسباب الهروب
واتفقت الخادمات على أسباب الهروب، ولاسيما في الفترة الحالية التي تشهد تصحيح أوضاع العمالة، حيث قالت «مريم» (حبشية) و«مايا» إندونيسية «هناك عدة أسباب لهروبنا من كفلائنا، منها إرهاقنا بأعمال المنزل كلها، دون الالتفات إلى إنسانيتنا وآلامنا والإيذاء الجسدي، والضرب والتحرش الجنسي والتأخر في تسليمنا مستحقاتنا المالية أو عدم الصرف بشكل منتظم» كما أشارتا إلى أن هناك تواصلاً مع مقيمين من أبناء جلدتهما يعرضون عليهما وعلى أخريات مثلهن العمل في مواقع أخرى بمرتبات عالية، وتشغيلهن ومساعدتهن بالتنقل من منطقة إلى أخرى، والتستر عليهن وتحريضهن على الهروب، مؤكدات جميعهن أنهن لم يعرن قرار التعديل، ونهاية المهلة أي اهتمام وأبدين إصرارهن على الهروب بقولهن «من يدخل المنازل ويفتش غرفها بحثا عنا؟ وأقصى حد للعقوبة تجاهنا ترحيلنا الفوري لبلادنا «.
مفاوضة السماسرة
وقامت الشرق بالاتصال بهواتف بعض السماسرة من النساء والرجال، وتبين أنهم يتبعون أشد درجات الحذر، ويستخدمون رموزا وشفرات معينة تضمن لهم أن المتصل ليس من رجال الأمن، أو سوف يبلغ عنهم، ما جعلنا نأخذ الشفرات من بعض المواطنين الذين يتعاملون مع السماسرة، حيث تمكنا من استنطاق أربعة أفراد: ثلاث نساء ورجل، جميعهم يقومون بتوزيع الخادمات مقابل مبالغ مالية كبيرة، وقد كان جميع تعاملاتهم حذرة، حيث يتم تحديد المبلغ الذي يتم به نقل الخادمة لموقع الزبون، ويحدده السمسار شخصيا في مكان منزوٍ وبعيد عن المدن، إضافة إلى تقاضي 800 ريال لنقل الخادمة من تربة للخرمة والعكس، وأكثر من 1300 ريال لنقلها من مكة والطائف وجدة للخرمة وتربة، كما اتضح أن سعر تسليمها للزبون في المدينة نفسها بـ 600 ريال، كما يتم تحديد راتب الخادمة حسب عدد أفراد العائلة وحجم ومساحة المنزل بحيث يتراوح خلال شهر رمضان بين 2500 إلى 3000 ريال مع مغادرتها لذويها في 28 من رمضان، ومن اللافت للنظر أن السماسرة جميعهم متفقون على السعر الذي يتم به جلب الخادمات، إضافة إلى أن بعضهم يقوم بنهرنا ومحاولة التهجم لفظيا وغلق الجوال».
مكاتب الاستقدام
يقول دحيم جعفر -صاحب مكتب استقدام- إن كل مكتب لديه مترجم من نفس بلد العاملة المنزلية، وتكون مهمته توضيح مالها وما عليها من حقوق وواجبات، ويتم تأهيل الخادمات للعمل في البيئة المحلية قبل تسلمها العمل، وذلك بعرض المشكلات التي ترد على المكاتب، وكيفية التعامل معها، ولكن إذا لم تعتدل الخادمة هناك إجراء البيع ونقل الكفالة لمكفول آخر، وطبعاً بسعر مطابق أو مقارب لتكلفتها على الكفيل وفق العرض والطلب.
تخطيط مسبق
ولفت جعفر إلى أن أهم أسباب هروب الخادمات حاليا وجود سماسرة يخططون لهن قبل وصولهن، ويرسخون لهن فكرة هروبهن بعد ثلاثة أشهر للبحث عن فرصة أفضل، براتب يفوق راتبها الأصلي يتخطى 2500 ريال شهريا، ولاسيما في شهر رمضان المبارك، وكذلك تعامل الأسرة مع الخادمات بعدم تأهيلهن للأعمال الجديدة، فهي تأتي من بيئة مختلفة، ولا تتكيف مع الواقع الجديد بسهولة.
الجهات الأمنية
من جانبه أكد مدير شرطة تربة العقيد علي الأسمري أن الدوريات الأمنية تمكنت من العثور على عدد كبير من الخادمات الهاربات من كفلائهن، بعضهن تعرضن للتحرش الجنسي، وقد تم اتخاذ الإجراءات النظامية حيالهن، وتحويلهن للجهات ذات الاختصاص مضيفا أن النقاط الأمنية في المداخل قد منعت أيضا تهريب أعداد كبيرة من العاملات المنزليات من وإلي تربة أثناء عملية التفتيش.

كما أكد مدير فرقة المجاهدين في المحافظات الشرقية للطائف فيحان البعاج أن رجال الفرقة قد أحبطوا عديدا من حملات تهريب الخادمات، إضافة إلى إلقاء القبض على بعض سماسرة الخادمات لتوزيعهن في الخرمة وتربة.

اتصل لاحقا

إلى ذلك اتصلت «الشرق» بمدير مكتب العمل ومدير الجوازات في الطائف إلا أنهما لم يردا على اتصالاتنا لكي نحصل منهما على توضيح لتلك الظاهرة، وبعد الاتصال بهواتف العمل رد أحد الموظفين: «نحن مشغولون بعمليات تعديل وضع العمالة، اتصل لاحقا».

# فيصل بن بندر يشدِّد على معاقبة المتسببين بحقن راما بـ الكيماوي

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/01/882317

بريدة – عـارف العضيلة

رفض أمير منطقة القصيم الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمس، بلغة حازمة لا تقبل التسويف، أي تبرير أو تأجيل في رفع نتائج التحقيق بقضية الخطأ الطبي الذي ألمّ بالطفلة راما المحيميد، وحقنت على إثره بالكيماوي.

وقال أمير القصيم إن ما حدث للطفلة راما «هو خطأ كبير يستوجب العقوبة العاجلة والرادعة والسريعة». مؤكداً أن «راما دخلت إلى المستشفى للبحث عن حقها في العلاج والاستشفاء، لا أن تجد من يهمل حالتها ويرتكب بحقها مثل هذا الخطأ الطبي الجسيم». مشدداً على وجوب «تطبيق التشريعات الصارمة في التعامل مع مرتكبي مثل هذه الأخطاء».

وكان الأمير فيصل بن بندر يتحدث خلال الاجتماع الذي دعا إليه أمس وجمعه على طاولة مستديرة مع والد الطفلة راما، عبدالله الصالح المحيميد، ومدير عام الشؤون الصحية بالنيابة الدكتور عبدالله الصيقل، ومدير مركز الأمير فيصل بن بندر للأورام بالنيابة أحمد القبلان، واستشاري الأطفال في مستشفى الأطفال والولادة في بريدة والمشرف على حالة الطفلة راما الدكتور الأمين صباحي.

وفي بداية الاجتماع قال الأمير فيصل: «إننا نتفهم غلطة مسؤول طبي في توصيف حالات بسيطة، وصرف أدوية أضرارها محدودة، لكن الذي لا يُقبل مطلقاً مثل هذا الخطأ الطبي الكبير، الذي كان يستوجب تطبيق التشريعات الصارمة في التعامل معه».

وخاطب الأمير الحضور: «لقد طلبت الاجتماع بكم على هذه المائدة لمعرفة ملابسات وأسباب ماحدث ليتم وضع الحلول للأخطاء ومعاقبة المقصر أياً كان».

من جهته، شرح الدكتور الأمين صباحي حالة الطفلة منذ دخولها المستشفى، مؤكدا أنه تم التعامل مع الحالة وفق المتطلبات اللازمة، ووقع الخطأ في مركز الأورام بسبب تشابه الأسماء، مما تسبب بإعطاء الطفلة راما العلاج الكيماوي رغم عدم وجود أورام سرطانية لديها.

وطمأن الدكتور صباحي الأمير ووالد الطفلة، وأكد أن حالة راما إلى تحسن مستمر، وأنه تمت إحالتها إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض لمتابعة مراحل علاجها، وأنها قد تخضع للعلاج مدة ثلاثة أشهر حتى يتخلص جسمها تماماً من آثار العلاج الكيماوي.

من جهته اعترف مدير عام الشؤون الصحية بالقصيم بالنيابة الدكتور عبدالله الصيقل بالخطأ الطبي الذي وقع للطفلة راما. وقال: «لقد أخطأنا ونقبل بالعقوبة التي يحددها النظام علينا جميعاً». ذاكراً أن مديرية الشؤون الصحية شكلت لجنة تحقيق ابتدائية بحالة الطفلة راما، ورفعت نتائج تحقيقاتها إلى لجنة المخالفات الطبية بصفتها الجهة المختصة بسن العقوبات، مؤكداً أن قضية الطفلة راما يوجد بها حق خاص وحق عام.

ورفض الأمير فيصل طلب الصيقل بتأجيل رفع نتائج التحقيق، طالباً تسليمه نسخة عاجلة من التحقيقات. قائلاً: «إن القضية ليست بالسهلة ولا يجب أن تمر دون عقوبة رادعة».
كما أصدر تعليمات مشددة إلى مدير عام الشؤون الصحية بتسخير كافة جهودهم وإمكاناتهم لاستكمال مراحل علاج الطفلة راما.
وأعلن الصيقل أنه تلقى إفادة من نائب وزير الصحة محمد الخشيم بصدور الموافقة السامية الكريمة على تكفل الدولة بعلاج الطفلة راما بالخارج في حال رغب والدها في ذلك.
من جهته عبّر والد الطفلة عبدالله صالح المحيميد عن شكره وتقديره للأمير فيصل بن بندر على متابعته لحالة ابنته، مؤكداً أن متابعة الأمير للقضية سهلت له كثيراً من مراحل علاج راما.
ووجه المحيميد شكره الخاص إلى الدكتور فيصل العنزي مدير مركز الأمير فيصل بن بندر للأورام، قائلاً إنه لم يعتمد على التقارير المكتوبة، بل تابع الحالة ووقف عليها حتى اكتشف الخطأ الكبير، وأنه كان لجهده الدور الكبير في إيقاف حقن راما بالكيماوي.
وذكر المحيميد أن راما تعاني من آثار الحقن بالكيماوي وحالتها النفسية ساءت كثيراً، كما أنها تعاني من بعض الأعراض المرضية، مؤكداً أنه سيستكمل علاج ابنته في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض.
وكان الأمير فيصل، قد التقى الطفلة راما واطمأن على صحتها، وداعبها بحنو الأب والوالد، مؤكداً لوالدها أنه على اتم الاستعداد لتقديم ما يكفل مراحل علاج الطفلة وتوفير أي احتياجات لها.

# أزواج يطلقون زوجاتهم بـرسالة إلكترونية" و1231 مطالبة إثبات الطلاق في محاكم المملكة

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/01/882164

الدمام – فاطمة آل دبيس
بلغ عدد قضايا إثبات الطلاق في محاكم المملكة 1231 قضية خلال 8 أشهر، حسب إحصائية وزارة العدل، وأكد قانونيون، أن الطلاق أصبح يتم لدى بعضهم بصورة جديدة مواكبة للتطور الإلكتروني، حيث يطلق الرجل زوجته عبر رسالة إلكترونية، من خلال أدوات التواصل الاجتماعي. فيما أكد قاض رسمي في وزارة العدل (تحتفظ الشرق باسمه) أن الطلاق الإلكتروني صحيح شرعاً، وتكمن سلبيته في احتمال إنكار الزوج، وعلى القاضي إيضاح خطورة هذا الإنكار، حيث إن المرأة لا تحل للرجل بعد تلفظه بالطلاق عليها.
اعتبره الفقهاء صحيحاً
وأوضح المحامي سلطان العنزي أنه في حال إنكار الزوج تطليقه زوجته برسالة إلكترونية، فإن على الزوجة أن ترفع دعوى لإثبات الطلاق، وقد أكد الفقهاء أن الرسالة الإلكترونية لا تختلف عن الرسالة الخطية التي تقرها الشريعة الإسلامية، مع التطور واختلاف التقنية، حيث أصبح التواصل عبر هذه الوسائل معروفاً ومتاحاً وليس بمستغرب فالطلاق يقع عند الفقهاء باللفظ الصريح ويقع الطلاق سواء كان بحضور الزوجة أو بخطاب مرسل إليها أو عبر مكالمة تليفونية مادامت تعرف صوته، ولهذا فالطلاق الإلكتروني يقع ويحتسب طلاقاً إذا سئل الزوج واعترف وتأكدت الزوجة من ذلك.
تلفظ صريح
وأكد العنزي أن الطلاق يقع من الرجل متى تلفظ به بشكل صريح، ولكن بعض العلماء يرفضون هذا الأمر لاشتراط بعض المذاهب وجود شهود على وقوع الطلاق، إضافة إلى احتمال وجود مظنة التزوير والغش، وهو ما يمنع وقوع هذا النوع من الطلاق. وقال إن الطلاق عبر الإنترنت له أقسام، منه المشافهة عن طريق الإنترنت، فإذا تلفظ الزوج بالطلاق

فهذا واقع شرعاً؛ لأن الطلاق لا يتوقف على حضور الزوجة ولا رضاها أو علمها، كما أنه لا يتوقف على الإشهاد، فالطلاق يقع بمجرد تلفظ الزوج به، إذا أتى الزوج بصريح الطلاق وقع ما نواه أو لم ينوه، ويبقى أن تتأكد الزوجة من أن الذي خاطبها هو زوجها، وليس هناك تزوير؛ حيث ينبني على ذلك اعتداد الزوجة واحتسابها لبداية العدة من وقت صدور الطلاق الذي خاطبها به الزوج» وأضاف» النوع الثاني هو الطلاق بالكتابة عن طريق الإنترنت، فإذا طلق الرجل زوجته كتابياً وهو يريد فعلاً إيقاع الطلاق وقع، وإن لم يرد الطلاق ولم ينوّه لم يقع، فتعتبر الكتابة كناية تفتقر إلى النية وهذا هو الرأي الراجح من قول الفقهاء».

ضوابط وشروط

وقال العنزي إن على القضاة والفقهاء عدداً من الضوابط الشرعية للحكم بوقوع الطلاق، منها الإثبات أمام المحكمة بأن الزوج هو من أرسل الرسالة بوجه شرعي صحيح كالإقرار أو البينة الشرعية، إذ إن عبء الإثبات يقع على الزوجة في إثبات هذه الرسالة من عدمها ، كذلك أن يكون الزوج في الحالة المعتبرة شرعاً وقت كتابته للرسالة، بمعنى ألا يكون مكرهاً أو غاضباً غضباً يفقده تمييزه، وأن تكون الرسالة موجهة للزوجة بطريقة لا لبس فيها ولا غموض، والضابط الرابع أن تحتوي الرسالة على لفظ من ألفاظ الطلاق الصريحة ، وإن احتوت على ألفاظ غير صريحة فلا يقع الطلاق، ويجب على المحكمة أن تستجلي نية الزوج وقت الإرسال .

اللسان نطقاً والبنان كتابة

فيما أكد القاضي وعضو الشورى الدكتور عيسى الغيث، أن الطلاق يقع باللسان نطقاً والبنان كتابة، وما الأداة المستخدمة به إلا تبليغ عنه، فإذا ثبت أن مرسل الرسالة النصية بالجوال أو الإيميل أو أي وسيلة تواصل هو الزوج، فيعتبر الطلاق واقعاً حينئذ، ويجب التوثق من نص الطلاق ومحل وقوعه ونية صاحبه، وهذا كله يحتاج للتبين من الرجل وسؤاله عن صحة صدور الطلاق الإلكتروني منه وظروفه، والمختص بذلك مكاتب فتاوى الطلاق التابعة لسماحة المفتي العام، موضحاً أن الأصل صحة القول مع اليمين وذلك لدى القاضي، حيث تعتبر بهذا الشكل خصومة بين الزوجين وليست فتوى، فينتقل الاختصاص من المفتي إلى القاضي بالمحكمة. وقال الغيث إن في حال عدم حضور الزوج للمحكمة لإثبات الطلاق فيطلب بالقوة، وإذا تعذر إحضاره بسبب هروبه خارج البلاد فيحق للقاضي خلع الزوجة أو فسخها وليس تطليقها إذا اكتملت مسوغات الحكم.

# الحاصل هو تحميل المحاكم العامة أعباء فوق طاقتها

# إنشاء محاكم متخصصة يحسم القضايا المتراكمة!

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/01/article848503.html

جدة، تحقيق- سعد بن عبدالله

خطت المملكة خطوات جبارة في مجال تحديث وتطوير أنظمتها الداخليَّة، وسياساتها الإدارية الماليَّة، وامتداداً لهذه النهضة الشاملة حظي مِرفق القضاء بمشروع جبَّار لتطويره حمل اسم الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله-، ويحمل على عاتقه خطَّة طموحة لنقل القضاء في المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة التي حققت الريادة في تهيئة وتوفير محاكم مُتخصِّصة مهمتها سرعة البت في القضايا، وتوفير قُضاة مُتخصِّصين للفصل فيها، ضماناً لتحقيق العدالة.

وعلى الرغم من مرور عدَّة أعوام على هذا المشروع الحلم، إلاَّ أنَّ النتائج المُتحقِّقة على أرض الواقع مازالت دون الطموحات، الأمر الذي يحتاج إلى وقفة من قبل القائمين على المشروع لمُراجعة خطواتهم وترتيب أولوياتهم بشكل يكفل تحقيق طموحات ملك يحلم بقضاء مُتطوّر لبلد يستحق التضحيات.

وأكَّد مُختصون على أنَّ هناك حاجة لإنشاء محاكم مُتخصِّصة لتباشر النظر في العديد من القضايا المتراكمة بدلاً عن تحميل المحاكم العامة أعباء النظر فيها ومُباشرتها، مُضيفين أنَّ ذلك سيؤدِّي إلى إيجاد بيئة عمل قضائية تواكب الازدهار الاقتصادي الذي تعيشه المملكة بشكل يمكن معه سرعة البت والفصل في الدعاوى القضائيَّة، وكذلك صدور الأحكام

والقرارات المناسبة التي تلائم طبيعة كل نزاع، خاصةً القضايا التي تستوجب توفير السرعة المطلوبة في النزاعات والخلافات المالية والاستثمارية والتجارية، إضافةً إلى حماية مصالح وحقوق المواطنين، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، مُوضحين أنَّ إنشاء هذه المحاكم يتماشى مع التوجُّهات الدولية الحديثة في السلك القضائي، مُشيرين إلى أنَّ هناك بُطئاً في الإجراءات التي تنتهجها "وزارة العدل" في سبيل إنشائها، مُحمِّلين وزارتيّ "العدل" و"المالية" مسؤولية تأخير إنشاء هذه المحاكم.

قضايا متراكمة

وقال "عبدالرحمن العجيري" - قاضٍ استئناف- :"هناك حاجة مُلحَّة لإنشاء محاكم مُتخصِّصة ومباشرتها النظر في القضايا المتراكمة، بدلاً عن تحميل المحاكم العامة عبء النظر فيها"، مُضيفاً أنَّه سينتج عن ذلك تقليص مواعيد النظر في القضايا التي يصل الفصل فيها إلى عدَّة سنوات، حيث تتباعد مواعيد الجلسات لمُدة تصل إلى سنة بين كل جلسة وأخرى، مُوضحاً أنَّ هناك حاجة ماسة لزيادة عدد القضاة بمعدَّل يصل إلى ثلاثة أضعاف العدد الحالي؛ وذلك لمواجهة الكم الهائل من القضايا، وللاستجابة لإنشاء المحاكم المُتخصِّصة التي تتطلب كوادر مؤهلة ومدرَّبة، مُشيراً إلى قُرب صدور نظام القضاء الذي سيسعى إلى سد العجز في مرفق القضاء، وإجراء التعديلات التي تضمن إنشاء المحاكم المتخصصة وفق ما تحتاجه مدن المملكة منها، لافتاً إلى وجود العديد من العقبات التي تُمثِّل تحدياً كبيراً أمام مجلس القضاء يمكن أن يحول دون إنشاء المحاكم المُتخصِّصة، ومنها العجز الكبير في عدد القُضاة.

معرفة ودراية

وأوضح "العجيري" أنَّ العجز في عدد القُضاة نتج عَقِبَ التوسُّع في إنشاء محاكم الاستئناف التي استقطبت أعداداً كبيرةً من القضاة الذين تمَّ نقلهم من المحاكم الابتدائية، مُشدِّداً على ضرورة الإسراع في إنشاء المحاكم المُتخصِّصة؛ وذلك لتحقيق العدالة القضائية التي هي أساس مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- لتطوير القضاء، إلى جانب أنَّه سيتحقَّق من ورائها تأسيس محاكم مُتخصِّصة يعمل بها قُضاة مُتخصِّصون، الأمر الذي سيؤدِّي إلى قِلَّة التذمُّر من طول مدة النظر في القضايا، وكذلك ضمان توفُّر المعرفة والدراية للقاضي المُتخصِّص، قياساً بما يُعانيه القضاة اليوم نتيجة النظر في كافة أنواع القضايا.

تحقيق العدالة

وأكَّد "سليمان الحنيني" -مُحام ومستشار قانوني- على أنَّ هناك حاجة لإنشاء محاكم مُتخصِّصة، مُبيناً أنَّ ذلك سيؤدِّي إلى تقليل عدد القضايا أمام المحكمة الواحدة، وعدم إرهاق القُضاة بعدد لا حصر له من القضايا، إضافةً إلى إيجاد بيئة عمل قضائية تواكب الازدهار الاقتصادي الذي تعيشه المملكة بشكل يمكن معه سرعة البت والفصل في الدعاوى القضائيَّة، إلى جانب تحقيق العدالة المرجوَّة، وكذلك صدور الأحكام والقرارات المناسبة التي تلائم طبيعة كل نزاع، وعدم الإخلال بالعدالة القضائية -حسب قوله-، خاصةً القضايا التي تستوجب توفير السرعة المطلوبة في النزاعات والخلافات المالية والاستثمارية والتجارية.

وأضاف: إنشاء محاكم متخصصة سيخلق بيئة قضائية تتفاعل مع المجتمع بكافة أطيافه واحتياجاته ومتطلباته، بما يوفر الحماية اللازمة لرؤوس الأموال الأجنبيَّة، مُوضحاً أنَّ ذلك سيُشعر المواطن والمستثمر بالعدالة والأمان والاستقرار؛ ممَّا يجعلهم ينظرون إلى ذلك الأمر نظرة إيجابية تشجعهم على جذب استثماراتهم للداخل.

استثمار أجنبي

وأوضح "الحنيني" أنَّ ذلك سيحمي مصالح وحقوق المواطنين، وسيُشجع الاستثمار الأجنبي، ويرفع معدلات النمو الاقتصادي للمملكة، مُضيفاً أنَّ إنشاء هذه المحاكم المُتخصِّصة يتماشى مع التوجُّهات الدولية الحديثة في السلك القضائي، مُشيراً إلى ضرورة عدم الاكتفاء بإنشاء خمس محاكم مُتخصِّصة فقط، بل لابُدَّ من التوسُّع في إنشاء المزيد منها، مُقترحاً إلغاء كافة اللجان القضائيَّة وشبه القضائيَّة، وحصر جميع اختصاصات المحاكم الحاليَّة، وإعادة توزيعها بشكل مناسب وملائم على المحاكم المُقترح تفعيلها، إلى جانب إضافة بعض الاختصاصات الأخرى على تلك المحاكم بما يُناسب عملها، وكذلك الاهتمام بالجانب التأهيلي لإعداد القضاة المُختصين وتدريبهم على القضايا المُتوقَّع نظرها، إضافةً إلى توفير التشريعات الخاصة بهم، والاستعانة ببعض المحامين الأكفاء للإفادة من خبرتهم.

ماجد قاروب

ودعا إلى تخصيص محاكم مُختصَّة في الأحوال الشخصية والأسرة، ومحكمة تجارية، وكذلك محكمة رياضيَّة، ومحكمة عُماليَّة، إضافةً إلى محكمة بحريَّة، ومحكمة عقاريَّة، إلى جانب محكمة للأحداث، ومحكمة جزائيَّة، ومحكمةً عامة، ومحكمة إداريَّة.

مرافعات شرعيَّة
وبيَّن "ماجد قاروب" -مُحام ومستشار قانوني- أنَّ أهم خطوة تسبق إنشاء المحاكم المُتخصِّصة هي الانتهاء من الخطوات المنصوص عليها لتعديل أنظمة المرافعات الشرعيَّة، بحيث تنطلق المحاكم بشكلها الجديد، مُضيفاً أنَّ غياب المحاكم المُتخصِّصة أدَّى إلى التباطؤ في البت والفصل في الدعاوى والقضايا بشكل نتج عنه هدر أوقات المُتقاضين والمُحامين على حدٍ سواء، مُوضحاً أنَّ هناك صعوبة في تحديد الجهة المُختصَّة بالنزاع، وبالتالي صعوبة عمليَّة التقاضي، الأمر الذي يُمكن أن يؤدِّي إلى عدم الدِّقة في إصدار الأحكام والقرارات؛ وذلك نتيجة صعوبة إلمام القاضي بجميع أنواع القضايا، مُشيراً إلى أنَّه حتى في حال امتلاك القاضي الخبرة والمعرفة القانونيَّة والتشريعيَّة اللازمة في هذا الشأن، إلاَّ أنَّه يتم إرهاقه بعدد لا حصر له من القضايا التي لا تدخل في نطاق تخصُّصه.
أخطاء اعتباريَّة
وأشار "قاروب" إلى أنَّ هناك بطئاً في الإجراءات التي تنتهجها "وزارة العدل" في سبيل إنشاء المحاكم المُتخصِّصة، لافتاً إلى أنَّ أهم ملامح مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء هو نقل القضاء إلى مصاف أنظمة إجراءات التقاضي على المستوى العالمي، مُضيفاً أنَّ هذا لن يتحقق إلاَّ عند إنشاء هذه المحاكم في كافَّة مدن المملكة، مُحمِّلاً وزارتيّ "العدل" و"المالية" مسؤولية تأخير إنشائها، مُبيِّناً أنَّ "وزارة المالية" لم تعتمد القدر اللازم من الوظائف لتلك المحاكم، ذاكراً أنَّ "المعهد العالي للقضاء" والجامعات المعنيَّة قصَّرت في عمليَّة إمداد "وزارة العدل" بقضاة مؤهلين لسد العجز الكبير الذي تعانيه في هذا المجال.
وأضاف أنَّ تأخُّر "مجلس القضاء الأعلى" و"وزارة العدل" في إنجاز هذا المشروع في موعده المطلوب يعود لارتباطها بمخرجات جهات أخرى، وهي: "وزارة المالية" و"الخدمة المدنيَّة" و"الجامعات" التي تُدرِّس تخصُّص القضاء، مؤكِّداً على وجود العديد من الأخطاء الاعتبارية في الممارسة والهيكلة، مُعرباً عن أمله في نجاح مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء في تصحيحيها.

# تفتقر إلى أفكار عصريَّة ووسائل تقنية تجعلها جاذبة

# أعيدوا النظر في أساليب توعية الشباب.!

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/01/article848507.html

الأحساء، تحقيق- صالح المحيسن
أكَّد مُختصون على ضرورة إعادة صياغة الإعلانات المُتعلِّقة بإيصال رسائل التوعية إلى الشباب، مُضيفين أنَّها تفتقر إلى وجود أفكار عصرية تُحرِّك مشاعرهم تجاه قضية جوهرية وحساسة ما، إلى جانب افتقارها لوسائل تقنيَّة حديثة تجعل منها إعلانات جاذبة، مُشيرين إلى ضرورة الابتعاد عن طريقة الوعظ البحت؛ لكونه مُنفِّراً في كثير من الأحيان، ولأنَّ العديد منهم لم يعودوا يحتملون الوصاية عليهم من قِبل المحيطين بهم، لافتين إلى أنَّ التوعية يجب أن تكون عن طريق مُخاطبة العقل أولاً، وخاصةً أنَّ الفاصل بين الخطأ والصواب بات بيِّناً، كما أنَّ العديد منهم باتوا يمتلكون مفاتيح الوعي، إلى جانب قدرتهم على الاطلاع الواسع في مختلف المجالات، مُشدِّدين على ضرورة إشراكهم في إنتاج هذه الإعلانات، ومنحهم برامج ودورات تطويريَّة تتضمَّن أحدث الأساليب الإنتاجيَّة والإخراجيَّة في هذا المجال.
إعلانات محليَّة
وقال "سعيد محمد الرمضان" - إعلامي، ومخرج أفلام وثائقية وتثقيفية-:"تعود سطحيَّة الإعلانات التوعوية المحليَّة إلى عدم مواكبتها للتطور الكبير في ثقافات الناس وطرق عيشهم"، إلى جانب تأثرها بمواد إعلانيَّة عالميَّة جعلت المُتلقِّي يقيس محتوى تلك الإعلانات ويقارنها بالرسالة الإعلانية المحليَّة"، مضيفاً أنَّ ضعف الاهتمام بما ينشر في الإعلانات المحليَّة يرجع إلى افتقارها لأفكار عصرية تحرك مشاعر الناس تجاه قضية جوهرية وحساسة، إلى جانب افتقارها لوسائل تقنيَّة حديثة تجعل منها إعلانات جاذبة، وكذلك عدم كفاءة العديد من أعضاء الفرق الإنتاجية، مُشيراً إلى أهميَّة احتواء هذه

الفرق على العديد من الشباب الواعد؛ لكونهم قريبين من تفكير جمهور الشباب، لافتاً إلى تأهيلهم ومنحهم برامج ودورات تطويريَّة تتضمن آخر أساليب الإنتاج والإخراج الإعلاني.

فكرة جاذبة

وأضاف أنَّه في حال تمَّ تكليفه بإعداد عمل توعوي بأضرار المخدرات - على سبيل المثال-، فإنَّ ذلك سيسبقه إجراء جملة من الخطوات في سبيل إنجاز هذا العمل، ومنها جمع آخر المعلومات والمستجدات عن أسباب تعاطي المخدرات، ثمَّ وضع فكرة فنية جاذبة لإنتاج الفيلم مع التركيز على المشكلة، إلى جانب وضع خطة إعلامية بكيفية إنتاج الفيلم ونشره على الفضائيات والصحف ووسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك الاستعانة ب "سيناريست" محترف لكتابة سيناريو فني يعتمد على إبراز فكرة تشويقية ومشاهد محبوكة حبكاً درامياً متقناً، إضافةً إلى تنفيذ نسخة أوليَّة من الفيلم وعرضها على جهات الاختصاص وبعض المخرجين، وأخيراً وضع إعلانات تشويقية تسبق بث هذا الفيلم.

حبكة دراميَّة

وأكَّد "د.خالد بن سعود الحليبي" - باحث، ومدير مركز التنمية الأسرية بالأحساء- على أنَّ هناك حاجة إلى تنفيذ دراسة واعية يتم فيها الكشف عن ميول واهتمامات الجيل الجديد، مُضيفاً أنَّ ذلك يُمكن أن يتم عبر ورش عمل، واختبارات تعتمد على العرض والملاحظة، إلى جانب الاطلاع على النمط الذي يستهوي الشباب، مُوضحاً أنَّ الكلمة - مثلاً- لا تُمثِّل سوى(7%) فقط من التأثير، بيد أنَّها تحتاج إلى تعبيرات صوتية، ولغة جسد نافذة تصحبها؛ حتى تصل إلى مشاعر المُستهدف وعقله، وتبقى فيه؛ لتترك الأثر المنشود الدائم، مُشيراً إلى أهميَّة الحبكة الدرامية، وضرورة أن تكون لفتة سريعة وقوية في الوقت نفسه، تترك الذهول والدهشة على مُحيَّا الشاب أو الفتاة، وتهز قناعاته السابقة، تمهيداً لتلقِّيه ضربة أخرى تطيح بتلك الأوهام من رأسه.

تصميم جديد

وأضاف "د.الحليبي" أنَّه سُرَّ مؤخراً بالتصميم الجديد الذي تمَّ وضعه على علب السجائر، مُوضحاً أنَّ فكرتها معمولٌ بها في العديد من دول العالم، مُعرباً عن أمله في أن يكون لذلك أثرٌ كبير في امتناع العديد من الشباب عن ممارسة أو التمسُّك بهذه العادة السيئة، مُشيراً إلى أنَّ التركيز على المرض دون تشخيص مُسبباته والوقاية منها؛ يجعلنا ندفع مزيداً من الأموال في الاتجاه غير الصحيح، لافتاً إلى أنَّ وقاية الشباب من بعض الأمور والظواهر والعادات السلبية يجب ان تكون عن طريق زرع الإيمان العميق بالله في نفوسهم، إلى جانب بناء عقولهم بالوعي والتفكير المبدع، وكذلك بالتعامل الأمثل معهم؛ ليشعروا حينها بقيمتهم وإنسانيتهم.

مُخاطبة العقل

وأشار "د.هاني بن عبدالله الملحم" - مساعد المشرف على إدارة البث الفضائي بجامعة الملك فيصل- إلى انَّه لا يمكن تحديد درجة الوعي لدى العديد من أفراد المجتمعات، مُضيفاً أنَّها تتباين بحسب مقاييس كثيرة، مُوضحاً أنَّه جرت العادة في كثير من الأحيان أن تكون التوعية في لباس الوعظ، مُشيراً إلى أنَّ الوعظ في كثير من الأحيان يكون مُنفِّراً،؛ لأنَّ العديد من أفراد المُجتمع لم يعودوا يحتملون الوصاية عليهم من قِبل المحيطين بهم، لافتاً إلى أنَّ التوعية يجب أن تكون عن طريق مُخاطبة العقل أولاً، وخاصةً أنَّ الفاصل بين الخطأ والصواب بات بيّناً، كما أنَّ العديد من الناس شيباً وشباباً أصبحوا يمتلكون مفاتيح الوعي، إلى جانب قدرتهم على الاطلاع الواسع في مختلف المجالات، مشدِّداً على ضرورة امتلاك الواعظ لأدوات الخطاب المعرفي والإنساني، مُؤكِّداً على أنَّ اللغة وسيلة تنبيه وتقريع وتلطيف، ومن يمتلكها فإنَّه يكون قادراً على إطلاق رسائل التوعية بنجاح.

وأضاف أنَّ التقنية الحديثة بإمكانها أن تكون وسيلة ترسيخ للخطأ، أو أن نجعلها خادمةً في بلاط الوعي، مُوضحاً أنَّه بالإمكان استخدام كافة وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب تأسيس مواقع قابلة للتحديث؛ وكذلك الإفادة من الصور الثابتة والمُتحرِّكة؛ من أجل إيصال العديد من الأفكار الإيجابيَّة ودعوات الصلاح والاستقامة للمُتلقِّي، مُشيراً إلى أنَّ إيصال رسائل التوعية قد يتطلَّب أحياناً ابتكار موقف يؤدي لإحداث الصدمة، إلى جانب صناعة المواقف وتوظيفها في خدمة أخذ الآخرين نحو الوعي، مُبيِّناً أنَّ الوعي عبارة عن تحريض مُقترنٌ بفعل وردة فعل، وبالتالي فإنَّه من المُمكن استخدام أيَّة وسيلة ناجعة طالما كان من يقودها ذا عقل واعٍ، مؤكِّداً على أنَّ الإعلانات التوعويَّة لا تحتاج للتعقيد، بل تحتاج إلى الشفافية، ذاكراً أنَّها من المُمكن أن تكون على شكل فيلم تسجيلي، أو صورة مُعبِّرة تختزل كتاباً يحتوي العديد من الصفحات، داعياً إلى تطويرها، وتقريبها من الواقع، لافتاً إلى أنَّ التصويب نحو الهدف أكثر نفعاً من الالتفاف حوله.

إعادة صياغة الإعلان

وبيَّن "علي بن عبدالرحمن الغوينم" - مخرج مسرحي، ومُتخصِّص في علم النفس- أنَّ الرسالة التوعويَّة اختلفت عمَّا كانت عليه قبل ( 30) عاماً، مُضيفاً أنَّ المسرح أصبح يؤدِّي أدواراً غير مباشرة في هذا الشأن، ويجعل المُتلقِّي يتساءل بينه وبين نفسه، بحيث أصبح هو بنفسه من يضع الحلول؛ عبر مشاهدته ومعايشته للعديد من المواقف، مُوضحاً أنَّه من الضروري إعادة صياغة الإعلان؛ لتوضيح الصواب من الخطأ، مُشيراً إلى أنَّ ذلك يُمكن أن يكون عن طريق دراسة ما يلفت نظر الناس، والتركيز على اهتماماتهم، إلى جانب التركيز على النواحي النفسية عبر مُلامسة الأمور البصريَّة، لافتاً إلى أنَّ هذا هو ما يُعرف في علم النفس ب "الاقتران الشرطي"، مُشدِّداً على ضرورة التخلُّص من الإعلانات التقليديَّة، داعياً إلى سبر أغوار المُتلقِّي، والتعرُّف على نفسيته وطباعه وبيئته الاجتماعيَّة؛ حتى يتم بذلك التأثير فيه.

علاج جماعي

وأضاف "الغوينم" أنَّ للمسرح دوراً مهماً في جانب التوعية، مُوضحاً أنَّ العديد من العاملين في مجال المسرح في حال رغبوا مناقشة ظاهرة معينة أو علاج مشكلة ما، فإنَّهم يُحيلونها من على صفحات الورق إلى خشبة المسرح ليتم التعاطي معها بشكل مرئي، مُشيراً إلى أنَّ وضع القارئ خطوطاً تحت الجمل أو الكلمات المُهمة في الكتاب الذي يقرؤه، أشبه ما يكون بالخطوط التي يضعها المخرج على خشبة المسرح، والمُتمثِّلة في المؤثرات السمعية والبصرية، لافتاً إلى أنَّ المُخرج حينها يعمد إلى وضع بقعة ضوئيَّة "سبوت لايت" على المُمثِّل المُستهدف بينما يتم تحييد باقي خشبة المسرح عن ذلك، مُبيِّناً أنَّ التركيز هنا سيكون على العنصر المُضاء فقط، مؤكِّداً على أنَّ المُتعة البصريَّة والسمعيَّة موجودة مع الحدث المسرحي، وهي التي تؤثر على المُتلقِّي، ذاكراً أنَّ ذلك يُسمَّى "سنوغرافيا"، وهو يشمل الديكور والفضاء المسرحي والموسيقى والإضاءة ولغة الجسد والحِّس الفني، وبالتالي فإنَّه يتم توظيف هذه الأمور مُجتمعة لتوصيل الرسالة التوعوية.

ولفت إلى وجود نوع جديد من المعالجة الدراميَّة التي تعتمد على العلاج النفسي "سيكودراما"، مُشيراً إلى أنَّ هناك كاتباً مُتخصِّصاً يكتب قصة الشخص المُستهدف، على أن يتم توزيع الأدوار على عدد من الممثلين - "طريقة العلاج الجماعي"-؛ لتجسيد الشخصيَّة المطلوبة بحيث يشاهد الشخص التمثيلية كاملة، مُوضحاً أنَّ الهدف من ذلك هو أن يرى نفسه من خلالهم، وبذلك يتم وضعه على المحك، مُضيفاً أنَّه يتم منح المُستهدف حُريَّة اتِّخاذ القرار المُناسب لحالته، مؤكِّداً على أنَّ هذه الطريقة نجحت في علاج الكثيرين، وخاصةً عندما تتضمن موقفاً صادماً يجعل المريض يعود إلى الواقع، مُعتبراً أنَّ نجاح العديد من الشباب في الأفلام القصيرة ومقاطع "اليوتيوب" والمشاهد المسرحيَّة يدعو إلى توظيف قدراتهم لإيصال العديد من رسائل التوعية لأقرانهم، مُشدِّداً على ضرورة استخدام الطرق العلمية والمهنية، وعدم الانفصال عن الواقع، وتوظيف مختلف وسائل التواصل الاجتماعي؛ للنجاح في إيصال رسائل التوعية لكافَّة شرائح المُجتمع.

# أكد التخلص من المباني المستأجرة للفروع الخنين لـعكاظ :

# إنهاء قضيتي المعلمات البديلات وخريجي المعاهد الصحية قريبا

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130701/Con20130701616178.htm

حمود خضير الضلعان (عرعر)

أكد المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين أن الوزارة ودعت المباني المستأجرة لفروعها وأكملت افتتاح 16 مبنى بطراز موحد للفروع في مختلف المناطق، مضيفا «ليس لدينا الآن مبنى مستأجر على مستوى المملكة».

وقال بعد افتتاح مبنى فرع الخدمة المدنية بالحدود الشمالية «لا أتهرب من الإعلاميين ولي أوقات عمل رسمية وأرقامي موجودة لدى الجميع، ولكن أحيانا من الصعب أن أرد وأنا مشغول، ولدى فريق عمل يرد على جميع استفسارات الإعلاميين ولا نتهرب إطلاقا».

وفي رده على سؤال عن قضية المعلمات البديلات والقديمات، قال «للمعلمات عدة قضايا تناقش في الوزارة، فيما يجري العمل على تثبيت المعلمات البديلات المستثنيات بحسب الشروط المطابقة، ويأتي ذلك بعد قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بسرعة التثبيت، وفق الضوابط التي نص عليها الأمر السامي الذي نص على تثبيتهن، والزملاء في وزارة التربية يعكفون الآن على إعداد برنامج حاسوبي لحصرهن والتأكد من بياناتهن وبالتالي تنفيذ التثبيت».

وعن مكان الوظيفة، قال «المواطن والمواطنة مؤهلان لشغل الوظيفة في أي مكان، ونحن نوظف حسب مكان الوظيفة والمتعين لا يحدد مكان الوظيفة»، مؤكدا أن خريجي المعاهد الصحية مشمولون بقرار تعيينهم الذي صدر مؤخرا بعد حصرهم بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية، مشيرا إلى أن معاناتهم ستنتهي قريبا، وقال «حاليا يعد البرنامج التدريبي اللازم للعمل على ذلك وآليات التنفيذ وسيحدث ذلك خلال أيام ويشمل من هم على سجلات الخدمة المدنية».

وحول تعيين قيادات نسائية في الوزارة قال «المرأة شريكة للرجل في العمل في مختلف المناطق، ومنهن من تتولى منصب نائب وزير، ومدير جامعة، ومراتب عليا، وشريكة أيضا في صوت المواطن في الانتخابات البلدية، كما حرصت وزارة الخدمة المدنية على توظيف المرأة في جميع فروعها بمناطق المملكة، كما أن لدى الوزارة قيادات نسائية ومؤهلات علميا في مجالات عدة». وفي رده على سؤال عن عدم ظهور وزير الخدمة المدنية في الوسائل الإعلامية، قال «العمل الميداني أهم من الظهور الإعلامي لدى الوزير رغم أنه يظهر إعلاميا».

# الداخلية" تستعين بـ"نساء" للتواصل مع أسر شهداء الواجب

# أطلقت حملة صدقات عنهم تستهدف توزيع 2400 سلة غذاء للمحتاجين

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=151513&CategoryID=5

الرياض: فيصل الحيدري

فيما أطلقت وزارة الداخلية حملة خاصة بتوزيع الصدقات عن شهداء الواجب، وهي الخطوة التي تأتي بناء على توجيهات وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، وذلك للسنة السادسة على التوالي، كشف مسؤول رفيع فيها عن استعانة الإدارة الخاصة بـ"الشهداء" بنساء يتولين التواصل مع أسرهم.

الحملة، التي دشنها مدير عام الشؤون العسكرية بوزارة الداخلية اللواء إبراهيم المحرج في مدينة تدريب الأمن العام بالرياض، تستهدف الوصول إلى أكبر قدر من المحتاجين في 50 موقعا بالمملكة، فيما أبان المحرج في حديثه للصحفيين أن قوافل الشاحنات التي تحمل سلات الغذاء ستنطلق إلى المناطق الغربية والشرقية والشمالية والجنوبية من البلاد، وسيتم الانتهاء من توزيع الصدقات قبل حلول شهر رمضان.

وأبان المحرج أن الصدقات عبارة عن سلات غذائية بواقع 20 سلة عن كل شهيد تشمل 120 شهيدا بمجموع 2400 سلة، وسيتم توزيعها لمستحقيها بجميع مناطق المملكة، من باب العرفان والتقدير لما بذله الشهداء من تضحية وفداء. وأفاد أن توزيع الصدقات يشمل 50 موقعاً في المملكة وهي عبارة عن مواد عينية تستهلك في شهر رمضان كالرز والسكر

والشاهي والزيت والقهوة والهيل، مبيناً أنها ستصل إلى منطقة أسرة الشهيد وستقوم بعض الأسر بتوزيعها على المحتاجين بمعرفتها والبعض الآخر يطلب منا تسليمها للجمعيات الخيرية في نفس المنطقة.
وبين أن 50 من منسوبي الشؤون العسكرية يشاركون في الحملة ويتولون مرافقتها، حيث ستسلم جميع سلال الحملة قبل شهر رمضان إلى مستحقيها.
وأوضح اللواء المحرج أن إدارة شؤون الشهداء والمصابين بالإدارة العامة للشؤون العسكرية بوزارة الداخلية تُعنى بأسر الشهداء وهناك تواصل معهم، وقال "نسعى أن نصل إليهم أينما كانوا ونخدمهم بأيّ شكل من الأشكال، سواء كانت خدمات تعليمية أو صحية أو في الجانب الاجتماعي".
وأكد أن مكتب أسر شهداء الواجب قد حول منذ عام بناء على توجيهات وزير الداخلية إلى إدارة الشهداء والمصابين - إدارة تعنى بالشهداء وأسرهم والمصابين-، وقال "هناك تواصل ولدينا أجهزة اتصال مباشر بهم، وهناك رقم جوال مخصص لهم على مدار الساعة".

# خادم الحرمين الشريفين يصدر قرار بتمديد مهلة تصحيح العمالة المخالفة إلى نهاية العام

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/02/883789

جدة – واس
وجة خادم الحرمين الشريفين بتمديد مهلة تصحيح أوضاع العاملين المخالفين لنظام العمل حتى نهاية العام الهجري الحالي 1434هـ كحد أقصى على أن تباشر الحملات الأمنية والجهات المختصة مهامها النظامية في ضبط المخالفين في مناطق المملكة كافة اعتباراً من الأول من شهر محرم عام 1435هـ وسيتم تطبيق كافة الإجراءات النظامية بحق المخالفين.
وصدر عن وزارة الداخلية البيان التالي :عطفاً على التوجيه السامي الكريم القاضي بإعطاء مهلة للعاملين المخالفين لنظام العمل والإقامة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ 1434/5/25هـ لتصحيح أوضاعهم، وبناءً على ما رفعته وزارات ( الخارجية ، والداخلية، والعمل ) بشأن التعاون التام، والاستجابة السريعة من المواطنين والمقيمين، وقطاع الأعمال الأمر الذي نتج عنه تصحيح أوضاع أعداد كبيرة من المخالفين، وعلى ضوء التعاون التام من السفارات والقنصليات المعنية لاستيفاء الوثائق المطلوبة ورغبتهم نتيجة معاناتهم من الضغط الشديد من المراجعين في إتاحة المزيد من الوقت أمام تصحيح أوضاع من تنطبق عليهم الشروط النظامية، وتسهيلاً على المواطنين والمقيمين الذين تعاملوا بجدية تامة في ذلك، فقد وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ـ أيده الله ـ بتمديد مهلة التصحيح حتى نهاية العام الهجري الحالي 1434هـ كحد أقصى على أن تباشر الحملات الأمنية والجهات المختصة مهامها النظامية في ضبط المخالفين في مناطق المملكة كافة اعتباراً من الأول من شهر محرم عام 1435هـ وسيتم تطبيق كافة الإجراءات النظامية بحق المخالفين .
وتهيب وزارتا ( الداخلية ، والعمل ) بالجميع على العمل في استيفاء المتطلبات النظامية كافة وتصحيح أوضاعهم بأسرع وقت ممكن وخلال المدة المشار إليها ومن لم يستجيب لذلك سيكون عرضة لاتخاذ أقصى العقوبات بحقه وفقاً لأحكام النظام .

# إنشاء قاعدة بيانات لرصد نسب البطالة في كل منطقة

# تحرك لإيجاد آلية تقرب الحوافز والمميزات في نظامي الخدمة المدنية والعمل

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130702/Con20130702616503.htm

متعب العواد (حائل)

كشف أمين الغرفة التجارية في حائل علي العماش أن وزارة العمل تعمل حاليا على إنشاء قاعدة بيانات، يتم تحديثها باستمرار لمعرفة نسبة البطالة في كل منطقة بوجه عام، ومنطقة حائل على وجه الخصوص وهي محفزة لإنهاء إشكاليات البطالة. وأضاف العماش، على هامش فعاليات يوم المهنة الأول في جامعة حائل خلال محاضرته عن مستقبل الفرص الوظيفية في القطاعين العام والخاص، أنه يجب التحرك فعليا في إيجاد آلية تقارب نظامي الخدمة المدنية، والعمل؛ وذلك من حيث المميزات، لتلافي السلبيات الظاهرة بين الجهتين. وقال «إن خطة الغرفة التجارية الصناعية في حائل لخدمة أبناء المنطقة ورجال الأعمال، معتبرا أن العمالة الوطنية تعتبر ركيزة جوهرية للتنمية في البلاد» .

وأقر العماش أن القطاع الخاص يعاني من ندرة فرص العمل التي تؤهل الشباب في المنطقة لسوق العمل في جميع الخدمات، مشيرا إلى أن القطاع الزراعي في منطقة حائل يشكل أكبر قطاع خدمي والعمل به يحتم وجود عمالة أجنبية ملائمة لطبيعة العمل الزراعي .

وأشار إلى دور الغرفة التجارية الصناعية في حائل بإيجاد الدورات والندوات والبرامج اللازمة للقطاع الخاص سواء كانت بشكل جزئي أو بشكل عام، كما أشار إلى أن الغرفة التجارية تستقبل التوظيف، وإعداد قاعدة بيانات في ذلك للتنسيق مع القطاع الخاص، وطالبي العمل .

واعتبر أن التسرب وسرعة دوران العمالة السعودية من أهم معوقات استمرار العمل في كثير من المنشآ ت. وأبان العماش أن وزارة العمل تعمل حاليا على إنشاء قاعدة بيانات يتم تحديثها باستمرار، لمعرفة نسبة البطالة في كل منطقة بوجه عام، ومنطقة حائل على وجه الخصوص، وهي محفزة لإنهاء إشكاليات البطالة، كما يجب إنهاء دراسة إيجاد آلية تقارب نظامي الخدمة المدنية، والعمل؛ وذلك من حيث المميزات، لتلافي السلبيات الظاهرة بين الجهتين.

# مكفوفون جامعيون ينتظرون تعيينهم على وظائف تعليمية

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130702/Con20130702616774.htm

عادل عبدالرحمن (جدة)

طالب عدد من المكفوفين من حاملي شهادة البكالوريوس وزارة التربية والتعليم بإنهاء معاناتهم وتعيينهم وفق مؤهلاتهم وتخصصاتهم كمعلمي (عوق بصري)، وشكا الخريجون لـ«عكاظ» من جلوسهم سنتين بعد التخرج في انتظار التعيين دون جدوى.

يقول علي الزهراني (خريج لغة عربية العام الماضي من جامعة الملك خالد) إنهم حصروا أعداد المكفوفين المتخرجين على مستوى المملكة وعددهم 49 متخرجا، حيث نظموا زيارات لعدد من إدارات التربية والتعليم لتقصي الاحتياج، وأضاف «استطعنا إيجاد 63 وظيفة عن طريق مشرفي إدارات التربية والتعليم بمناطق مختلفة».

فيما قال ناجي القحطاني الذي تخرج منذ سنة: «قمنا بلقاء عدد من المسؤولين في الوزارة لشرح المشكلة ونحن في انتظار الحل بتعييننا وإنهاء هذه المعاناة»، موضحا أنه مع مجموعة من الخريجين شكلوا مجموعة لتقصي الاحتياج عن وظائف تعليمية في إدارات التربية والتعليم، إضافة إلى مخاطبة الوزارة في الرياض وجدة.

وتساءل القحطاني: لماذا لا تستحدث الوزارة وظائف ملائمة للمكفوفين حتى وإن كانت تتبع لوزارات أخرى؟ وذلك لعلم الوزارة بقدرات المكفوفين باعتبارهم تحت مظلتها.

وأوضح سلمان محمد الذي أنهى دراسته منذ سنتين في علم النفس بجامعة المؤسس، أن جميع التخصصات الآن أصبحت تحت مسمى عوق بصري ما عدا اللغة الإنجليزية والتربية الخاصة، مشيرا إلى أنه راجع الخدمة المدنية، فأخبروه بعدم وجود مسمى وظيفي له.

إلى ذلك، قال صالح الدوسري وهو أول خريج كفيف من قسم التوحد بجامعة الملك سعود، بأن مشكلته تتمثل في أن هذا التخصص لم يكن متاح للمكفوفين لكن وبعد تخرجه أصبح متاحا ولم يكن هناك احتياج وظيفي هذا العام.

ودعا الدوسري إلى ضرورة إنهاء تلك المشكلة التي تؤرقهم مطالبا الوزارة بالتدخل حتى يتم تعيينهم وفقا للاحتياج المتوفر.

من جهة أخرى، أرسلت «عكاظ» استفسارات الخريجين المكفوفين إلى المتحدث الإعلامي في وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، إلا أنه لم يرد عليها حتى الآن.

# السجن لـ 15 سعودياً و3 أجانب دينوا بإرسال مقاتلين ونساء إلى العراق

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/528898

جدة – ناصر الحقباني

حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في جدة أخيراً بالسجن والمنع من السفر مدداً تراوح بين 7 أشهر و 15 عاماً على 15 سعودياً وثلاثة أجانب، بعدما دانت زعيم هذه الخلية بالعمل في سورية منسّقاً لدخول المقاتلين والنساء إلى العراق، للمشاركة في القتال الدائر هناك، ودعم عدد من الجزائريين للقيام بأعمال انتحارية في تونس. (للمزيد)

ودانت متهماً آخر باستغلال ثقة أهله وأقاربه في جمع المال لمصلحة المقاتلين في العراق، ودانت متهماً ثالثاً باستضافة عدد من المقاتلين هربوا من سجن الملز في عام 2006 بمنطقة درعا في سورية، تمهيداً لخروجهم إلى العراق. وأوضح القاضي أن المتهم الأول الذي حكم عليه بالسجن 15 عاماً، والمنع من السفر مدة مماثلة لسجنه، وهو زعيم الخلية البالغ عدد عناصرها 30 شخصاً، خرج من العراق إلى سورية إبان مشاركته في القتال هناك للعمل منسّقاً لدخول المقاتلين إلى العراق، وتواصل مع عدد من المنسقين في السعودية ومصر والأردن واليمن والجزائر وتونس. وتولى تنسيق خروج عدد من السعوديين إلى العراق ممن لديهم الرغبة في القيام بعمليات انتحارية هناك.

وأضاف: «قام المتهم بدور الوساطة لتمرير المعلومات بين أعضاء التنظيم خارج أفغانستان وبين القيادة الأم هناك، وتسّر على المتهم الثاني الذي سعى إلى تجنيد سعوديين للمشاركة في تنفيذ أعمال إرهابية، وتواصل مع جزائريين كانت لديهم رغبة في القيام بأعمال إرهابية في تونس، ودعمهم بمبلغ نقدي».

وقال القاضي إن المتهم الأول سعى إلى دخول بعض النساء العراق للمشاركة في القتال الدائر هناك. وأشار إلى أن المتهم الرابع الذي حكم عليه بالسجن سبعة أشهر والمنع من السفر ثلاثة أعوام، سمع توعُّد عناصر الخلية بقتل ضابط في قطاع المباحث العامة، وبأن عناصر «الفئة الضالة» بدأوا إعادة ترتيب أوراقهم، ولم يُبلّغ الأجهزة الأمنية بذلك. وحكم على المتهم الخامس بالسجن 13 عاماً والمنع من السفر مدة مماثلة لاستغلاله ثقة أهله وأقاربه في جمع المال لمصلحة المقاتلين في العراق، وإقراره بأن ما قدمه من دعم للعراق كان يصل لجماعة «التوحيد والجهاد» التي أصبحت فرع «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين».

# متسولو الرياض يبحثون عن ضحاياهم تحت الشمس

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/02/883310

الرياض – محمد العوني

لا تكترث أم مريم، وربما هناك عشرات من النساء مثلها، بحرارة الشمس أو الرطوبة الشديدة، أو الأمطار وغيرها.. فمهنتها هي أن تجوب الشوارع بحثاً عن لقمة العيش.. وهي ربما لم تسمع عن التحذيرات الكثيرة التي تطلقها «مكافحة التسول» من مواجهة المتسولين أو معاقبتهم.. فهي تضع نُصب عينيها فقط، كيف تطعم أطفالها وبناتها الذين فقدوا معيلهم، وهي إذ تبدو غير راضية عن المساعدة التي تصلها من وزارة الشؤون الاجتماعية، فإنها تصر على أن تستوفي باقي مستلزماتها واحتياجات أسرتها من هذه المهنة التي يعدها كثيرون سهلة ومربحة.

مع بداية الإجازة

فمع دخول العطلة الصيفية أول أسابيعها، وفيما كثير من الأسر يرتحل إلى بلدان مختلفة لقضاء إجازتها بدأت من جهة أخرى انتشار ظاهرة التسول، وبدأت في الازدياد في مدينة الرياض، خاصة مع قرب حلول شهر رمضان المبارك.. تتعدّد أساليب المتسولين وطرقهم للتحايل على الناس وكسب استعطافهم، والحصول على ما يريدون من المال، «الشرق» التقت إحدى المتسولات التي سمّت نفسها أم مريم.. لتقف على بعض ما يمارسه المتسولون.

احتياجات الأسرة

هنا.. حافة شارع سلمان الفارسي شرق مدينة الرياض.. الوقت: الواحدة ظهراً حيث أشعة الشمس الحارقة.. ولهيبها بدأ يقرع الرؤوس مخلفاً حرارة شديدة لايتحملها إلا قلة من الناس..

تقول أم مريم: اعتدت الحضور إلى هذا المكان كل ظهر من بعد صلاة الجمعة للتسول من أجل إعالة أسرتي المكونة من ثلاث بنات فقدن عائلهن وحنان الأبوة من سنوات، مضيفةً أنها تحصل على راتب شهري من الضمان الاجتماعي 1500 ريال شهرياً، لكنها لاتكفي إيجاراً للشقة التي تسكن فيها وبناتها الثلاث البالغ 22 ألف ريال سنوياً، وكذلك بقية التكاليف من فاتورة الكهرباء والاحتياجات اليومية.

وقالت: أعول أسرتي باللجوء لأهل الخير، مشيرة إلى أنها دأبت منذ ثلاثة أشهر الجلوس هنا كل يوم جمعة من بعد الصلاة مباشرة حتى غروب الشمس، وأن ما تجنيه يساعدها في تحسين بعض ظروف عائلتها المعيشية وتوفير بعض الالتزامات، لافتةً إلى أنها حاولت مرارا وتكرارا الحضور لوزارة الشؤون الاجتماعية لزيادة مخصصها الشهري لكنها لم تنجح في ذلك.

لا أريد مساعدة الوزارة

فيما حاولت «الشرق» الحصول على بياناتها لعرض معاناتها على وزارة الشؤون الاجتماعية إلا أنها رفضت ذلك وردت قائلة: «اتركوني بحالي ولا أريد شيئاً آخر من الوزارة».

وافد يتسوّل لقريب له

كما التقينا أحد العمالة الوافدة الذي طلب من المحرر مساعدته، ويحمل الوافد تقريراً طبياً من مستشفى خاص لقريب له قال إنه أصيب إصابة عمل ولديه إجازة لمدة شهرين. ويفيد العامل أن قريباً يجلس في سكنه ولايستطيع العمل، وأن عائلته في بلاده ليس لديهم عائل الآن ويطلب المساعدة بالمال لإرساله لعائلته هناك.

التوعية بالتسول

من جهته كشف مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي والناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي إطلاق الوزارة حملة في كل مناطق المملكة خلال الأسابيع المقبلة قبل دخول شهر رمضان بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية وعدة جهات حكومية للتحذير من ممارسة التسول وتفعيل دور المساجد والأئمة والمساهمة في الحد من هذه الظاهرة.

وناشد الثبيتي وزارة الثقافة والإعلام والمؤسسات الإعلامية مساعدتهم في الحد من هذه الظاهرة، وتوعية المجتمع، وتثقيف المواطن بأن التسول ظاهرة غير حضارية ومزعجة لأهل المدينة وزوارها، مضيفاً «نحن لسنا جهة قبض لكننا

نشارك في حملات مع الجهات الأمنية». وقال: «من يتم القبض عليه إذا كان أجنبياً فيتم إحالته للجوازات لترحيله، وإذا كان شاباً سعودياً فيتم مخاطبة وزارة العمل للبحث له عن وظيفة، وإذا كان حدثاً فيتم إحالته لدور الإيواء للعناية به، أما كبير السن فيتم دراسة حالته ثم إحالته إلى الضمان الاجتماعي وللجمعيات الخيرية لمساعدته. وإذا كان قادراً على العمل فسيتم مخاطبة العمل لإيجاد وظيفة له، مشيراً إلى أن أكثر ممارسة للتسول من خلال من يقبض عليهم 90% هم من الأجانب».

التجارة بالبشر

وبيّن عدم وجود عقوبات لدى مكافحة التسول في حق من يقبض عليهم من المتسولين السعوديين، وأنه لايتوقع أن من يقبض عليهم يعودون للتسول مرة آخرى، واعتبر استخدام الأطفال والنساء للتسول نوعا من أنواع الاتجار بالبشر، وقتل لبراءة الطفولة، ويجب أن يكون هنالك مراعاة للأطفال واحتياجاتهم، وأن كثرة ممارسي التسول أمام المحلات التجارية والمساجد تزعج الناس، ويجب ملاحقتهم ومنعهم من ذلك، مضيفاً أن «الوزارة تحتاج لتعاون الجهات الأمنية وحملات توعية للمواطنين والأجانب والتكامل بين الجهات الحكومية المختصة».

# 30 موظفاً في المياه الوطنية يتجمعون للمطالبة بالترسيم بعد مماطلة 3 سنوات

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/02/883272

الرياض – خالد الصالح

رفض مدير الإعلام والعلاقات العامة بشركة المياه الوطنية محمد النفيسة السماح بتمكين محرر «الشرق» من التواصل مع مدير الشركة أو نائبه، للتعليق على حالة الاحتقان التي يعيشها موظفون تجاهلت الشركة ترسيمهم رغم مضي ثلاثة أعوام على عملهم فيها. وكان ثلاثون من هؤلاء الموظفين قد تجمعوا أمس أمام مقر الشركة الرئيس بالرياض للمطالبة بترسيمهم، مؤكدين لـ «الشرق» أنهم مازالوا متعاونين رغم وعود الشركة لهم بالترسيم، مبرزين خطابات رسمية حصلوا عليها من شركتهم، وتسلمت «الشرق» نسخة منها، تضمنت ما يفيد الوعد بتثبيتهم، الأمر الذي أكدوا أنه لم يتحقق. وبرر «النفيسة» موقفه بأن التعقيب على قضية الموظفين هو من اختصاصه شخصياً، واعداً بالرد على استفسارات «الشرق» بنفسه وهو ما لم يتم حتى لحظة نشر الخبر. وشكا عدد من المعترضين على تأخر الترسيم، التقتهم «الشرق» أمس، من الوضع الاجتماعي الذي يعيشونه. وقال عبدالعزيز العنزي، إن الشركة ماطلت في تثبيت العشرات من الموظفين الأكفاء لديها، مبيناً أنها بررت موقفها لهم، بأنها لا تملك ميزانية لذلك، في وقت أعلنت فيه عن توافر عدد من الوظائف الشاغرة لديها، ما اعتبره تناقضاً في مواقفها. وقال إن الأمر لم يتوقف على عدم الترسيم، بل وصل إلى أن الشركة تأخرت في صرف رواتب ومستحقات غير المثبتين حتى أنهم لم يتسلموا مكافآت دوامهم خلال الأعياد وفي الإجازات الرسمية عن العام الماضي، حتى الآن. ولفت إلى أن الشركة أجبرتهم على العمل الإضافي دون أخذ موافقتهم رسمياً. من جانبه، قال عبدالرحمن السبيعي، ويعمل موظفاً في شركة «سمارت لينك» التابعة للمياه الوطنية، إن شركة المياه الوطنية دأبت على تأجيل عمليات الترسيم في حين أنها المعنية بالأمر، مؤكداً أن الموظفين وثقوا أحقيتهم بالترسيم عبر إيميلات ومخاطبات رسمية حصلت «الشرق» عليها، أكدت أن التثبيت سيتمتع به الموظفون تحت شركة المياه الوطنية بعد اجتيازهم الشروط خلال سنتين فقط، إلا أن تأجيل عمليات الترسيم كان حليفهم في كل المطالبات التي شرعوا بها.

# شدد على عدم التمييز بين الجنسين عند تطبيقه

# الشورى يقر التأمين على السعوديين المسجلين في التأمينات ضد التعطل عن العمل

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/02/article848669.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

يرفع مجلس الشورى إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مشروع نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، بعد أن أقره في جلسته الثامنة والثلاثين التي ترأسها أمس الاثنين نائب رئيس المجلس الدكتور محمد أمين الجفري.

وأقر المجلس مشروع النظام المكون من 29 مادة، حيث اعتبر التأمين ضد التعطل عن العمل فرعاً من فروع التأمينات الاجتماعية، ويكفل تقديم التعويض للمشتركين المتعطلين عن العمل، بما يتيح رعاية العامل فترة تعطله لسبب خارج عن إرادته بتوفير حد أدنى من الدخل.

ووافق المجلس على مواد مشروع النظام بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملاحظات الأعضاء على دراستها للمشروع، وتوسعت لجنة الإدارة بتعريف التعطل عن العمل فرأت أنه "فقدان العامل لعمله لسبب خارج عن إرادته مع قدرته على العمل ورغبته فيه وبحثه عنه".

وأكد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد، أثر النظام المقر على الأمان الوظيفي للموظف السعودي في القطاع الخاص والمشترك في التأمينات الاجتماعية، وقال إن إقرار المجلس لهذا النظام يأتي في سياق اهتمامه بتوطين الوظائف ودعم الموظف السعودي.

وأضاف الحمد ان المجلس يشارك الجهات الحكومية ذات العلاقة بالعمل على إيجاد البيئة المناسبة لتوطين الوظائف، وإيجاد فرص جديدة للسعوديين في القطاع الخاص ومنحهم الامتيازات التي تجعل قطاعات العمل المتعددة في المملكة جاذبة للمواطن.

وبالعودة إلى نظام التأمين ضد التعطل عن العمل فقد شدد مشروع النظام على عدم التمييز بين الجنسين الرجل والمرأة في تطبيقه الذي جعل إلزامياً بحق جميع العمال السعوديين المسجلين في التأمينات الاجتماعية، مع اشتراط أن يكون سن العامل عند بدء تطبيق النظام عليه دون سن التاسعة والخمسين، أما إذا بلغ المشترك في نظام التأمينات الاجتماعية سن الستين فيوقف اشتراكه، ويخضع إلزاماً لهذا النظام من يخضع لفرع المعاشات بموجب نظام التأمينات.

ونصت المادة الثانية عشرة من هذا النظام على" يكون الحد الأعلى لمبلغ تعويض العامل الذي فقد عمله لسبب خارج عن إرادته 9000 ريال عن كل شهر من الأشهر الثلاثة الأولى، و 7500 ريال عن كل شهر يزيد على ذلك"، وفي حال قلَّ مقدار التعويض المنصوص عليه عن مقدار إعانة البحث عن عمل المقررة نظاماً فإنه يزداد ليكون مساوياً لذلك الحد على ألا يتجاوز التعويض 100% من متوسط الأجور الشهرية الخاضعة للاشتراك.

وحدد النظام المدة القصوى لصرف التعويض ب 12 شهراً متصلة أو متقطعة عن كل مرة من مرات الاستحقاق، على ألا تزيد هذه المدة عن سنة كل 24 شهراً متصلة تبدأ من تاريخ أول صرف يتم خلال هذه المدة.

ويوقف صرف التعويض عن المستفيد بشكل فوري في حالة الوفاة أو وجود دخل شهري من عمل أو أن العامل أصبح قادرا على العمل، وكذلك إذا لم يعد مسجلاً بوزارة العمل أو لم يعد يبحث عن عمل بجد ونشاط أو لم يلتزم بالتدريب دون مسوغ مقبول، وأيضاً إذا بلغ سن الستين، وكان مستحقاً لمعاش بموجب نظام التأمينات الاجتماعية.

وأوضح النظام في إحدى مواده أنه "لا يخل عدم دفع صاحب العمل للاشتراكات باستحقاق المستفيد للتعويض المنصوص عليه في هذا النظام".

ويحق للمستفيد الجمع بين التعويض المنصوص عليه في هذا النظام وبين تعويضات نظام التأمينات الاجتماعية الخاصة بالتعويض المقطوع وتعويض الدفعة الواحدة المستحقة له طبقاً لفرعي الأخطار المهنية والمعاشات، والعائدات المستحقة له طبقاً لفرع الأخطار المهنية والمعاشات المستحقة له كفرد من أفراد العائلة طبقاً لفرع المعاشات.
وأسند النظام إلى وزارة العمل تسجيل المشتركين المتعطلين عن العمل، وتحديد الاحتياجات التدريبية وتوفيرها وحددت مادته التاسعة الاشتراكات في هذا النظام بنسبة 2% من الأجر الخاضع للاشتراكات، نصفها على صاحب العمل والآخر على العامل وتكون شهرية. ويحق للمشترك الحصول على التعويض المنصوص عليه في هذا النظام إذا توافرت لديه شروط أبرزها أن يكون سعودياً وان يكمل المدة التي حددها النظام وألا يكون ترك العمل بمحض إرادته وألا يكون بلغ الستين. ويكون صرف التعويض بواقع 60% من متوسط الأجور الشهرية الخاضعة للاشتراك عن كل شهر من الأشهر الثلاثة الأولى وبواقع 50% من هذا المتوسط عن كل شهر يزيد على ذلك.
وغير قابل للحجز أو التنازل التعويض المنصوص عليه في نظام التأمين ضد التعطل عن العمل إلا وفق الشروط نفسها المحددة فيما يتعلق بالأجور المنصوص عليها في نظام العمل، وتفرض على صاحب العمل الذي يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام واللائحة غرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال ويضاعف هذا الحد في حال التكرار وتتعدد الغرامة بتعدد العمال المشتركين الذين ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر، ويعاقب بغرامة لا تزيد على 2000 ريال ويضاعف هذا الحد، كل من يقدم بيانات غير صحيحة لأجل إفادة غيره من التعويضات بغير وجه حق، كما تفرض على الشخص الذي يقدم بيانات كاذبة غرامة لا تتجاوز قيمتها قيمة التعويضات التي دفعت له.
ويستحق المستفيد التعويض إذا عمل في عمل خاضع لهذا النظام وفق شروط محددة أولها، التعويض للمرة الأولى إذا عمل مدة لا تقل عن 12 شهراً خلال 36 شهراً التي تسبق المطالبة الأولى للمستفيد، والتعويض للمرة الثانية إذا عمل مرة أخرى مدة لا تقل عن 18 شهراً خلال 36 شهراً التي تسبق المطالبة الثانية، والتعويض للمرة الثالثة إذا عمل مرة أخرى مدة لا تقل عن 24 شهراً خلال الستة والثلاثين شهرا التي تسبق المطالبة الثالثة، والتعويض في أي مرة لاحقة إذا عمل مرة أخرى مدة لا تقل عن ستة وثلاثين شهراً خلال الثمانية والأربعين شهراً التي تسبق المطالبة الأخيرة.
من ناحية أخرى قرر المجلس الموافقة على تكثيف عمليات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز في جميع مناطق المملكة من قبل أرامكو والشركات العالمية المؤهلة، ووافق على التوسع في صناعة التكرير في المملكة ومتابعة البرامج والخطط لزيادة الإنتاج للمنتجات المتاحة للمستهلكين والمنتجين المحليين.
ودعا المجلس إلى ضرورة أن تشتمل تقارير الوزارة القادمة إيضاحات عن تطور العمل في مدينة وعد الشمال للصناعات التعدينية والمشاريع المرتبطة بها، كما دعا إلى أن تشمل تقارير الوزارة بيانات ومعلومات عن البرامج البحثية في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية وإنجازات البحث والتطوير في شركة أرامكو والشركات البترولية الأخرى التي تشرف عليها الوزارة.
ووافق المجلس على توصيات اللجنة التعليمية على التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وأقر إنشاء هيئة سعودية للتخصصات الفنية والتقنية المساعدة، وطالب بالتوسع في برنامج الشراكات الإستراتيجية خصوصاً في قطاعات الاقتصاد الحيوية المنتجة للوظائف كالبنوك والتأمين والاتصالات والاسمنت والسيارات، كما شدد على رفع الطاقة الاستيعابية لقبول المتقدمات في معاهد وكليات المؤسسة والتوسع في افتتاح تخصصات وبرامج مهنية تتوافق مع طبيعة عمل المرأة ورغبتها وحاجة سوق العمل.
وطالب المجلس المؤسسة العامة للتدريب التقني بتقديم إحصائيات شاملة وتفصيلية عن وضع خريجيها خصوصاً نسبة من يعمل منهم في مجال تخصصه ونوعية العمل (حكومي أو خاص) وإدراجها في تقاريرها السنوية المقبلة، ودعا المؤسسة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتقديم برامج ودورات تدريبية مناسبة لتأهيل المتعافين من إدمان المخدرات والمؤثرات العقلية، كما وافق على الإسراع في تفعيل بنود برامج التعاون المشترك بين المؤسسة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في مجال حاضنات التقنية والبحوث العلمية.
وحال صوت واحد فقط دون نجاح توصية العضو الدكتورة الجوهرة بوبشيت بدء المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بعمل خطة إستراتيجية بالتعاون مع وزارة العمل والخدمة المدنية لإحلال خريجي المؤسسة من المواطنين أصحاب المهن التقنية والفنية مكان العمالة الوافدة" وحصلت على 75 صوتاً مؤيداً.
وكان المجلس قد استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة ووافق توصيات لوضع الحوافز وتطوير وسائل الدعم للصناعات الثانوية المستخدمة لمخرجات الصناعات الأساسية للبتروكيماويات بهدف تنويع الإنتاج في القطاع الصناعي، وطالب الشورى إيجاد الآليات لتفعيل نص

المادة الخامسة في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بأن تكون الأولوية في التعامل للمصنوعات والمنتجات والخدمات الوطنية وما يعامل معاملتها، ودعا المجلس إلى دعم جمعية حماية المستهلك مالياً مع تطوير حوكمتها المالية والإدارية والتوسع في إنشاء فروع لها في المناطق وعلى أساس القطاعات، وإلى تعديل نظام المنافسة وإعطاء مجلس حماية المنافسة الاستقلالية عن وزارة التجارة والصناعة بما يضمن توفير الشفافية ويحقق مناخ المنافسة.

# معلمات الأهلية: أجبرنا على "دوام" رمضان أو التنازل عن راتب شهرين

# العمل: يحق للعامل إجازة مدفوعة مقدما لا تقل عن21 يوما تزاد إلى 30

المصدر: صحيفة الوطن الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=151660&CategoryID=5

الرياض: فاطمة باسماعيل

طالب العديد من معلمات المدارس الأهلية بمساواتهن بمعلمات المدارس الحكومية في الإجازات، بعدما استغل مالكو تلك المدارس تشديدات وزارة التربية والتعليم على رفع رواتب المعلمات وإعطائهن مزيدا من الحقوق كالتأمين الطبي وغيره، للضغط عليهن بأنظمة وزارة العمل التي تطبق على معلمات المدارس الأهلية، ومنها تهديدهن بفرض الدوام خلال شهر رمضان وحرمانهن من الاستمتاع به مع أسرهن، أو إجبارهن على طلب إجازة بدون راتب لمدة شهرين.

من جانبها، أكدت وزارة العمل على لسان متحدثها الرسمي حطاب العنزي، أنه بحسب المادة 109 من نظام العمل، يحق للعامل إجازة مدفوعة مقدماً لا تقل عن 21 يوماً تزاد إلى ثلاثين يوماً، إذا أمضى في خدمة مالك العمل خمس سنوات، وللمالك الحق في تحديد زمن هذه الإجازة وفق مقتضيات العمل، فيما يجوز- بحسب المادة نفسها- للعامل الحصول على إجازة دون أجر يتفق الطرفان على تحديد مدتها بعد موافقة صاحب العمل.

وفي هذا الصدد، ذكرت المعلمة هناء السبيعي لـ"الوطن" أن معلمات المدارس الأهلية اضطررن للاستغناء عن راتب شهرين مقابل التمتع بإجازة صيفية كاملة مثل زميلاتهن في المدارس الحكومية، وذلك بحسب العقد الموحد الذي يلزمهن بإجازة مدفوعة مدتها لا تزيد على 21 يوماً أو القبول بإجازة دون راتب وهو ما يحدث فعليا.

ورأت المعلمة ربى الدوسري أن وزارة التربية والتعليم حافظت على حقوق المعلمات المادية، ولكنها فشلت في مساواتهن بزميلاتهن في المدارس الحكومية في الإجازات التي لا تزال تخضع لأنظمة وزارة العمل ومزاجية ملاك المدارس، وباتت وسيلة ضغط على المعلمات لإجبارهن على الحضور للمدرسة يوميا دون داع حتى في رمضان أو حرمانهن من راتبهن لاسيما وأنهن يواجهن متطلبات رمضان والعيد.

وأجبرت مدارس أخرى معلماتها على البصمة حتى يتم محاسبتهن بدقة على الحضور، كما حدث مع المعلمة عفاف الحارثي التي قالت إن مديرة المدرسة لم تقبل طلب المعلمات بالحضور من الساعة التاسعة حتى الثانية عشرة، خصوصا في ظل عدم وجود ما يعملنه بالمدرسة في هذه الفترة سوى الثرثرة مع زميلاتهن، بل وإمعانا في استغلال الأنظمة طالبتهن بالحضور يوم الخميس أيضاً مما اضطرهن لأخذ إجازة بدون أجر حتى موعد العودة بعد رمضان.

يذكر أن عدد معلمي ومعلمات المدارس الأهلية السعوديين يبلغ 30 ألفا على مستوى المملكة أغلبهم من المعلمات، فيما يبلغ عدد الإداريين والإداريات 4000 أمامهم خياران، إما العمل حتى بداية شهر رمضان ثم التمتع بالإجازة السنوية

البالغة 30 يوما، والعودة نهاية الشهر حتى يحصلوا على راتب كامل أو أن يأخذوا إجازتهم ثم يطالبوا بإجازات استثنائية لمدة شهرين دون راتب يوافق عليها صاحب العمل.

# نجران.. تبرئة "السائق" في قضية اختفاء زوجة وابنتها

# تغيبا قبل عام وثمانية أشهر ودلائل على انتقالهما إلى جدة

المصدر: صحيفة الوطن الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=151582&CategoryID=3

نجران: سلمان آل مقرح

بعد عام وثمانية أشهر على اختفاء أم وابنتها ذات الـ 13 عاما في نجران، والتي شغلت الرأي العام، وانفردت "الوطن" بنشر تفاصيل القضية، برأت المحكمة الجزئية بنجران الثلاثاء الماضي سائق السيارة الأجرة والذي اتهمه المواطن جابر الفيفي زوج المختفية بنقل زوجته وابنته من نجران إلى جدة مرورا بمحافظة محايل عسير، وبعدها سلمهما لشقيقه الذي أوصلهما بدوره إلى محافظة جدة.

وقال المواطن جابر الفيفي لـ"الوطن" أمس إن "قاضيا بالمكتب الخامس بالمحكمة الجزئية بنجران برأ السائق صاحب سيارة الأجرة الذي قام بإيصال زوجتي وابنتي من نجران إلى محافظة محايل عسير، بدعوى نقص الأدلة، وعدم اعتراف السائق بشيء".

وأكد مجددا أن السائق له يد في القضية بالاشتراك مع عدد من العمالة من الجنسية الإثيوبية، وعاملة منزلية كانت تعمل معهم، والموقوفة حاليا بسجن نجران على ذمة القضية".

وأضاف الفيفي أنه سيقدم اعتراضا على الحكم، ويطالب بإعادة التحقيق، وإظهار الحقيقة، مشيرا إلى أنه يعيش مع أطفاله في حالة صعبة، نظير اختفاء زوجته وابنته.

وحول السائق الآخر الذي ذكرت أوراق القضية أنه نقل الزوجة والابنة من محايل إلى جدة، قال "تم التحقيق معه في جدة، لكن لم أبلغ بشيء عن ذلك، ونظرا لظروفي الخاصة، وحرصا على عدم ترك أطفالي لوحدهم بنجران، لا أستطيع الذهاب لجدة لمتابعة الموضوع".

وناشد الفيفي الجهات المعنية بتسريع وتيرة البحث عن زوجته وابنته، وإعادة التحقيق مع سائقي الأجرة، والعاملة المنزلية، وتتبع خيوط الجريمة، وكشف شخصية "المحرم" الذي قيل إنه كان مع الزوجة المختفية وابنته في رحلتهم من نجران إلى جدة مرورا بمحايل، مبديا ثقته الكبيرة في أن الجهات الأمنية قادرة على إظهار الحقيقة. وتعود تفاصيل القضية عندما اختفت أم وابنتها من نجران قبل عام وثمانية أشهر في نجران، ولا يزال البحث عنهما جاريا منذ ذلك الوقت، وزعم الأب أن أشخاصا هجموا على منزله، وأخذوا زوجته وابنته القاصر، وحبسوا بقية الأطفال في إحدى غرف المنزل، وعندما عاد في اليوم التالي، أخبره أطفاله بالقصة فأبلغ شرطة الفيصلية.

# هيئة التحقيق تكشف عن تأخر تنفيذ799 مشروعاً حكومياً

# الجلي: نتحرك للرقابة الإلكترونية على أداء الأجهزة

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
رابط الخبر

بسام بادويلان - جدة
كشفت هيئة التحقيق والرقابة عن وجود 799 مشروعا حكوميا متأخر تنفيذه خلال العام المالي 1434/1433هـ، منها 508 مشروعا تم إنهاء عقودها، و 91 لم تنقض عقودها بعد .
وأوضح مدير عام المتابعة والبحوث في الهيئة عبدالعزيز بن محمد المجلي أن إجمالي عدد المشروعات التي تم ترسيتها خلال ذات الفترة 3064 مشروعا من ضمن 3845 مشروعات تم اعتمادها بقيمة مخصصة تزيد عن 249 مليار ريال.
وبين ان الهيئة تطبق خطة مستقبلية في الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية، حيث تقوم بتطوير البرامج الرقابية وفقا للخطة المستقبلية في الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية، تتم بناء على ما يستجد في الأنظمة ، والتعليمات، تتوفر متى ما وجدت تعليمات أو استحدثت الأنظمة، فيتم تطوير وتحديث البرامج الرقابية.
وحول ما يتعلق بمتابعة المشروعات الحكومية،اكد انه يستند إلى الأمر السامي الكريم رقم 6061/ م ب ، بتاريخ 1432/9/1 هـ الذي أسند إلى الهيئة متابعة تعثر المشروعات الحكومية.
والمح المجلى الى عزم هيئة الرقابة والتحقيق تفعيل الرقابة الإلكترونية على المشروعات وأداء الأجهزة الحكومية بعد استكمال تطبيقات الحكومة الإلكترونية في التعاملات.
يذكر أن الهيئة وفروعها تابعت 1586 مشروعا حكوميا متعثرا خلال العام 1433/1432هـ، بقيمة تقرب إلى 11 مليارًا تقريبا.

# أب يعيش معاناة مع إعاقة توائمه الثلاثة

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/87064.html

فهيد الرشيدي - الجبيل
يعيش المواطن محمد مهدي القحطاني معاناة بسبب مرض أبنائه التوائم الثلاثة والتي بدأت بعد ستة أشهر من ولادتهم المبكرة، تسببت لهم بنقص في الأكسجين وتشنجات عصبية وعضلية .
ويروي والد الأطفال قصة معاناته لـ «اليوم» فيقول : « إن أطفاله بحاجة إلى العلاج بالأكسجين المكثف، والذي لا يوجد إلا في مستشفى القوات المسلحة بقاعدة الملك عبد العزيز البحرية في محافظة الجبيل، حيث إنه يسكن في وادي الدواسر بحكم عمله هناك.
وأوضح القحطاني أن معاناته بدأت مع أبنائه بعد ستة أشهر من ولادتهم المبكرة، والتي تسببت لهم بنقص في الأكسجين وتشنج بالأعصاب والعضلات ،حيث قام بمراجعة مدينة الأمير سلطان للخدمات الإنسانية بالرياض، والعديد من المستشفيات لعلاجهم ولكن كانت الفائدة ونتيجة العلاج بطيئة ، و نصحه الأطباء المختصون بعلاج أبنائه بالأكسجين المكثف، لما له من تأثير بنسبة عالية بالشفاء إن شاء الله.

وأضاف أيضاً «أتمنى إدخال أطفالي الثلاثة المستشفى في وقت واحد نظراً لظروف عملي وبعدي عن مدينة الجبيل بمسافة ١٢٠٠كم ، فلا تحرموا هؤلاء الأبناء من مساعدتكم لعلها تكون بإذن الله سببا في تعافيهم وأن يكونون أبناء أصحاء.

وناشد المواطن محمد مهدي القحطاني المسؤولين ، وصاحبي الصلاحية والقدرة على مساعدة أبنائه التوائم الثلاثة المعاقين البالغين من العمر ثلاث سنوات وخمسة أشهر سرعة نقل أبنائه بأقرب وقت حيث إن التأخر في تلقيهم العلاج اللازم قد يتسبب -لا سمح الله- في تدهور حالتهم الصحية ، أو عدم فاعلية العلاج وهذا ما تثبته جميع تقاريرهم الطبية والاشاعة المقطعية لكل واحد منهم.

وختاما تمنى شفاء أبنائه وهم ولدان «مهدي،نواف» وبنت «نوف»، وان يراهم مثل بقية الأطفال يتمتعون بحياتهم الطبيعية،ويمارسون هواياتهم ، ويتمتعون بالصحة التي هي نعمة من الله سبحانه وتعالى، يجب أن نشكره عليها آناء الليل وأطراف النهار.

# استغرب توضيح الشؤون الاجتماعية عن حالة فيصل الوقداني:

# وفاة 3 أطفال معنفين في الرياض خلال أقل من عام

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130703/Con20130703616827.htm

نواف عافت (الرياض)

كشف الدكتور مشهور الوقداني استشاري الطب الشرعي ورئيس فريق الحماية من العنف في صحة الرياض عن استقبال الطب الشرعي ثلاث حالات وفاة لأطفال نتيجة تعرضهم للعنف والتعذيب خلال أقل من عام، مؤكدا أن التعذيب غالبا ما يكون نتيجة للتفكك الأسري والإهمال.

وأوضح أن آخر حالة وصلت للطب الشرعي قبل أسابيع كانت للطفل فيصل الذي عذب حتى الموت على يد الشخص الذي تسلمه من الشؤون الاجتماعية، حيث تعرض لإصابات بليغة للغاية حتى أن أطباء مستشفى الإيمان ذهلوا من التعذيب الذي تلقاه، وأخبروا لجنة الحماية فور وصوله، لافتا إلى أنه طفل يتيم ومجهول النسب.

وبين أنهم قاموا بفحص الطفل بعد وفاته، ووجدوا عليه حرقا في منطقة حساسة، وفوجئوا بشدة الإصابات التي ظهرت على الجثة، مشيرا إلى أن الجهات الأمنية قامت بضبط أدوات التعذيب التي عثر عليها في مسرح الوفاة.

وأضاف أن فريق الحماية من العنف في «صحة الرياض» يملك فرقا في جميع المستشفيات تقوم بفحص الحالات المصابة والمتوفاة، من أجل التأكد من عدم وجود شبهة في الوفاة أو الإصابة، وفي حالة ثبوت وجود شبهة يتم إبلاغ الشرطة، وبالتعاون مع الطب الشرعي يتم تحديد الأسباب وكشف ملابسات الحادث.

وطالب الوقداني بعدم تسليم الطفل إلى الأسرة الحاضنة، إلا بعد إجراء اختبارات نفسية واجتماعية للأب والأم الحاضنين من أجل الاطمئنان على صحة الطفل، ودرجة الرعاية التي يتلقاها.

واستغرب الوقداني ما جاء في توضيح الشؤون الاجتماعية بأن الطفل فيصل اندمج خلال ثلاثة أشهر رغم أنه مصاب بالتبول اللا إرادي، أي أنه سلم للمتبني دون أن يعالج طبيا أو نفسيا، وقال ينطبق عليهم قول العرب «المستجير بعمرو عند كربته .. كالمستجير من الرمضاء بالنار».

# بعد الارتفاع المتواصل في درجات الحرارة

# بدء تطبيق قرار منع العمل في الظهيرة

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130703/Con20130703617008.htm

عبد العزيز المعيرفي (المدينة المنورة)
أوضح مكتب العمل بالمدينة المنورة أن القرار الوزاري القاضي بمنع العمل تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشرة ظهرا وحتى الثالثة مساء خلال الفترة من الأول من شهر يوليو إلى نهاية شهر أغسطس من كل عام، قد تم البدء في تطبيقه فعليا أمس الأول بداية شهر يوليو.
وبين لـ«عكاظ» مدير مكتب العمل عواد الحازمي، أن ذلك جاء حرصا على سلامة العاملين من تعرضهم لأشعة الشمس وخاصة مع ما تشهده المدينة المنورة من ارتفاعات لدرجات الحرارة، مشيرا إلى أن هناك جولات ميدانية من قبل مكتب العمل لمتابعة تنفيذ القرار. من جهتها وبعد أن تراوحت درجات الحرارة في المدينة المنورة ما بين 43 و44 درجة مئوية خلال الأيام الماضية، أظهرت توقعات الأرصاد الجوية عن تزايد في درجات الحرارة خلال الأيام المقبلة، حيث يتوقع بمشيئة الله بأن ترتفع درجات الحرارة أيام الأربعاء والخميس لتتجاوز الـ 45 درجة مئوية، في حين أنها قد تتجاوز الـ 46 درجة مئوية مع عطلة نهاية الأسبوع. وحذرت التوقعات التي أطلقتها هيئة الأرصاد سكان المدينة المنورة وزوارها من خطر التعرض المباشر والطويل لأشعة الشمس خلال الأيام القادمة، خاصة خلال فترة الظهيرة و العصر، كما دعت كافة الجهات المعنية إلى الالتزام بالتعليمات الخاصة بعدم تشغيل العمال تحت الشمس المكشوفة ما بين الساعة 12 و3 ظهرا.

# الاشتراك 2٪ مناصفة بين المستفيد وصاحب العمل ويتوقف ببلوغ الـ 60 عاماً

# عكاظ تنشر تفاصيل نظام التعطل عن العمل

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130703/Con20130703616833.htm

فارس القحطاني (الرياض)
يطبق نظام التأمين ضد العطل عن العمل بصورة إلزامية على جميع العمال السعوديين دون أي تمييز في الجنس، ويشترط أن يكون سن العامل عند بدء تطبيق النظام عليه دون التاسعة والخمسين.
وجاء في المادة الثالثة للنظام الذي وافق عليه مجلس الشورى أمس الأول، أنه إذا بلغ المشترك الذي على رأس العمل سن الستين يوقف اشتراكه في النظام.
ويشترط لتطبيق النظام وفقا لحكم الفقرة الأولى أن يكون العامل يعمل بموجب عقد عمل لمصلحة صاحب عمل أو أكثر مهما كانت مدة العقد أو طبيعته أو شكله، ومهما كان مبلغ الأجر المدفوع أو نوعه، وأن يكون أداء العمل بصورة رئيسية

داخل المملكة، أو أن يكون أداء العمل خارج المملكة لحساب صاحب عمل مقره الرئيس داخل المملكة، ويجوز بقرار من وزير العمل بناء على موافقة مجلس الإدارة إتخاذ تدابير تهدف إلى أن يشمل هذا النظام مواطنين من غير الفئات المنصوص عليها في المادة الثالثة.
وبينت إحدى مواد النظام أنه يستثنى الفئات التالية:
أ ـ موظفو الدولة المدنيون وأفراد القوات المسلحة والشرطة الذين يتمتعون بأنظمة معاشات التقاعد الخاصة بموظفي الدولة المدنيين والعسكريين.
ب ـ العمال الذين يعملون بالأعمال الزراعية أو الرعي.
ووفق المادة السادسة يلتزم أصحاب العمل بتطبيق هذا النظام واللائحة، ويبدأ التطبيق من اليوم الذي تكتمل فيه الشروط المنصوص عليها في النظام واللائحة، وتحدد اللائحة طريقة التسجيل في المؤسسة لك من أصحاب العمل والمشتركين الخاضعين للنظام.
وجاء في المادة السابعة أن تقوم المؤسسة بالتنسيق مع الوزارة لتطبيق هذا النظام وتنفيذ أحكامه بمراعاة : أن تتولى المؤسسة الاختصاصات التالية: تسجيل المشتركين وتحصيل الإشتراكات، دفع التعويض للمستفيدين، إدارة واستثمار الحساب المنصوص عليه في المادة (9) من النظام.
وتشكل بقرار من وزير العمل لجنة من ممثلين عن الوزارة والمؤسسة تتولى مهمة التنسيق بين الجهتين في شأن تنفيذ أحكام هذا النظام وتحدد اللائحة القواعد التي تنظم عمل اللجنة.
ويحدد الإشتراك في النظام بنسبة 2% من الأجر الخاضع للاشتراك على النحو التالي:
أ ـ يدفع صاحب العمل 1% شهريا.
ب ـ يدفع المشترك 1% شهريا.
ووفق النظام يحق للمشترك الحصول على التعويض المنصوص عليه إذا توفرت لديه الشروط التالية:
ـ المدد المحددة في المادة السابعة عشرة.
ـ أن يكون سعودي الجنسية.
ـ ألا يكون مفصولا من العمل بسبب راجع إليه.
ـ ألا يكون له دخل من عمل أو نشاط خاص.
ـ ألا يكون ترك العمل بمحض إرادته.
ـ ألا يكون قد بلغ سن الستين.
ـ التسجيل في الوزارة.
ـ الخضوع للتدريب وفق ما تحدده الوزارة.
ـ التقيد بالتعليمات والتوجيهات الصادرة من الوزارة.
ويصرف التعويض المنصوص عليه في هذا النظام بواقع 60% من متوسط الأجور الشهرية الخاضعة للإشتراك في عن كل شهر من الأشهر الثلاثة الأولى وبواقع 50% من هذا المتوسط عن كل شهر يزيد على ذلك.
ويبلغ الحد الأعلى لمبلغ التعويض 9 آلاف ريال عن كل شهر من الأشهر الثلاثة الأولى و 7500 ريال عن كل شهر يزيد على ذلك.
وإذا قل مقدار التعويض المنصوص عليه عن مقدار إعانة البحث عن عمل ـ المقرر نظاما ـ فإنه يزداد ليكون مساويا لذلك الحد على ألا يتجاوز التعويض 100% من متوسط الأجور الشهرية الخاضعة للنظام.
يوقف صرف التعويض للمستفيد بشكل فوري في أي من الحالات التالية:
أ ـ الوفاة.
ب ـ إذا كان له دخل شهري من عمل.
ج ـ إذا أصبح غير قادر على العمل.
د ـ إذا لم يعد مسجلا لدى الوزارة.
و ـ إذا لم يلتزم بالتدريب دون مسوغ مقبول.
ز ـ إذا لم يتقيد بالتعليمات والتوجيهات التي تصدرها الوزارة.
ح ـ إذا غادر المملكة.
ط ـ إذا بلغ سنه الستين وكان مستحقا لمعاش بموجب نظام التأمينات الاجتماعية.

ي ـ زوال أي شرط من شروط الاستحقاق الأخرى المنصوص عليها في المادة التاسعة من النظام.
إذا أوقف صرف التعويض في أي من الحالات المحددة ثم زال المانع الذي أوقف الصرف بمقتضاه، فيستأنف الصرف من أول الشهر التالي لتاريخ إشعار الوزارة بذلك، بشرط أن يكون هذا الإشعار خلال ثلاثة أشهر من تاريخ زوال ذلك المنع.
يحق للمستفيد الجمع بين التعويض المنصوص عليه في هذا النظام وبين المعاشات المستحقة له كفرد من أفراد العائلة عن فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية.
ويقصد بمتوسط الأجور الشهرية جزء من 24 جزءا من مجموع الأجور الخاضعة للاشتراك طوال الـ 24 شهرا من مدة الإشتراك.
يفرض على صاحب العمل الذي لا يتقيد بأي حكم من أحكام النظام ولوائحه التنفيذية غرامة لا تزيد على 5 آلاف ريال، ويضاعف هذا الحد في حالة العودة، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال المشتركين الذين ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر، على ألا يزيد مجموع الغرامات المفروضة في كل مرة على 5 آلاف ريال مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يقررها نظام آخر، فإن كل شخص يقدم متعمدا بيانات غير صحيحة بغرض إفادة غيره من التعويضات بغير وجه حق ، تفرض عليه غرامة لا تزيد على ألفي ريال ويضاعف هذا الحد في حالة العودة.
ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يقررها نظام آخر، يفرض على الشخص الذي يقدم بيانات غير صحيحة بغرض الاستفادة من التعويضات التي دفعتها له دون وجه حق، إضافة إلى إلزامه برد ما تم دفعه من تلك التعويضات.
كل اتفاق أو تسوية تخالف أحكام النظام وتصدر ممن يشملهم، تعد باطلة إذا كان من شأنها أن تضر بحقوق المشتركين أو تحملهم التزامات إضافية.

# الهيئة تدرب 50 مسؤولاً ميدانياً على الضبط الجنائي وحقوق المتهم

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130703/Con20130703616821.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
تختتم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اليوم الأربعاء الدورات التخصصية لرؤساء الهيئات والآمرين المناوبين ورؤساء المراكز بمنطقة عسير ومحافظة الطائف.
وقد شملت هذه الدورات التي نظمتها الإدارة العامة للتطوير الإداري بالرئاسة دورة بعنوان (السلطات العادية والاستثنائية لرجل الضبط الجنائي) نفذت بفرع الرئاسة العامة بمنطقة عسير، وأخرى بعنوان (حقوق المتهم وضماناته)، استهدفت منسوبي الهيئة في محافظة الطائف، واستمرت الدورتان خمسة أيام بمشاركة 50 متدرباً.
وقد ناقشت الدورة الأولى عدداً من المحاور تمثلت في سلطة الضبط الجنائي، إجراءات الاستدلال، إجراءات التلبس، إجراءات الندب، وأصول محاضر الاستدلال، فيما تناولت الثانية عدة محاور أبرزها مصادر حقوق المتهم وضماناته، حقوق المتهم أثناء مرحلة التحقيق، ضمانات المتهم الخاصة بالحق والحرية، ضمانات المتهم الخاصة بالحق في الخصوصية، والجزاءات المترتبة على عدم احترام حقوق المتهم.
يذكر أن هذه الدورات تقام بمتابعة واهتمام الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ للرقي بالأداء الميداني ورفع كفاءة العاملين في الميدان.

# استفتاء نزاهة 57 في المئة يواجهون معوقات عند تقديم بلاغات عن الفساد

المصدر: صحيفة الحياة الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/529074

الرياض - عبدالعزيز العطر

كشف استفتاء جديد على موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أخيراً عن مواجهة 57 في المئة من المشاركين في الاستفتاء معوقات عند تقديم البلاغات للهيئة التي لا يتجاوز عمرها عامين.

وأوضح استفتاء «نزاهة» أن المعوقات تواجه المشاركين عند تقديم البلاغات كافة، مبينة أن 32.4 في المئة من إجمالي 108 أشخاص شاركوا في التصويت أكدوا أنهم لا يواجهون معوقات.

وطرحت «نزاهة» على موقعها الإلكتروني سؤالاً مفاده «عند تقديمك بلاغاً عن أي لون من ألوان الفساد هل واجهتك معوقات؟»، وجاءت نسبة التصويت على هذا السؤال بأن 10 في المئة من المصوتين يواجهون معوقات «أحياناً» عند تقديم بلاغات عن الفساد.

وفي استفتاء آخر عن توقعات الجمهور المستقبلية عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، رأى 30 في المئة من إجمالي 208 أشخاص شاركوا في التصويت، أن الهيئة ستكون «غير فاعلة» في المستقبل، فيما أقرّ 16 في المئة من المصوّتين بمحدودية فاعلية «نزاهة»، بينما توقع 52 في المئة أن الهيئة ستكون أكثر فاعلية مستقبلاً.

وفي السياق نفسه، شددت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على أن عقد الاجتماعات واللقاءات المتكررة من دون تخطيط مسبق أو لغير هدف محدد يعد مضيعة للوقت، واستنزافاً للجهود، مشيرة إلى أن الوقت ليس ملكاً للمديرين والموظفين، وأن للجمهور حقاً في ذلك.

وذكرت الهيئة في كتيب بعنوان «رسالتنا إليك 2» وجهته إلى «المديرين: قيم وتوجيهات» (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن اتخاذ القرارات المفاجئة من دون إعداد دراسات ومعرفة مدى تأثيرها في المؤسسات يعد مؤشراً إلى وجود خلل إداري بها. مشيرة إلى أن تراكم الأوراق على مكاتب الموظفين ومديريهم لا يعكس كثرة العمل وإنما يعكس سوءاً في تنظيمهم الإداري.

وقالت إن إسناد المناصب القيادية داخل المؤسسة لغير المؤهلين أو التردد وعدم القدرة على إعفائهم يعدان شكلاً من أشكال التمييز في المعاملة، ولوناً من ألوان الفساد الإداري، الموجبة لمحاربتها والقضاء عليها.

وأشارت إلى أن الوقوع في الهفوات الإدارية اليسيرة غير المقصودة يتيح الفرصة للمدير لمراجعة أدائه وتقويمه وتصحيح أوضاعه، والسير بالمؤسسة في الاتجاه الصحيح الذي يقودها إلى النجاح.

وشددت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على أن العقوبات الإدارية أياً كان نوعها لوماً أو إنذاراً أو حسماً أو غيرها من صور العقوبات المقررة نظاماً، تقوّم سلوك الموظفين وتكون رادعة لهم، وعظة لغيرهم. داعية المديرين إلى عدم التردد في اتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة متى ما توافرت مسبباتها.

وأضافت أنه «لا يمكن أن تستقيم أية مؤسسة من المؤسسات من دون رقابة أو متابعة، والرقابة في أبسط تعريفاتها تعني الملاحظة، وتقويم الأشياء بواسطة فرد أو أفراد للتأكد من سلامة تطبيق اللوائح والأنظمة والتعليمات، فلا يغيب هذا المفهوم عن ذهنك في ممارساتك الإدارية».

وقالت إن المخالفات الموثقة بالأدلة والبراهين، والتدرج في إيقاع العقوبات يحفظان حق المؤسسة، ويعززان من هيبتها وقوتها، والثقة بأنظمتها ولوائحها، فلتحرص على مراعاة ذلك.

# 4854موظفاً سعودياً في دول الخليج و1413 خليجياً يعملون في المملكة

المصدر: صحيفة الحياة الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/529234

جدة - أبكر الشريف
سجلت أعداد السعوديين العاملين في دول الخليج، المسجلين رسمياً لدى مؤسسة التقاعد والتأمينات الاجتماعية، رقماً جديداً العام الماضي، إذ بلغت 4854 موظفاً سعودياً في الدول الست، يعمل 3191 منهم في القطاع الحكومي. ويعمل 2825 منهم في الكويت، و 210 في الإمارات، و 123 في قطر، و 23 في البحرين، و 10 موظفين سعوديين يعملون في عُمان. ويعمل نحو 1663 سعودياً، مسجلين رسمياً، في القطاع الخاص الخليجي، بحسب إحصاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، 1169 منهم في الكويت، و 222 في البحرين، و 119 في قطر، و 114 في الإمارات، و 39 في عمان.ت
في المقابل، يقل عدد الخليجيين الذين يعملون في السعودية عن مجمل السعوديين العاملين في دول الخليج، إذ بلغ عدد الخليجيين في السعودية نحو 1413 خليجياً معظمهم من الكويت، بواقع 721 كويتياً، و 501 بحريني، و 150 عمانياً، و18 قطرياً، يعملون لدى القطاع الخاص السعودي.
ويشير تقرير عن حركة التنقل بين البلدان الخليجية (اطلعت عليه «الحياة»)، أن نحو أربعة ملايين ونصف المليون خليجي زاروا السعودية عام 2011، فيما كان عدد الخليجيين الذين زاروا البحرين في الفترة نفسها نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون خليجي، أكثر من ثلاثة أرباعهم سعوديون. ويمتلك 16678 سعودياً عقارات في دول مجلس التعاون، 8876 منهم في الإمارات، و 3364 في الكويت، بينما يصل عدد الخليجيين الذين يتملكون منازل في دول المجلس إلى أكثر من 93 ألف مواطن، غالبيتهم من الكويت.

# مُروِّج تائب: عدم احتواء المُفرَج عنه يُعيده لضلاله..
# ووسائل التواصل سهَّلت الاتصال بين المُروِّجين

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/03/884173

الرياض – فهد الجهني
أكد مروِّج تائب (تحتفظ «الشرق» باسمه) أن وسائل التواصل الاجتماعي سهلت على المروجين ومتعاطي المخدرات، فبضغطة زر يستطيعون إرسال صور المخدرات، ليتم بين الطرفين البيع والشراء.
وأشار إلى أن معظم المروجين يعودون لضلالهم بعد الخروج من السجن نتيجة عدم احتوائهم وتقبلهم من قِبل المجتمع، حيث تكون المخدرات بمثابة الطريق السهل الذي يجنون منه الربح الوفير. يتحدث عن حياته ويقول «تزوجت مسياراً، وبعد ستة أشهر حصل خلاف بيني وبين أهل زوجتي، وصل بنا الأمر إلى دخول المحاكم»، مشيراً إلى أن مصدر دخله

الذي يعتمد عليه من عشر سنوات انقطع بعد أن تم فصله، وبدلاً من أن يبحث عن مصدر رزق جديد، اتجه إلى ترويج «القات» وتهريبه من جازان إلى جدة.

ندمتُ أشد الندم

وقال «ما بُني على باطل فهو باطل، فقد ندمت أشد الندم، وقضيت من عمري خمس سنوات داخل السجن، أصبح المجتمع ينظر لي بازدراء، رغم أني عزمت على التوبة قبل خروجي من السجن، وفعلت ذلك، ولكن الناس لم يرحموني، ولم يغفروا لي ماضيّ الأسود، وأرى أن يتم احتواء التائب بعد خروجه من السجن، كي لا يعاود فعلته، حيث إن كثيراً من المروجين يعودون لماضيهم، كونهم لم يجدوا وظائف، فقد حُرموا من العمل، وفقدوا ثقة الناس، فطريق المخدرات هو الأسهل لهم دائماً، خاصة حين يكون إلى جانبهم فقط أصدقاء السوء، الذين يجرُّونهم للضلال من جديد».

وسائل التواصل

وبيَّن أن وسائل التواصل الحديثة تسهل على المروجين كثيراً، حيث يتم عبرها إرسال صور عينات المخدرات الجديدة، فيرسلها المروج إلى المتعاطي، فإن أعجبته يتم الطلب، ويحدد الكمية التي يريدها، ويتم توصيلها إليه. مشيراً إلى أن هناك تعاوناً بين المروجين والعمالة الأجنبية في محلات الميكانيكة، ويتم إخفاء المخدرات في شنطة السيارة، أو في أماكن معينة من أبواب السيارة، وقال إن طريقة الإخفاء داخل السيارة بطرق متعددة وأماكن معينة سواء في الأبواب أو الشنطة أو عمل أماكن معينة.

نقاط التفتيش

وأشار إلى أنه يواجه إحراجاً كبيراً عند نقاط التفتيش، حيث يظهر لديهم أن له سابقة، ما يجعلهم يوقفونه ويفتشونه بدقة، وكذلك عند تقديمه على أي وظيفة، ما يدفع صاحب العمل لرفضه والخوف منه، وقال «يُفترض أن لا يتم الكشف عن وجود سابقة للخارج من السجن في أي مكان يتجه إليه، ليستطيع التأقلم مع مجتمعه، ولا يواجه استفزاز وسخرية بعض منهم، حيث يخرج السجين باحثاً عن حياة أفضل في الغالب، ولكن تعامل المجتمع معه يعيده لما كان عليه». وبيَّن أنه يتمنى لو يحظى بوظيفة تسدّ رمقه، ولا تجعله يحتاج لأحد.

# راتب الخادمة يقفز إلى ستة آلاف ريال والسماسرة يعتمدون رسائل الجوال والواتساب لتسويقهن

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/03/884255

الدمام – ياسمين آل محمود

قفز راتب الخادمة المنزلية إلى ستة آلاف ريال في شهر رمضان، وذلك لبعض الجنسيات المرغوبة من جانب الأسر السعودية، فيما بلغ أقل راتب لبعض الجنسيات الأخرى 3500 ريال. وأكد سماسرة تشغيل العاملات المنزليات أنهم استعدوا للموسم الرمضاني لسد زيادة الطلب عليهن خلال الشهر الفضيل، معلنين أنهم يعتمدون على رسائل الجوال والواتساب في تعاملاتهم مع العملاء، لعدم الكشف عن عناوينهم. وفيما أكد بعضهم أن حجوزات الخادمات لديهم اكتملت قبل ثلاثة أشهر من الآن، ولم يعد لديهم إلا تأجير الخادمات بنظام الساعات، أعلن آخرون أن الأسعار تضاعفت أكثر من 130% بسبب زيادة الطلب عليهن، في الوقت نفسه، ولوحت إدارة ترحيل الوافدين في المنطقة الشرقية بعقوبات رادعة تنتظر العاملين في سوق تأجير العمالة المنزلية، تصل إلى السجن خمس سنوات، ودفع غرامات تصل إلى مائة ألف ريال.

وأكدت «أم حيدر» (سمسارة) حجز جميع عاملاتها قبل شهرين من الآن، مضيفة أن ما يتوفر لديها الآن تأجير عاملات من سيرلانكا بنظام الساعة، نظراً لازدحام جدول المواعيد، مبينة أن الساعة تصل إلى عشرين ريالاً. وتوقع السمسار «أبو لارا» أن تصل إليه دفعة جديدة من العاملات المنزليات الإثيوبيات والنيباليات قبل شهر رمضان، موضحاً أن «هناك

عدة خيارات للتأجير، سواء باليوم الذي يصل إلى 300 ريال، أو الأسبوع بـ 1500 ريال، أو الشهر بـ 6000 ريال لبعض الجنسيات المرغوبة، بشرط الدفع مقدماً، مع ضمان توفر البديل في حال لم تعجب الزبون. وأشار إلى أن الخادمة قد لا تتقن الطبخ، ولكنها حتماً تجيد كافة الأشغال المنزلية من غسيل وكي وترتيب المنزل، مشترطاً على زبائنه إرسال رسالة نصية بالطلب والعنوان على جواله قبل تاريخ 26 شعبان، حتى يستطيع توفير العاملات المنزليات، مطمئناً عملاءه أن «الخادمات لدي لا يسعين للهرب، لأنهن يُمنحن راتباً مضاعفاً، وإذا حدث، وهربت الخادمة، نعوّض العميل بأخرى أو بإعادة ما دفعه من أموال». وقالت إحدى المسؤولات عن تأجير العاملات المنزليات، وتدعى «خضراء أم حسن» إن الأسعار كانت في السابق 1500 ريال للشهر، ولكنها أصبحت اليوم 3500 ريال لبعض الجنسيات التي تقع في ذيل القائمة بحسب الأفضلية، وأضافت أن الخادمة لابد أن تتمتع بإجازة أسبوعية، وختمت حديثها بضرورة إرسال الطلب برسالة «واتسأب» يشرح تفاصيل الطلب والمدة والموقع، حيث إنها لا تفصح عن مكان سكنها، وتكتفي بإرسال الخادمة للمنزل المذكور عن طريق سيارة أجرة.

ويقول أبو عبدالله (صاحب مكتب استقدام) إن العائلات استأجرت العاملات منذ ثلاثة أشهر، مبيناً أن الجنسية الإندونيسية هي الأعلى طلباً كونها ملمة بأطباق المطبخ السعودي ولندرتها في سوق العمل بسبب الأزمة التي مازالت قائمة. وأضاف أن «هناك أسراً تقدمت بطلب استقدام بعقود سنوية بعد فتح باب الاستقدام من الفلبين، ولكنهم اشترطوا الحصول عليها قبل دخول شهر رمضان»، مستدركاً أن «ذلك مستحيل حيث إن المعاملة تستغرق أربعة أشهر أو أكثر». وامتنعت حكمت (سمسارة) من الحديث لـ»الشرق» قائلة للمحررة التي ادعت أنها عميلة «من وين جبتي رقمي، خلاص ماعندي شغالات».

تأسيس لجنة للعمالة الوافدة لدراسة ظاهرة تأجير الخادمات

كشف رئيس لجنة الاستقدام في المنطقة الشرقية محمد المحمدي أن وزارة العمل قامت بتأسيس لجنة للعمالة الوافدة، لمناقشة أسباب ظاهرة تأجير العمالة المنزلية التي تتكرر سنوياً في مثل هذا التوقيت من كل عام. وأكد مدير إدارة ترحيل الوافدين في المنطقة الشرقية، المقدم ناصر الدوسري أن «المتاجر بالخدم يعرض نفسه للعقوبة المنصوصة في النظام، التي تُبحث من خلال لجنة مختصة»، مبيناً أن «العقوبة تشتمل على غرامات مالية تصل إلى 100 ألف ريال، والسجن لمدة تتروح بين سنتين وخمس سنوات. وشدد على ضرورة عدم التعامل مع سماسرة الخادمات باعتبارهم مخالفين لنظام العمل والعمال مما يستوجب العقاب». ورفض رئيس لجنة الاستقدام سعد البداح التجاوب مع أسئلة «الشرق» وتعذر بكونه يقضي إجازته السنوية خارج البلاد.

يُذكر أن حجم إنفاق الأسر السعودية على العاملات المنزليات يقدر بنحو 21 مليار ريال سنوياً، إذ يبلغ عدد خدم المنازل في السعودية قرابة مليون خادم وخادمة، بمن فيهم الخادمات المنزليات وعمال الطبخ و(القهوجية) والسائقون، وكل من يعمل في الخدمة المنزلية بحسب تقرير مجلس الغرف السعودية الصادر أخيراً.

# المساواة في القروض العقارية.. تأسيسٌ للتكافؤ في الفرص بين الرجل والمرأة

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/03/884133

الرياض – محمد العوني

آل مشيط: اختلاف الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المملكة وراء التوصية.

نقلنا رأي المجتمع.. والشريعة لم تفرق في الذمة المالية بين الرجل والمرأة.

نأمل أن تأخذ التوصية طريقها للتنفيذ قريباً لتأخذ الراغبات دورهن على قوائم الصندوق.

الأنصاري: التوصية لن تؤخر قروض الصندوق العقاري.. والقوائم الحالية غالبيتها من النساء.

باعجاجة: ستحرك ركود السوق ويكثر الطلب على شراء العقارات.
اليحيى: لا بد من دخول البنوك التجارية لدعم خدمات الصندوق وتوفير فرص أكبر للمستفيدين.
كشفت عضو مجلس الشورى الدكتورة منى آل مشيط تفاصيل توصية «المساواة بين الجنسين في القروض العقارية» التي نالت تأييد المجلس وتبنتها لجنة الشؤون المالية، وقالت: «في البداية رفضت التوصية من قبل اللجنة، بحجة أن الصندوق يهدف إلى الأسرة، ثم ورد ردٌ آخر من اللجنة، ينص على دمج التوصية مع أخرى لتحديث شروط الاستحقاق وفق معايير تعطي الأولوية للأكثر احتياجاً للسكن دون اعتبار للجنس، موضحةً أن هذه التوصية لم تحدد معايير للحاجة (ما هو تعريف الأكثر احتياجاً؟) إلا أننا نتفق مع اللجنة في مضمون تلك التوصية ونرغب جميعاً في إعادة النظر في جميع الشروط، فالشروط غير منطقية خاصة في الظروف الحديثة، ونريد أن نؤسس لفكرة حق التكافؤ في الفرص بين الرجل والمرأة، لتملُّك عقار عن طريق الصندوق، بعد تحديث الشروط لاختلاف الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمملكة، فكان اعتراضنا على التوصية التي وردتنا من اللجنة هو أن هناك 3 مفاهيم مختلفة يجب التمييز بينها وهي «الحاجة للسكن، والقوامة، والعدل بين الرجل والمرأة». مشيرة إلى أن التوصية التي جاءت من اللجنة ركزت على مفهوم الحاجة وهو يختلف عما جاء في توصيتنا.

قوامة الرجل

وبينت آل مشيط أنها تؤمن بقوامة الرجل الشرعية على الأسرة، إلا أنها ترى أيضا أن الظروف الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الواقعية اختلفت، فهي تحتم على كثير من النساء -خاصة في الطبقة المتوسطة- المساهمة في المصروف المنزلي، الذي هو شرعاً مسؤولية الرجل، وقالت: «ما يحدث أن القوامة أحياناً تكون نظرياً، فيصرف الرجل على توفير مسكن العمر(وفي هذه الحالة دفع أقساط القرض)، وتصرف المرأة على غير ذلك، مما ليس له أصل ثابت، وهو مسؤولية الرجل أساساً، لكي تعيش الأسرة، فينتهي بنا المطاف إلى أن يضع الرجل ماله في أصل ثابت، وتخرج المرأة (من المولد بلا حمص)،وقد ضاع مالها هباء منثوراً. ثم في حالات الطلاق المرتفعة في المملكة تخرج من غير أن يكون لها مسكن يؤويها، وفي حالة الترمل يكون لها (ثُمُن) المنزل إن كان لها ولد، هذا في أحسن الأحوال، إن لم يشاركها فيه زوجات أخريات،!! فكيف يمكن لمثل هذا المنزل أن يصون كرامتها ويوفر لها الأمان، سواء كانت صغيرة في السن أو كبيرة، وتبدأ هي والمطلقة مشوار العشرين عاماً مع صندوق التنمية العقاري بعد أن ضعفت، وقد تدفع من مرتبها التقاعدي، في المقابل يأخذ الرجل القرض في سن 24، وقد لا يتزوج».

تعديل الشروط

وتضيف آل مشيط: «لكل هذه الفروقات وغيرها أردنا أن تنص توصيتنا على تعديل الشروط السابقة للحصول على قرض من الصندوق التي تميز بين الرجل والمرأة، وذلك بأن تعطى المواطنة فرصة متكافئة مع المواطن للحصول على قرض الصندوق»، مبينةً أن التوصية تنقل حاجة ورأي المجتمع عامة والنساء خاصة، وأن الشريعة الإسلامية لم تفرق في الذمة المالية بين الرجل والمرأة، فللمرأة ذمة مالية منفصلة عن الرجل، ولها كامل التحكم في مالها، كما أن النظام الأساسي للحكم في مادته الثامنة ينص على أن أساس الحكم في المملكة العربية السعودية هو العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية.

مساواة المواطنة

وزادت: «في الواقع إن التوصية التي تبناها المجلس التي تنص على مساواة المواطنة بالمواطن في شروط الحصول على قرض من صندوق التنمية العقارية لها مدلولها الكبير الذي يمكن النظر له من جانبين رئيسين: الأول هو ما حظيت به المرأة السعودية وما حققته من إنجازات في ظل دعم ورعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله ومتَّعه بالصحة والعافية، والجانب الثاني أدرك زملائي وزميلاتي في المجلس أهمية حصول المواطنة السعودية على حقوقها أسوة بأخيها الرجل، وهذا أيضاً يعكس دور المجلس وتمثيله لأطياف وشرائح المجتمع بما يعزز روح المواطنة لدى الجميع».

عوامل أخرى

وأوضحت «أن الموضوع يتعلق بأحقية التقديم لصندوق التنمية العقارية للحصول على قرض، حيث تتجاوز فترة الانتظار حالياً العشر سنوات، كما أن هنالك من وصل له دور القرض بعد طول انتظار ولم يتمكن من الاستفادة من القرض إما لعدم توفر أرض أو لكون القرض لا يغطي إلا جزءاً محدوداً من التكلفة، وبالتالي من يستفيد من القرض رجلاً كان أو امرأة يحتاج إلى توفر عوامل أخرى للحصول على القرض، وما تم التصويت عليه هو مساواة الجنسين في شروط التقديم للحصول على القرض وهذه من البديهيات، إذاً ليس من المعقول ألا يمكن للمواطنة غير المتزوجة التقديم إلا بعد

سن الأربعين وتحصل على القرض ربما في الستين، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: أعمار أمتي بين الستين والسبعين». وتضيف: «فيما لو نُفِّذت التوصية لن تؤثر في دفع المجتمع للتفكك الأسري ولن يحدث أي نوع من التفكك الأسري، وإنما سوف يكون هناك ضمان لكرامة المرأة بدلاً من أن تكون عالة على غيرها ويساء معاملتها في حالة وفاة والديها». وحول القوائم الكبيرة والمتأخرة في الصندوق العقاري، التي قد تزيد لأضعاف، قالت: «الموضوع يتعلق بحق للمواطنة ولا يوجد مبرر مقنع لهضم حقها، وفي ظل الضوابط الجديدة لتسديد القروض وحسمها مباشرة من الراتب سوف يتيح ذلك استفادة عدد أكبر من المواطنين من القروض».

مدة التوصية

وحول المدة التي قد تستغرقها التوصية لحيز التنفيذ، قالت: «آمل أن تأخذ التوصية طريقها للتنفيذ قريباً، لكي يتاح للمواطنات الراغبات التقدم للحصول على قرض الفرصة لأخذ دورهن على قوائم الصندوق أسوة بإخوانهن الرجال».

وأضافت: «المملكة قلب العالم الإسلامي ورائدة على المستوى الدولي، وتعززت مكانتها بفضل حكمة وقيادة خادم الحرمين الشريفين وما حظيت به المرأة من دعم ورعاية من لدنه يحفظه الله، مكن المرأة السعودية من احتلال المكانة اللائقة بها، فهناك العالمات والمبدعات والقياديات على جميع المستويات، إضافة إلى إتاحة الفرصة للعمل لمئات الآلاف من المواطنات في القطاعين العام والخاص، ومن المهم تحديث بعض الضوابط والأنظمة التي مضى على إقرارها فترة طويلة بحيث تتلاءم مع واقع المرأة الحالي في المملكة وكذلك مكانة المملكة عالمياً».

حل جذري

من جانبها، قالت عضو مجلس الشورى الدكتورة لبنى الأنصاري: «لا أعتقد أن التوصية ستضيف قوائم وتؤخر قروض الصندوق العقاري، وجزء كبير من القوائم الحالية يمثل نساء، وبصرف النظر عن زيادة أعداد المتقدمين وقوائم الانتظار، هذا ليس مبرراً ألا تأخذ المرأة فرصتها مثل الرجل في المجتمع، والمسألة تحتاج لحل جذري وليس منع النساء ليأخذ الرجال فرصتهم بسرعة، وليس من المفروض أن نربط التفكك الأسري بأن كل سيدة في العائلة سيصبح لديها منزل، والذمة المالية وحق التملك شيء ثابت في الإسلام، وخير دليل علاقة النبي صلى الله عليه وسلم مع خديجة رضي الله عنها، كانت هي من يملك المال والمنزل، وكان النبي يعمل لديها، ومن خلال علاقتنا بالمجتمع واحتكاكنا بالمرأة وتلمُّس صعوباتها ومعاناتها في كثير من الأحيان، نجدها تضطر للصرف على البيت ويكون لديها أرض تمنحها لزوجها للتقديم على الصندوق العقاري وتدفع أقساط القرض وبعد إنشاء المنزل يكون باسم الزوج، وفي حالات الطلاق أو وفاة الزوج ولديه زوجات غيرها سيشاركنها في المنزل الذي صرفت عليه من مالها ويضيع حقها، وتساءلت، هل هذا مناسب وعادل للمرأة المسلمة والسعودية، مضيفة إن هذه ليست حالات فردية في المجتمع، ولا نعلم عن نسبة وجودها لكننا نراها في المجتمع بكثرة».

تركيبة العائلة

وأضافت الأنصاري: «لا يمكن أن يكون القرض باسم العائلة لأن تركيبة العائلة في مجتمعنا مختلفة عن الآخرين بسبب تعدد الزوجات عند بعض الرجال، وتساءلت، إذا كانت المرأة راتبها أكثر ومؤهلة علمياً أكثر من الرجل، لماذا يكون المنزل باسم الرجل، وإن بعضهن يكون راتبها منخفضاً لكنه أكثر من راتب زوجها وتحتاج لقرض الصندوق العقاري لتكوّن بيتاً لها ولأسرتها، لكن النظام الحالي لا يسمح لها وتضطر للتقديم وتحويل كل شيء باسم زوجها».

فرص غير متكافئة

وزادت: «بيّنت دراسة التوصية من ناحية منطقية ولم يظهر في الوقت الحالي أي سلبيات مستقبلية فيها، وإن النظام الحالي فيه فرص غير متكافئة بين الجنسين، وأن الرجل يستطيع أن يقدم على الصندوق العقاري بعد 24 سنة حتى لو بقي دون زواج بقية عمره، بينما لا تستطيع المرأة إلا بعد 40 سنة إذا كانت غير متزوجة، مع أنها في حالات تكون عائلاً للأسرة، مضيفة إن اللجنة المالية في المجلس كانت متفهمة للموضوع ولم ترفض التوصية تماماً وكانت تعتقد دمجها مع توصية أخرى، لكن مقدمات التوصية رأين غير ذلك وهو ما تم، مؤكدةً أن اختيار ولي الأمر 20% من أعضاء المجلس سيدات هو لمراجعة حقوق المرأة في المجتمع وهو ما نقوم به، وبينت أنها لا تعلم متى ستأخذ التوصية حيز التنفيذ، لكنها تمنت أن يكون بوقت أسرع».

قوائم الانتظار

وقال المهندس منصور اليحيى: «إن فتح الباب لجميع النساء للاستفادة من خدمات الصندوق سيتيح للسيدة المتزوجة أو للفتاة الشابة التي لم تتزوج بعد الحصول على قرض، وبعد أن تتزوج يصبح لدى الأسرة مسكنان، من المؤكد أنها لن تستفيد من أحدهما، في المقابل هناك آلاف الأسر التي تسكن بيوتاً بالإيجار لم تتمكن من الاستفادة من قرض الصندوق، فأيهما أحق؟ أضف إلى ذلك مضاعفة قوائم الانتظار التي بحسب العدد المسجل رسمياً تجاوز المليوني طلب وحجم الإقراض السنوي الذي قارب 60 – 80 ألفاً سنوياً، ولنفترض أن المستفيدين بلغوا المائة ألف سنوياً، فإن الانتهاء من

القائمة الحالية سيحتاج لعشرين عاماً من الانتظار، ولو أتيح لكافة الشرائح النسائية فسيتضاعف عدد المتقدمين، مما يعني أن تصل فترة الانتظار إلى أربعين عاماً، وهنا تتضح أهمية الدخول مع جهات التمويل والبنوك التجارية لدعم خدمات الصندوق وتوفير فرص أكبر للمستفيدين ليحققوا هدفهم بالتملك، وإن كان الصندوق بالفعل أطلق عدداً من البرامج التي يتم تفعيلها مع الجهات التمويلية مثل القرض الإضافي أو القرض المعجل المخصص لذوي المالية الجيدة الذي لم يطلق إلى الآن برغم أهميته؛ لأنه يتيح الاستفادة من رأس أموال البنوك وزيادة فرص الإقراض من قبل الصندوق، ولا أعتقد أن زيادة عدد قائمة المتقدمين وبالتالي فترة الانتظار سيكون له تأثير على السوق بشكل أو بآخر، إلا إذا كان هناك تفعيل لبرامج الإسكان والتملك وتحقيق تطلعات المواطنين بشكل أكثر تسارعاً، وبالتالي نصل كما يهدف الجميع إلى نسب تملك تقارع نسب التملك في عديد من الدول الأخرى».

تحريك السوق

وأكد الأكاديمي الاقتصادي الدكتور سالم باعجاجة أن التوصية في حال دخولها حيز التنفيذ ستحرك من الركود والانخفاض الذي يشهده السوق العقاري ويكثر الطلب على شراء العقارات وترتفع أسعارها بشكل تدريجي، مشيراً إلى أنها ستؤثر على الإيجارات بالانخفاض، حيث سيصبح لدى بعض الأسر أكثر من منزل وتضطر لتأجيرها ويكثر المعروض للإيجار مما يسبب انخفاض أسعارها، مضيفاً أنه لن يؤثر كثيراً على قوائم الانتظار في صندوق التنمية العقارية، وأن بعض السيدات ستتجه للقروض البنكية العقارية وبذلك تنشط الحركة والرهون العقارية، وسيكون تأثير القرار في بداية تطبيقه إيجابياً ويتيح الفرصة لبعض الأسر لامتلاك العقارات، وتخفيض الأسعار للأسر التي لا تزال تسكن بالإيجار.

# الجديعي: مدلولات إنسانية لقرار خادم الحرمين بتمديد المهلة

المصدر: صحيفة الرياض الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/03/article848952.html

الرياض - الرياض

قال صالح الجديعي مدير عام مجموعة الجديعي التجارية إن الأمر السامي الكريم بتمديد مهلة تصحيح أوضاع مخالفي نظام الإقامة في البلاد له مدلولات إنسانية كبيرة وسامية، كما أنه قرار حكيم له نتائجه الايجابية على شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

وبين الجديعي أنه بالنظر إلى الضغوط الكبيرة التي كانت على الأجهزة الحكومية المعنية بالتعامل مع تصحيح أوضاع المقيمين بشكل غير نظامي، فإن الوقت لم يكن كافياً لإنهاء إجراءات التصحيح لأعداد مهولة من المقيمين، مما جهل أغلب الدوائر الحكومية المعنية بهذا الشأن تعمل لساعات متواصلة بغية السيطرة على تصحيح أوضاع تلك الأعداد الغفيرة من المقيمين.

وأضاف: إن فكرة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة لنظام الإقامة في المملكة كان قراراً صحيحاً لعدة اعتبارات أهمها أنه سيحد من عمليات الاستقدام الجديدة إذ ستسد العمالة التي ستصحح وضعها النقص في العمالة لدى بعض الشركات، كما أنها ستحد من وجود العمالة التي تعمل لحسابها وتضايق المواطنين في أعمال حرة مختلفة، كما أنها ستجعل العمالة الوافدة تحت نظر الجهات الأمنية ووزارة العمل، مما يمكن الجهات المعنية بمعرفة أعداد المقيمين وطبيعة المهن التي يعملون بها، مما سيساعد على التعامل مع مشكلة البطالة من خلال واقع واضح يمكن قراءته وفهمه بشكل صحيح.

وشدد الجديعي على أن تمديد مهلة التصحيح سيمكن القطاع الخاص من الاستفادة من العمالة التي ستصحح وضعها القانوني، وذلك باستقطاب القدرات المهنية منهم، مما سيكفيها عن الاستقدام، كما أنه سيجعل العمالة المقيمة في وضع قانوني سيلم، يمكنها من العمل الشريف، والإقامة في البلاد بطريقة مشروعة.
وعبر الجديعي عن امتنان رجال الأعمال في المملكة لخادم الحرمين الشريفين على قرار تمديد مهلة التصحيح الخاص بالعمالة، مشيراً إلى أنه يجسد مدى الاهتمام الكبير الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين لقطاع الأعمال، وكذلك رعاية المملكة لحقوق الإنسان، وتقدير ظروف الكثير من العمال الذين يقفون في طوابير طويلة بغية تصحيح أوضاعهم القانونية في البلاد.

# أعدها فريق من الداخلية ودرستها أمنية الشورى".. مصادر ل الرياض :

# إلغاء رفع الحد الأعلى لمخالفات المرور عند تأخر سدادها ومحاكمة المتهورين

المصدر: صحيفة الرياض الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/03/article849035.html

الرياض - عبدالسلام البلوي
يستهل مجلس الشورى جلسته العادية الأربعين الاثنين المقبل وهي جلسته الأخيرة ليقضي بعدها الأعضاء إجازتهم السنوية، يستهلها بمناقشة تقرير اللجنة الأمنية بشأن الدراسة التي أعدها فريق من وزارة الداخلية حيال نظام" ساهر" المروري من خلال المنظور الشرعي والاجتماعي واقتراح تعديل المادة الثالثة والسبعين من نظام المرور المتعلقة بآلية ضبط مخالفات السير.
وقالت مصادر ل "الرياض" أن التعديل سيعالج مشكلة رفع الحد الأعلى للمخالفة المرورية، ويلغي النص الخاص بحق المرور برفع قيمة المخالفة للحد الأعلى بعد مضي شهر من تحريرها وبقائها دون سداد.
وأكدت المصادر أنه تم التعامل مع مخالفات السرعة بالغرامة التصاعدية أو مايعرف بنظام الشرائح حيث تبدأ من 300 ريال وحتى 900 ريال وهو الحد الأعلى لقيمة المخالفة المرورية وإذا تم ضبط السائق بسرعة تفوق المسموح به بكثير وتدخل حيز التهور ولا يجدي معها العقوبة المالية فيتم إحالة مرتكبها للمحكمة المختصة ليحاكم وقد يسجن وعند التكرار تسحب منه رخصة القيادة.
الجدير بالذكر ان النص الحالي للمادة الثالثة والسبعون ينص على "تحرر مخالفات السير بموجب نموذج ضبط موحد ومعتمد، يحدد المخالفة، والمدة المقررة لدفع قيمتها، وللمخالف دفع الحد الأدنى للغرامة لأقرب إدارة مختصة في مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ تحرير المخالفة بموجب إيصال رسمي، وعلى الإدارة المختصة في حالة عدم التسديد في المدة المقررة إلزام المخالف بدفع الحد الأعلى للغرامة، وتحدد اللائحة إجراءات ضبط المخالفات والمدد المقررة لدفع قيمتها".

# مستشار قانوني: أحقية خريجي التربية الخاصة في مقاضاة "التعليم"

المصدر: صحيفة المدينة الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/87185.html

شذى الطيب- الرياض

أكد المستشار القانوني محمد سعد الوهيبي لـ"اليوم" أحقية خريجي التربية الخاصة إقامة دعوى قضائية ضد وزارة التربية والتعليم، لعدم توفيرها الوظائف اللازمة رغم احتياجها إليهم، واستشهد على ذلك بقيام الوزارة بترقية المعلم العام إلى معلم تربية خاصة بعد حصوله على دبلوم بفصلين دراسيين وهو ما يعد دليلًا على حاجة الوزارة للمعلمين.

وأضاف الوهيبي أن الخدمة المدنية ليست طرفًا في الموضوع، وإنما وزارة التربية والتعليم هي التى ترفع الاحتياج، مستندًا إلى رد وزارة الخدمة المدنية على لسان متحدثها الرسمي حول ما تم نشره عبر صحيفة "اليوم" أن تحديد الاحتياج يكون وفق وزارة التربية والتعليم أو أي جهة حكومية أخرى وعلى الخدمة المدنية شغلها فقط، وبهذا تقاعست وزارة التربية والتعليم عن توظيف خريجي التربية الخاصة.

ووصف الوهيبي البيان الذي أصدرته وزارة التربية والتعليم أمس بأنه "مبهم" ولم يطرح المشكلة وإنما جعل من الصحيفة خصمًا بلغة مباشرة، بينما كان من المفترض على الوزارة توضيح الإشكالية التي تدعي انها غير صحيحة، مع ذكر تفاصيل زيارة الخريجين، ولكنها تركت الجوهر وتمسكت بالتلميع الإعلامي، مشيرًا إلى أن أي شخص لم يقرأ الخبر وتم اطلاعه على البيان لن يفهم شيئًا لأن البيان لم يستند على احصائيات او مطالب الخريجين التى لم ترد أصلاً في البيان، مرجعًا سبب لجوءهم إلى وزارة التربية لإفادة وزارة الخدمة المدنية أن سبب عدم توظيفهم هو عدم رفع وزارة التربية والتعليم للاحتياج.

ومن جانبهم تحفظ خريجو التربية الخاصة على بيان وزارة التربية والتعليم تعقيبًا على ما نشرته "اليوم" أمس الأول، وقال أحد الخريجين أن مجال التربية الخاصة يعاني من التجاهل والأهمال، وما يحدث لمجال التربية الخاصة من بعض مسؤولي الوزارة جعل التربية الخاصة في تدهور شديد. وقال خريج "تحتفظ الصحيفة باسمه" إن مجال التربية الفكرية يعاني من تكدس الطلاب في الفصول وتجاوزهم 20 طالب، بينما النظام يفرض وجود 8 طلاب فقط بكل فصل، وأرجع سبب عدم فتح برامج وفصول والتوسع في أنحاء المملكة إلى غياب التشكيلات المدرسية من مجال التربية الخاصة، وعدم وجود مشرف برنامج أو وكيل أو رائد نشاط، الأمر الذي جعل المعلم يقوم بجميع الاعمال.

وأضاف أن أغلب معلمي التربية الخاصة هم "معلم عام" كانوا على رأس العمل وتم تحويلهم من مبدأ الترقية بعد الحصول على شهادة دبلوم دون إعادة توجيه مكاني، وأشار إلى افتقار برامج الدمج للوسائل المساعدة مما جعله يدفع 1300 ريال لتوفير الوسائل المساعدة للطلاب وأضاف أن تعاميم الوزارة تخلو من التربية الخاصة خاصة في الاجازات مما اوقع المعلمين تحت رحمة المدراء واستغلال ظروف بعدهم عن الأهل والقيام بأعمال ليست ضمن واجباتهم، وطالبوا باعادة التربية الخاصة الى إشراف الأمانة العامة للتربية الخاصة ويكون المشرف عليها عضو مجلس الشورى ناصر الموسى.

# أعربن عن استيائهن من عدم صرفها رغم احتياجهن

# يتيمات يتساءلن: أين ذهبت المكرمة الملكية بالـ20 ألفاً؟

المصدر: صحيفة سبق الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://sabq.org/qI7fde

عبد الله الراجحي- سبق- جدة:
طالبت الكثير من اليتيمات بصرف المكرمة الملكية المقدرة بـ 20 ألف ريال لهن، معربات عن أسفهن للمماطلة في عدم صرفها حتى الوقت الحالي.
وقالت اليتيمة "هـ. س" من جدة: "بادرت وعدد من الأخوات لرفع صور من سجلاتنا المدنية وأرقام حساباتنا عندما سألنا المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام عن بعض المبالغ التي أودعت لبعض اليتيمات دون البعض الآخر، فأجابوننا بضرورة إرسال صورة من الهوية ورقم الحساب، ولو لم نسأل ونتصل لكنا في عداد من لم يعلم".
وأضافت: "بعد مدة من رفع أوراقنا سألناهم عن موعد نزول المكرمة ففوجئنا بأجوبة مختلفة عدة؛ فهناك من تفيد بأننا غير مشمولات بها، وأخرى تقول: راحت عليكن، وأخرى تجيب بـ: لا أدري! فإذا كنا غير مشمولات بها فلماذا تنزل لليتيمات ممن هن بظروفنا نفسها، ولا تنزل لنا؟ ولماذا تُطلب منا صور من الهوية وأوراق الحسابات إذا كنا غير مشمولات؟ أين ذهبت أموال المكرمة الخاصة بنا؟!".
وتشاركها الرأي اليتيمة "س. خ"، التي قالت: "أين ذهبت أموال المكرمة؟ ولماذا تنزل للبعض دون الآخر؟ ولماذا لا نبلّغ بها وإنما نعرفها عن طريق إبلاغ زميلاتنا وصديقاتنا؟ الله يعلم أننا بحاجة لهذا المبلغ لسداد الديون وقضاء مستلزماتنا، خاصة ونحن مقبلون على شهر رمضان المبارك".
كما أبدت اليتيمة "أ.م" من الدمام تذمرها من تأخر صرف الإعانات الشهرية المخصصة من قِبل الوزارة للأسر المحتضنة، وقالت: "لا يوجد لهذه الإعانة موعد محدد، وأحياناً تنزل متأخرة جداً؛ فعلى سبيل المثال إعانة شهر شعبان تأخرت، وأنا بحاجة لأن أشتري لطفلتي هدية النجاح، وأبادر بشراء مستلزمات العيد لها من الآن؛ لتفرغي في رمضان للعبادة والمنزل".
كما عبَّرت "م. م" من الطائف عن انزعاجها الشديد من الإهمال العام وضياع ملفها الخاص، وقالت إن الموظفة بمكتب الإشراف الاجتماعي بالطائف أفادتها بعدم وجود سجل لها يُثبت أنها من يتيمات الوزارة! وأضافت: "حدث ذلك بعد زواجي، وأنا الآن مطلقة وأم لطفلة؛ وأحتاج لإعانة شهرية ومصاريف خاصة، وهذا لا يتم في ظل ضياع ملفي".
وقالت "ن. ع" من الطائف: "أنا يتيمة متزوجة من رجل لا يتقي الله فيّ، ولا يصرف عليّ، ويهينني، وكلما توجهت لمكتب الإشراف النسوي في الطائف لم أجد معاملة جيدة وحسن استماع لمشكلتي ومساعدتي مادياً، خاصة أن لدي ثلاثة أطفال، بل أصبحت كأنني جزء لا ينتمي للوزارة لمجرد زواجي".
أما "م. ي" من جدة فتقول: "أكبر مشكلة تواجهني مع مكتب الإشراف النسوي بجدة هي سوء المعاملة؛ فالموظفة لا تستطيع إمهالك دقيقتين لتنهي ما لديك، وتكرر هذا الموقف أكثر من مرة، وعلى مدار سنوات تواصلي معهم، ولا أعلم لماذا هذا التعامل وعدم الاهتمام باحتياجاتنا وهن موجودات في هذه المناصب لمساعدتنا وخدمتنا؟!".

# انتزعه والده بالقوة الجبرية وأمر من نائب أمير المنطقة بتسليمه لها

# مواطنة بـ"الشرقية" تناشد المسؤولين تمكينها من حضانة ابنها

المصدر: صحيفة سبق الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://sabq.org/gJ7fde

عبد الله السالم- سبق:

ناشدت مواطنة المسؤولين في المنطقة الشرقية استرجاع طفلها الذي لا تعرف عنه شيئاً منذ عامين بعد أن أخذه والده تحت تهديد السلاح في منطقة صفوى، على الرغم من امتلاكها صكاً من المحكمة بحضانته.

وقال فالح علي القحطاني جد الطفل في شكوى لـ"سبق": "بتاريخ 24 / 12 / 1432 هـ قام طليق ابنتي وأهله بالتهجم على منزلي في الصباح الباكر بعد ذهاب جميع الرجال إلى العمل، ودخلوا على أهلي وهم نائمون".

وأوضح: "من قام بالتهجم هم طليق ابنتي ووالدته وثلاث من أخواته، وكانت والدته تحمل بيدها مسدساً وجهازاً كهربائياً تهدد بهما أهلي، وكانت إحدى أخواته تحمل بيدها كيساً بداخله تراب ومادة مخدرة وبهارات، وكان الجميع يرتدون قفازات طبية".

وأضاف "القحطاني": "دخلوا البيت دون مراعاة لحرمته، وأخذوا الطفل من بين أحضان أمه بالقوة الجبرية، وفروا هاربين، ومساعدات الجيران لم تفد".

وقال: "ابنتي لديها صك حضانة صادر من المحكمة- تحتفظ "سبق" بنسخ منه- إلا أن هذا الصك لم يفد؛ فالطفل لا يزال عند والده".

وأضاف: "جميع من اتجهنا لهم من جهات حكومية لم تفدنا ولم تساعدنا بشيء، وأيضاً لدينا أمر صدر من نائب أمير المنطقة الشرقية الأمير جلوي بن عبد العزيز بن مساعد منذ سنة ونصف السنة بتسليم الطفل لأمه، إلا أنه منذ سنتين لا أعلم هل الطفل حي أم ميت".

# يسكنون في بيت شبك متهالك يفتقد أدنى المواصفات الآدمية

# مواطن مهدّد بالعيش في الشارع مع زوجته وأطفاله

المصدر: صحيفة سبق الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://sabq.org/eK7fde

محمد الغبيشي- سبق- القحمة:

يعيش المواطن الأربعيني محمد علي مهدي المنجحي، من قرية رقة الصفراء التابعة لمركز القحمة بمنطقة عسير، فصول معاناة إنسانية مؤلمة، وينتظر مع قرب شهر رمضان المبارك، يداً حانية لعلها تساعده على تجاوز تلك المعاناة مع زوجته وأطفاله الأربعة، وتعويض سنوات المعاناة والفقر والحرمان، مناشداً أمير الخير أمير منطقة عسير بمساعدته وأبنائه الذين أضناهم التعب.

وقال "المنجحي": نقطن في إحدى القرى شرق القحمة بحوالي 35 كيلومتراً، طريق ترابي في بيت شبك متهالك، يفتقد أدنى المواصفات الآدمية، ورغم ذلك فإننا مهدّدون بالمبيت في الشارع، بعد ما كنا نسكن في منزل بناه لنا فاعل خير، ولكن عندما توفي طالبونا ورثته ما جعلني أنا وأسرتي اتجه من سكن إلى آخر، حتى استقر بنا الحال للسكن في منزلي، الحالي المكون من شبك، وعليه بعض القش، يأوينا من لهيب الشمس المحرقة.

وإضافة إلى معاناة السكن عدم وجود مصدر دخل ثابت، فالفقر ينهش حياة عائلة المواطن، حتى رسمت قسوة الحياة تجاعيدها على وجهه، الذي يفضل التزام الصمت، حيث أصبح يعاني من الأمراض النفسية، نتيجة التفكير المستمر لوضعهم الحالي.

وسبق للمواطن محمد علي التقديم على جمعية البر الخيرية بالقحمة للحصول على منزل منذ ما يقارب ثلاث سنوات، ولكن دون جدوى، وهو أمر ضاعف من أحلامه في الحصول على منزل يستره وعياله.

ولعل إلقاء نظرة فقط على صور المكان الذي تعيش فيه هذه العائلة، كفيلٌ برسم صورةٍ واضحةٍ، عن مقدار المعاناة التي تتكبّدها، والأمل يحدوهم في تحرُّكٍ قَبْل فوات الأوان.

# "فساد تعليم حائل".. محكومون بـ"السجن" يوقعون "التعاميم" للمرة الثانية.. تأجيل تسليم نسخ الأحكام

المصدر: صحيفة الوطن الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=151900&CategoryID=5

حائل: فريح الرمالي
على الرغم من صدور الأحكام التي تدينهم، ومطالب هيئة الرقابة والتحقيق لوزارة التربية والتعليم بكف يد المتهمين بقضية فساد تعليم حائل، ما زال قياديون بتعليم حائل محكوم عليهم بالسجن والتغريم يمارسون عملهم مستغلين فترة الطعن على الحكم أمام محكمة الاستئناف والتي لم تنته بعد. "الوطن" حصلت على نسخ من تعاميم صادرة من الإدارة تحمل توقيع أحد المحكوم عليهم بذات القضية في 11 شعبان الحالي بعد صدور الحكم بأسبوعين. وفي المقابل ما زال أحد مساعدي مدير التربية والتعليم يمارس مهام عمله على الرغم من صدور حكم المحكمة الادارية بحقه وانتهاء تكليفه قبل 7 أشهر.
وبحسب قرار - تحتفظ "الوطن" بنسخة منه - فإن القرار الصادر بتكليفه والموقع من نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي، تضمن تمديد تكليفه لعام فقط نهاية محرم الماضي.
وكانت هيئة الرقابة والتحقيق قد طلبت في شهر ربيع الآخر الماضي من وزارة التربية كف يد المتهمين بقضية فساد تعليم، وبالرغم من ذلك ما زال بعضهم يمارسون العمل دون كف يد.
فيما أجلت المحكمة الإدارية بمنطقة حائل للمرة الثانية تسليم متهمي فساد تعليم حائل نسخا من الأحكام الصادره بحق 34 متهما في القضية، إلى 8 رمضان المقبل تضمنت الأحكام وسجن وتغريم 16 من المدانين، منهم 9 قياديين بتعليم حائل و7 مقاولين سعوديين وأجانب، فيما بلغ مجمل الأحكام الصادرة بحق المدانين 34 عاما، ومبالغ الغرامات المالية 700 ألف ريال. كما تضمن الحكم إعادة 7 ملايين ريال من المتهمين.

# الإقبال الشديد يمدد تسجيل الوظائف النسائية بـ"المظالم"

المصدر: صحيفة الوطن الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=151881&CategoryID=5

الرياض: الوطن
أكد المتحدث الرسمي لديوان المظالم الشيخ بندر بن عبدالرحمن الفالح أن عدد طلبات تسجيل الدخول على الوظائف النسائية التي طرحها الديوان مؤخراً حتى الساعة الثالثة أمس بلغ مليونين و 506 آلاف و 504 طلبات، مما سبب ضغطاً على البوابة الإلكترونية، في حين بلغ عدد طلبات التسجيل حتى الآن على موقع التوظيف 25750 طلباً، وعدد من أتم التسجيل واستلم رقم الطلب 12007 طلبات.
وأضاف الفالح في بيان صحفي أمس أن إدارة تقنية المعلومات بادرت بإجراء ما يلزم لضمان التيسير على المتقدمات في استخدام الرابط الإلكتروني الخاص بالتقديم على الوظائف، مشيراً إلى أن رئيس الديوان الشيخ عبدالعزيز النصار وجه

بتمديد فترة التقديم لمدة أسبوع تنتهي بنهاية دوام الخميس 3 رمضان المقبل، مع إتاحة خاصية التعديل على الطلبات المسجلة اعتباراً من السبت المقبل وحتى نهاية فترة التسجيل.

# نزاهة تحذر الموظفين من طلب الرشوة وقبول الهدايا

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/529441

الرياض - «الحياة»
دعت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» الموظفين إلى التقيد بما ورد في أنظمة الخدمة المدنية ولوائحها من تعليمات مع تنفيذها بدقة، محذرة من إساءة استعمال السلطة وقبول الرشوة أو طلبها بأية صورة من الصور المنصوص عليها في نظام مكافحة الرشوة.
وأوضحت «نزاهة» في بيان صحافي أمس (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن المواد والضوابط تشمل ما ورد في المادة الـ11 من نظام الخدمة المدنية التي تدعو الموظف إلى الترفع عن كل ما يخل بشرف الوظيفة والكرامة سواء أكان ذلك في محل العمل أم خارجه، وأن يراعي آداب اللياقة في تصرفاته مع الجمهور ورؤسائه وزملائه ومرؤوسيه، وأن يخصص وقت العمل لأداء واجبات وظيفته، وأن ينفذ الأوامر الصادرة إليه بدقه وأمانة في حدود النظم والتعليمات.
وأبانت «نزاهة» أن المادة الـ 12 تحظر على الموظف إساءة استعمال السلطة الوظيفية، واستغلال النفوذ، وقبول الرشوة أو طلبها بأية صورة من الصور المنصوص عليها في نظام مكافحة الرشوة، وقبول الهدايا أو الإكراميات أو ما شابه بالذات أو بالواسطة لقصد الإغراء من أرباب المصالح، وإفشاء الأسرار التي يطلع عليها بحكم وظيفته ولو بعد تركه الخدمة.
كما تحث المادة الـ 13 الموظف على الامتناع عن الاشتغال بالتجارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والاشتراك في تأسيس الشركات، أو قبول عضوية مجالس إدارتها، أو أي عمل فيها أو في محل تجاري، إلا إذا كان معيناً من الحكومة، ويجوز بمقتضى لائحة يصدرها مجلس الوزراء الإذن للموظفين بالعمل في القطاع الخاص في غير أوقات الدوام الرسمي.
فيما حذرت المادة الـ 14 الموظف من الجمع بين وظيفته وممارسة مهنة أخرى، ويجوز الترخيص في الاشتغال بالمهن الحرة لمن تقضي المصلحة العامة بالترخيص لهم في ذلك لحاجة البلاد إلى مهنهم، ويكون منح هذا الترخيص من الوزير المختص، وتحدد اللائحة شروط منح هذا الترخيص، فيما جعلت المادة الـ 15 كل موظف مسؤولاً عما يصدر منه، عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه.

# ردا على مطالبات 30 سيدة مكية بحصول أبنائهن على الجنسية ..

# الأحوال المدنية لـ عكاظ :

# لا استثناءات في نظام التجنيس

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130704/Con20130704617441.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

أكدت الأحوال المدنية أنه لا توجد أي استثناءات في شروط نظام الجنسية. وقال الناطق الإعلامي في دائرة الأحوال المدنية في مكة المكرمة اللواء محمد الجاسر إن التقدم للحصول على الجنسية مكفول للجميع ممن تنطبق عليهم الشروط المعلنة في نظام الحصول على الجنسية والمعروف لدى الجميع. وشدد على أن من تنطبق عليهم شروط التجنيس يتم استكمال طلبه، مشيرا إلى أن الأحوال المدنية جهة خدمية مكلفة بتطبيق نظام الجنسية ولا توجد أي استثناءات في ذلك نهائيا.

وكانت أكثر من 30 سيدة مكية من المتزوجات من غير السعوديين طالبن بحصول أبنائهن على الجنسية، وبحث إسقاط الـ4 نقاط التي يمنحها جد الأم لأبيها في حال كان حاصلا على الجنسية السعودية.

وقالت المعلمة (ن. ح) لـ«عكاظ» إن تغير شروط التجنس أخر تجنيس الكثير من الحالات، وأوضحت أن ابنها البكر حصل على الجنسية السعودية منذ سنوات وفق النظام المعمول به سابقا ولكن شقيقه الأصغر لايزال يعاني منذ 8 سنوات من تعطيل تجنيسه. وأشارت إلى أنها منذ العام 1427هـ طرقت كل مكاتب الأحوال المدنية في المدن والمحافظات وأرسلت العديد من البرقيات لطلب تجنيس ابنها دون جدوى، وذكرت أن ابنها حاصل على بكالوريوس هندسة من جامعة أم القرى بتقدير مرتفع، وهو على كفالة زوج شقيقته بمهنة (سائق)، وقد تمكنت من نقل كفالته عليها منذ فترة وجيزة بعد السماح للأم السعودية بكفالة أبنائها، إضافة إلى رفض الجهات المعنية طلبه بعد عامين من تقديم الطلب للزواج بفتاة سعودية تكبره بأربعة أعوام، ما زاد من التأثير السلبي على نفسيته.

# تجمُّع أكثر من 1500 من مجهولي الهوية في منفذ الطوال

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/04/885463

جازان – محمد الصميلي
تجمع مساء أمس أكثر من 1500 من مجهولي الهوية اليمنيين في منفذ الطوال، طالبين الخروج إلى اليمن. وبسبب ازدحام الشارع الدولي، تابعت الموقف شرطة الطوال بإشراف مدير المركز، النقيب طاهر صميلي، فتم الحد من ذلك، ثم حضر مدير شرطة جازان، اللواء عبد الله المشيخي، ومساعده اللواء عبد الله آل سلطان، وسط وجود أمني كبير، وتمت الاستعانة بأفراد وسيارات من مراكز الشرطة القريبة، كصامطة، والموسم، وأحد المسارحة، والمهمات الخاصة، وتم إحضار حافلات لنقل المتجمعين إلى مركز الترحيل في جازان لأخذ البصمة لكل فرد منهم.
وأكد الناطق الإعلامي باسم شرطة جازان، العقيد عوض القحطاني، أنه سيتم التعامل مع هذه العمالة المخالفة وفق نظام الإقامة والعمل، ووفق الأنظمة والتعليمات، وأنه تم الاستعانة بقوة أمن المهمات لمساندة الجوازات.

# يعاني ورماً في الجهاز الهضمي وانسداداً في الأمعاء وثقوباً بالقولون "الفهمي" يحتاج النقل لمستشفى الحرس بجدة لتدهور حالته

المصدر: صحيفة سبق الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://sabq.org/qM7fde

سمران القثامي- سبق- الطائف:
يعاني المواطن جالي عوض الفهمي، من ورم في الجهاز الهضمي، وانسداد في الأمعاء، وثقوب متعددة في القولون منذ خمس سنوات، ويرقد في مستشفى الملك فيصل بمحافظة الطائف، في ظل تدهور حالته الصحية.
وقال "الفهمي" لـ"سبق"، إنه يحتاج إلى النقل لمستشفى الحرس الوطني بمحافظة جدة، أو مستشفى القوات المسلحة بالهدا؛ لمتابعة حالته الصحية، على أيد أطباء متخصصين في علاج الأورام.

# قالوا: سنرفع شكاوانا لخادم الحرمين للتدخل وإنهاء معاناتنا

# خريجو أقسام التربية الخاصة يطالبون الوزارات المختصة بتعيينهم

المصدر: صحيفة سبق الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://sabq.org/qN7fde

نواف الغضوري- سبق- تبوك:
قال خريجون من أقسام التربية الخاصة إنهم يطالبون وزارتي التربية والتعليم، والخدمة المدنية بتعيينهم، باعتبار مسؤوليتهما عن ذلك وإلا ستستمر معاناتهم مع البطالة.
وذكروا أنهم يأسفون للمماطلة في تعيينهم، عبر وسمهم على "تويتر" وحراك موسع على مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى لإيصال صوتهم للمسؤولين.
وقال بعضهم لـ"سبق" إنهم سيرفعون معاناتهم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتدخل وإنهاء معاناتهم بالتعيين.

# عاجِزة ونظامها مجحف ومرتباتـها متدنيةٌ !!

المصدر: صحيفة المدينة الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
رابط الخبر

## بدر أحمد كريم

لم أقرأ نقداً لاذعاً وجّههُ بعضُ أعضاء مجلس الشورى لجهة حكومية، مِثْلَ ما وُجِّه للمؤسسة العامة للتقاعد. ففي الوقت الذي شدد فيه بعض الأعضاء على « ضرورة زيادة مرتبات المتقاعدين، وامتيازاتـهم» وصَفَ بعضُهم المؤسسة بأنها» عاجزةٌ عن إدارة محافظها الاستثمارية» فيما وُصِفَ القائمون على إدارتها بأنـهم» غيرُ محترفين»أمّا نظام المؤسسة فَوُصِفَ بأنّه « مُجْحِفٌ بحق النساء وذوي الرواتب المتدنية» يضاف إلـى ذلك أنّ المؤسسة « ظلت تتحجج بدراسة تعديل نظامها منذ عشرة أعوام، ولم تنجز فيه شيئاً، رغم صدور نظاميْن من مجلس الشورى».( صحيفة الحياة، 15 شعبان 1434هـ، الصفحة الأولـى) هذا الانتقاد الحاد جاء في الوقت المناسب، و أراح كثيراً من المتقاعدين، الذين ما زالوا يعانون الأمرّيْن، جرّاء رواتب متدنية، لا تسمنُ ولا تغني من جوع، وبخاصة إذا عرف المرء أن « 40 % من المتقاعدين، يسكنون في منازل مستأجرة» كما قالت صحيفة المدينة المنورة ( 15 شعبان 1434هـ، ص 9) فبالله عليكم كيف يفكر بعض المسؤولين في المؤسسة ؟ وبأي أسلوب يفكرون ؟ وإلـى متى يظل مصير المتقاعدين من الرجال والنساء السعوديين، تحت رحمة نظرة قاصرة؟ أليس من المناسب أنْ يوضح معالـي محافظ المؤسسة الأسبـاب الحقيقيـة وراء الموقف الذي تقفـه المؤسسة من المتقاعدين. إنـها جهة تنفيذية لا جهة تشريعية، التشريعُ من حق مجلس الشورى، ويـجب

أنْ تُقدّر قراراتـه، ولا يحـق لـمؤسسـة التقاعـد أو أيٍّ مـــؤسسة أو جهة حكومية أُخْرَى، أنْ تعطل قراراً من قرارات مجلس الشورى، أو حتى تعترض عليه، بعد أن اكتسب الصِّفَة القطعيّة بقرار مماثل من مجلس الوزراء، الذي يرأسه الملك وبوصفه مرجعاً لمجلس الشورى.
عجزُ مؤسسة التقاعد لا بُدّ أنْ يختفيَ للأبَد، و بعض مسؤوليها لا بُدّ أنْ يكونوا محترفين، والمرتبات التقاعدية المتدنية لا بُدّ أن تُرفع، والإجحافُ بحق النساء عمل لا بُدّ أن يتوقف، والمؤمل أن تكون المؤسسة واعية لِمَا يدور حولـها، ولا تقف عاجزة عن إدارة محافظها الاستثمارية، ولتستشر أهل الحلّ والعَقْد، ولا تكون متشددة في مواقفها ضد المتقاعدين ، الذين لا يملكون إلا أن يقولوا: لا حول ولا قوة إلا بالله.

# الحقيقة الغائبة!

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/04/article849228.html

## عبد الرحمن بن محمد المنصور

تُعد مشكلة العاملة المنزلية أكثر المشاكل تعقيداً، التي واجهت الأسر خلال السنتين الماضيتين، وأتوقع أن مثل هذه القضية التي أخذت أبعاداً ومنحنيات، لن تنحل! لأن الأمور، مع الأسف الشديد، ما تزال غير واضحة للناس، أحياناً سيتم التوقيع، ثم تم التوقيع، بعد ذلك التوقيع لم يتضمن الشروط اللازمة، وندور في الدائرة المغلقة نفسها، دون حل واضح لنا ولهم، حتى أضحى الحصول على عاملة منزلية من المعجزات في أحيان كثيرة.
والهم الأكبر للأسر هو الإجازات وما يتخللها من مناسبات وأفراح وزيارات، وحلول شهر رمضان المبارك الذي يعد موسماً للعاملات، إذ كانت أسعار التأجير تصل خلال رمضان لأرقام خيالية، ويُشير الخبر الذي نُشر مؤخراً في الرياض الاقتصادي إلى أن:(أسعار نقل الكفالة تراوحت بين 18 إلى 22 ألف ريال للعاملة المنزلية الواحدة، الأمر الذي يثقل كاهل الأسر السعودية باستمرار هذه العادة السنوية، التي نشأت قبل ثلاثة أعوام نتيجة عدم وجود خيارات مناسبة لاستقدام العاملات، بعد تعثر الجهود مع العديد من الدول الآسيوية المصدرة للعمالة، ومع جهود وزارة العمل في فتح قنوات جديدة للاستقدام بإعلانها مؤخراً عزمها توقيع أربع اتفاقيات جديدة قبل نهاية العام الجاري، خاصة باستقدام العمالة المنزلية في إطار حرصها على تنويع مصادر العمَالة المنزلية للمملكة، مع هذا كله إلا أن السوق المحلي ما زال ينتظر حلولاً فاعلة لأزمة الاستقدام المتتالية التي جعلت السماسرة يتلاعبون بالأسعار أوقات المواسم باعتماد الأسر على هذه العاملات بشكل كبير)،بالفعل ما نزال ننتظر حلولاً فاعلة لهذه المشكلة التي تتجدد بلا حلول جذرية، وأضحى المستهلك هو الضحية بين العاملة المنزلية ومكاتب الاستقدام التي همها الأول والأخير كم تجني من أموال..!
الاستمرار دون حل سيزيد الأمر تعقيداً شهراً بعد شهر وعاماً بعد عام، لذا فنحن نود أن نعرف ماذا تم؟ وماهي الإجراءات التي ستتخذ بشأن هذا الموضوع؟ وماهي البنود، بشكل واضح وصريح؟! حتى نحمي حقوقنا، ونعرف حقوقهم فنحفظها لهم ! وحتى لا يبقى الأمر اجتهادات،وخسائر مالية تتكبدها الأسر دون عوض.
المشكلة ليست بهذه الصعوبة، فقط نحتاج من مكاتب الاستقدام أن يُغلبوا المصلحة العامة في هذا الموضوع على كل المصالح والاعتبارات الأخرى.

# التربية والحرية وتعريف الإنسان

المصدر: صحيفة الوطن الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=17305

## عبد الله المطيري

انتهت المقالة السابقة بالقول إن فهم التعليم والتربية، وبالتالي ربما إصلاحهما مرتبط بفهم الطبيعة العلائقية للتربية. التربية هي وقبل أي شيء علاقة بين طرفين على الأقل، وربما عادت التربية ذاتها إلى تنظيم لهذه العلاقة. العلاقات في المدرسة كثيفة ومتشابكة لكل المتواجدين فيها، والتربية محكومة بمقدار وعينا بطبيعة هذه العلاقات وقوانينها وبالتالي تحقيق دور تربوي من خلالها. انتهت المقالة السابقة أيضا بتقرير أنه لا علاقة سليمة وطبيعية بدون الإقرار بحرية الأطراف واستقلال كل منهم عن الآخر. بدون الحرية لا يمكن الحديث عن علاقة تربوية، وفي أحسن الأحوال يمكن الحديث عن علاقة استعباد. بدون استقلال لا يمكن الحديث عن طرفين أو أكثر. حرية واستقلال الإنسان لها أساس طبيعي واضح. البشر مستقلون جسديا ويملكون الحرية على الأقل في التفكير والخيال دون سيطرة أحد. إنكار هذه الطبيعة هو جزء من مشكلة التربية التقليدية على مر التاريخ.

مفاهيم الحرية والاستقلال مثيرة للقلق هنا ولا بد من أخذ هذا بعين الاعتبار. يرى البعض أن حرية الطفل تتناقض مع بنوّته وارتباطه بأسرته، يقلق آخرون من تعارض الحرية مع التقاليد والأعراف المتوارثة، والسلسلة تطول. كل هذا القلق حقيقي ومفهوم، لكنه يحتاج لتوضيح أكثر. الحرية هنا ليست معيارا مفروضا من الخارج أو أداة للتصفية الأيديولوجية بقدر ما هي شرط ابتدائي لوجود إنسانين في حالة تحفظ لهما البقاء، البقاء كطرفين يدخلان في علاقة لا تلغي أحدا منهما. هذه الصورة لا يمكن أن تتحقق إلا بتحقيق تصوّر معيّن عن الإنسان وعن التربية والتعليم. نميل أحيانا للتصور أننا حين نتحدث عن الإنسان أننا نتحدث عن نفس الشيء. تعريف الإنسان ربما هو من أعمق التعبيرات الثقافية في كل مجتمع. قل لي كيف يعرّف الناس في مجتمع ما الإنسان أقل لك طبيعة العلاقة التي ستربطهم معه. الحرية هنا هي أحد التعريفات في هذه الساحة المليئة بما يعتقده الإنسان عن الإنسان. التوحيدي، أبو حيّان، قال يوما "إن الإنسان قد أشكل عليه الإنسان". علاقة البشر مع بعضهم انعكاس لهذا الإشكال الهائل. لقرون طويلة اعتقد بعض الناس أن لهم الحق في أن يحددوا معنى وطريقة حياة أناس آخرين. التعليم والتربية كانت أنجح الوسائل التي صمّمت لتحقيق ذلك الهدف. التعليم قد يكون أسوأ ما في الوجود، وقد يكون طريقا لصناعة وجود أجمل. ما يحدد اتجاه هذه العملية المعقدة هو تحديدا طبيعة العلاقات التي تجمعهم وجوهرها الحرية.

العلاقة بين المعلمة والطالبة أو بين المعلم والطالب هي برأيي جوهر التربية والتعليم، بناء عليها تتحدد العلاقة بالمعرفة، ومن خلالها تتشكل علاقة كل الأطراف بالعالم الخارجي. الأطفال بسبب فارق التجربة في الحياة هم أكثر تأثرا بهذه العلاقة، ولكننا يجب ألا ننسى أن المعلم أو المعلمة كانا يوما من الأيام طفلين وفي مدرسة أخرى. لذا الحديث عن الأطفال في التربية هو حديث عن الجميع. هذه العلاقة بين أطراف التربية تتأسس على أسئلة جوهرية سأختم بها هذه المقالة. هل يحق للمربي تحديد أهداف حياة من يربيه؟ أم أن دوره أن يساعد هذا المتربي على تحقيق أهدافه التي اختارها لنفسه؟ هل يحق لأحد أن يقرر سلفا ماذا سيكون الطفل عليه بعد اثنتي عشرة سنة من التعليم النظامي؟ هل التعليم المحددة أهدافه سلفا أخلاقي؟ هل يمكن في تعليم الذي يحدد أهداف حياة الأطفال سلفا أن يحترم حرياتهم وخياراتهم وحقهم في الاختلاف معه؟ هل يمكن أن يتحقق حوار في تعليم محدد الأهداف سلفا؟ هل الأهداف للناس أم للجهات التربوية؟ هل يمكن أن يحقق التعليم المركزي فرصة للآخرين للاختلاف معه وهو ينفيهم حين يفكر في تعليمهم؟ هل المعلمة التي تدخل صفها حاملة في ذهنها الأنموذج الذي يجب أن تقتدي به طالباتها وتكون قادرة على الحوار معهن والحوار قائم على الحرية ومساحة الاختلاف الآمن؟ ما الفرق بين التعليم الذي يسعى لمساعدة أفراده لتحديد وتحقيق أهدافهم التي وضعوها هم لحياتهم وبين

ذلك الذي يدخلهم في عملية محددة الأهداف سلفا؟ ما الفرق بين علاقات الناس في التعليم الأول والتعليم الثاني؟ هل تعليمنا عادل؟ ما هي طبيعة العلاقات التي ينضم لها بناتنا وأبناؤنا كل صباح؟
كل هذه الأسئلة تنطلق من معنى جوهري وهو أن حرية الإنسان واستقلاله يعنيان أن يكون هو صاحب الخيار في تحديد أهداف حياته. الاستبداد في عمقه هو سيطرة فرد على حياة آخرين. الحياة معقدة ومن الصعب الحديث عن إرادة فردية للمستقبل، ولكن جل ما يمكن فعله هو الدفع في طريق أن يتحمل الجميع مسؤولية حياتهم وقراراتهم، وهذا لن يتحقق إلا بالاعتراف أولا بحرياتهم واستقلالهم. ما يجري في التعليم التقليدي مناقض لهذا تماما. ما يجري هو عدم اعتراف بحق هذا الإنسان في إدارة حياته الشخصية من خلال رسم أهداف حياته مسبقا وحصر دوره في التنفيذ الآلي للأوامر والنواهي. هذا بالتأكيد يحقق عطبا لطبيعة العلاقات التي ينضم لها الطالب والطالبة كل صباح دراسي.
من هنا يمكن فهم مشهد كل صباح الذي تجتمع فيه سعادة الطلاب بلقاء أصدقائهم بعيدا عن رقابة المنزل الصارمة مع توترهم من الدخول في عملية تعليمية لم يكن لهم الخيار في تحديد شروطها وأهدافها.

# الشؤون الاجتماعية وبناء الإنسان

المصدر: صحيفة المدينة الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
رابط الخبر

محسن علي السُّهيمي

ترسَّخ لدى البعض عن وزارة الشؤون الاجتماعية أنها ليس لديها من المسؤوليات غير (الضمان الاجتماعي) الذي يندرج تحت (وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي) والذي -بحسب موقع الوزارة- يهدف إلى "تنظيم مساعدة الفئات الفقيرة والمحتاجة من الأسر والأفراد، ورعايتهم المستمرة ضد الحاجة والعوز، وليكفل لهم حدًّا أدنى من العيش الكريم، ويوفر لهم حياة كريمة، ويرفع عنهم ذل المسألة، ويحفظ كرامتهم". غير أن الجهود (الأفقية) للوزارة الشاملة لفئات متعددة من المجتمع جعلت الأنظار تلتفت إليها، وتدقق في برامجها وأنشطتها المتنوعة التي تندرج تحت (وكالة الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية). ما قد يجهله البعض هو أن وكالة الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية تكبر أختها وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي بحوالي (سنتين) ومع هذا يجهل البعض برامج وأنشطة الوكالة التي-بحسب موقع الوزارة- تهدف إلى"توفير كل أسباب الحياة الكريمة للمواطنين في المجالات الاجتماعية كافة، وتعمل على وضع البرامج والمشروعات التي تسهم في رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المحتاجين، والأخذ بأيديهم لمساعدة أنفسهم، عن طريق تنفيذ برامجها المتعددة، التي تأتي في مقدمتها خدمات الرعاية الاجتماعية، وبرامج التنمية الاجتماعية". ومؤخرًا صدر قرار مجلس الوزراء رقم ( 144) في 1434/5/6هـ المتضمن قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بإعداد برامج ودورات توعوية للشباب والفتيات المقبلين على الزواج في جميع مناطق ومحافظات المملكة. وتحقيقًا لمضمون القرار فقد أوعزت الوزارة ممثلة في وكالة الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية للجان التنمية الاجتماعية التابعة لها بتنفيذ عدد من البرامج التوعوية للشباب والفتيات المقبلين على الزواج؛ إيمانًا منها بأهمية تثقيفهم بالطرائق المُثلى التي تكفل لهم حياة أسرية سعيدة ومطمئنة في ظل تنامي حالات الطلاق التي شكلت ظاهرة أقلقت المجتمع، مما استدعى إيجاد الحلول الناجعة الكفيلة بالحد منها وحصرها في أضيق نطاق. وانطلاقًا من حرص الوزارة ودعمها لهذه البرامج فقد رفعت لجنةُ التنمية الاجتماعية الأهلية بالعرضية الشمالية بمحافظة العرضيات بمنطقة مكة المكرمة لوزارة الشؤون الاجتماعية مشروعَ إقامة برامج ودورات لتأهيل المقبلين على الزواج من الشباب والفتيات، بحيث تقوم اللجنة بتنفيذه في ( 9) لجان تشمل اللجنة نفسها، واللجان التابعة لمحافظة العرضيات، واللجان في أربع محافظات مجاورة، وذلك على أيدي مدربين معتمَدين في التنمية البشرية والاستشارات الأسرية. وشمل المشروع إقامة (9) برامج تدريبية للشباب و(3) برامج تدريبية للفتيات، بواقع ( 5) ساعات لكل برنامج. وقد حضر هذه البرامج واستفاد منها ما يربو على ( 200) شاب وفتاة. ولا غرابة أن تقوم لجنة التنمية الاجتماعية بالعرضية الشمالية بهذه البرامج إذا ما

عرفنا أنها حصلت على درع التميز للعامَين الأخيرين من مركز التنمية الاجتماعية بالقوز وذلك على مستوى لجان التنمية بمحافظة القنفذة البالغ عددها ( 16) لجنة يشرف عليها المركز، وحصلت كذلك على درع التميز في المشاريع الخيرية النموذجية على مستوى منطقة مكة المكرمة من مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية. واللجنة تضم معهدين تدريبيين معتمدَين (رجالي-نسائي) ومركز تدريب للأسر المنتجة، ومركزًا تسويقيًّا للأسر المنتجة، وتنفذ وفق خطتها السنوية عددًا من البرامج الرياضية والاجتماعية والثقافية. بالإضافة لذلك فاللجنة تنظم جائزة سنوية أسمتها (جائزة لجنة التنمية للإبداع) تُعنى بالمبدعين في المجالات كافة. وهنا أشيد بالدور الفاعل لرئيسها الأستاذ علي سلطان السهيمي وأعضاء مجلس إدارتها الذين جعلوا منها علامة فارقة في مسيرة التنمية المجتمعية. وحينما نشيد بجهود الوزارة ووكالتها ولجنة الشمالية؛ فإننا نرمي بهذا إلى تشجيع هذا التوجه، والإسهام في نشر تلك الثقافة التي تسعى إليها الوزارة وتتمثل في العمل على بناء الإنسان؛ ليصبح عنصرًا واعيًا وفاعلاً ومنتجًا بدلاً من التركيز على احتياجاته المادية فقط.

المدينة

# مدونة الأحوال الشخصية وأهلية المرأة وولايتها3

# للمرأة حق الولاية على أولادها وبناتها القُصر في حال وفاة أبيهم أو عجزه، أو عدم صلاحيته للولاية

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
رابط الخبر

## د. سهيلة زين العابدين حماد

بينتُ في الحلقة الماضية أنّ من أسباب انتقاص أهلية المرأة، حديث "ناقصات عقل ودين" وتعميم شهادة امرأتيْن برجل واحد، وتعميم للذكر مثل حظ الأنثيين، وحديث (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) وتنصيف دية المرأة، وتحويل معنى ( وليس الذكر كالأنثى) بإعطاء الأفضلية للذكر على الأنثى.

وبينتُ ضعف حديث" ناقصات عقل ودين" لضعف بعض رواته، ولتعميم شهادة امرأتيْن برجل واحد ،وانتقاص دين المرأة لعدم صلاتها وصومها ،وهي حائض، وتعميم تكفير النساء لأزواجهن ،وجعله سببًا في دخولهنّ النار، وسأتحدث اليوم عن باقي الأسباب ،وهي:

1.تعميم للذكر مثل حظ الأنثيين مع علمهم بأنّ الذكر يأخذ ضعف الأنثى، وفيها يكون مسؤولًا عن نفقة من أخذ ضعفها، وأضعاف هذه الحالات الأربع ترث فيها المرأة مثل الرجل تمامًا وأكثر من عشر حالات تأخذ الأنثى أكثر من الرجل، وحالات هي ترث وهو لا يرث.

2.القول" لا ولاية لامرأة " استنادًا على حديث أبي بكرة ، وهو" لن يفلح قوم ولُّوا أمرهم امرأة " لا يؤخذ به للأسباب التالية:

•تناقضه مع قوله تعالى ( والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر).

• تناقضه مع إشادة الخالق جل شأنه بملكة سبأ لكونها امرأة شورية ،وبيان قوة دولتها في قوله تعالى على لسان قومها ( نحن أولو قوة وبأس شديد ) [ النمل : 33]،وهذه دلالة على فلاح قومها بتولي امرأة عليهم ؛ إذ وصلت حدود مملكتها إلى

يثرب وشمال الجزيرة العربية، ، ولو كان لا ولاية لامرأة لبيَّن الخالق ذلك في هذه الآيات، واستنكر حكمها لقومها ،بل نجد سيدنا سليمان عليه السلام قد أقر بلقيس ملكة سبأ على حكم اليمن بعد إسلامها.

•الحديث رواية مفردة ، فلم يروه إلّا عبد الرحمن بن أبي بكرة ، والروايات المفردة لا يعتد بها في الأحكام الفقهية.

•لا تقبل رواية راوي هذا الحديث لتطبيق حد القذف عليه ،ولم يتب، وقد طبّق عليه هذا الحد الفاروق سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد قال الله عزّ وجل عمن حُدّ حدّ القذف( ولا تقبلوا لهم شهادة أبدًا ... إلّا الذين تابوا )[ النور : 4-5.]

أمّا القول إنّ هذا الحديث أورده البخاري في صحيحه، فالإمام البخاري ليس بنبي معصوم من الخطأ ،وإنما بشر، وقد انتقد ابن حجر صحيح البخاري في كتابه فتح الباري بإيراده المرسل ، وما ينبغي أن يورد مرسلًا في صحيحه، وذلك لإيراده في باب "تزويج الصغار من الكبار" حديث رقم 5081، حديثًا مرسلًا، وهناك من انتقد على الصحيحيْن مائتيْن وعشرة أحاديث كابن حجر في مقدمة الفتح والدارقطني وغيرهما من الحفاظ، وبينوا وجود ضعف ووهم في بعض رواتهم، وقد ضعَّف الشيخ الألباني أحاديث للبخاري.

3.تنصيف دية المرأة.. إنّ الاجتهاد الفقهي بتنصيف دية المرأة الذي أُعتمد ، وأُخذ به أهمل النص القرآني (وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ) كما يقول العلماء في المقصود بـ ( مؤمنًا) : هذه نكرة في سياق الشرط والنكرة في سياق الشرط كالنكرة في سياق النفي تعم، ولذلك تعتبر من ألفاظ العموم. فكلمة (مؤمن) تشمل الذكر والأنثى، وبهذا فلا توجد في القرآن أية آية تدل على تنصيف دية المرأة بالنسبة لدية الرجل، وأخذ بزيادة موضوعة في حديث صحيح؛ إذ لا يوجد حديث صحيح يدل على تنصيف دية المرأة، وقد اعتمد الفقهاء في تنصيف دية المرأة هي جملة " دِيَةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ" التي أضافها البيهقي من عنده لحديث عمرو بن حزم" وفي النفس المؤمنة مائة من الإبل"، ويقول ابن حجر العسقلاني عن هذه الجملة: هذه الجملة ليست موجودة في حديث عمرو بن حزم الطويل، وإنّما أخرجها البيهقي! وهذا أمر خطير، وهي أن تُضاف جملة إلى حديث لم تكن موجودة فيه، ويؤخذ بها، ويترك النص القرآني، والجزء الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم!

4.تحويل معنى قوله تعالى ( وليس الذكر كالأنثى) إلى أفضلية الذكر على الأنثى ،عكس معنى الآية، فالمقصود في الآية الأنثى التي وُهبت خير من الذكر الذي نذرتيه لخدمة بيت المقدس، فالأنثى هنا هي المشبه بها، والمشبّه به في علم البلاغة أقوى من المشبه، فكيف يُحولون المعنى إلى غير مقاصده لمنح الذكر الأفضلية، ويعممونه!!!

وهكذا يتضح لنا كيف أنّ المخلوق سلب المرأة أهليتها التي منحها إيّاها الخالق جل شأنه ؛ لذا من الأسس التي ينبغي أن تُبنى عليها مدونة الأحوال الشخصية عند وضعها أن تنص نصًا صريحًا على:

•سن الرشد لكل من الذكر والأنثى 18 سنة.

•رفع الوصاية والحجر على المرأة الراشدة ، فهي كاملة الأهلية مثلها مثل الرجل لها حق الولاية على نفسها ومالها، وهي التي تثبت للشخص الكامل الأهلية بالحرية والبلوغ والعقل.

•الحد الأدنى للزواج للذكر والأنثى 18 سنة، وهو السن الذي حدّده الإمام أبو حنيفة حدّده كحد أدنى للزواج.

•للمرأة حق الولاية على أولادها وبناتها القُصّر في حال وفاة أبيهم أو عجزه، أو عدم صلاحيته للولاية.

•للمرأة البالغة سن الرشد حق إصدار جميع أوراقها الثبوتية وتجديدها بنفسها، أو توكيل من توكله دون أن يُشترط عليها ذلك.

• اعتماد بطاقة أحوال المرأة في المحاكم، وإلغاء المعرّفيْن لها، فلا يوجد في الإسلام معرفون للمرأة.

•للفتاة المعضولة حق تزويج نفسها عند بلوغها سن 25 سنة إن رفض أبوها أو أخوها، أو عمها أو خالها والقاضي تزويجها.(الإمام أبو حنيفة أعطاها هذا الحق دون تحديد سن معينة، قال الإمام القرطبي في التفسير" وقد كان الزهري والشعبي يقولان: إذا زوجت المرأة نفسها كفؤا بشاهدين فذلك نكاح جائز"، وذلك لعدم صحة أحاديث" لا نكاح إلّا بولي" فمنها الضعيف، ومنها الموضوع ،ومنها الموقوف.)

•إلغاء إعطاء من يُسمون بأولياء المرأة حق رفع قضايا تطليقها لعدم الكفاءة في النسب لتناقضها مع قوله تعالى(إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم )وللاستناد على أحاديث ضعيفة وموضوعة في أحكام التطليق القضائية لعدم الكفاءة في النسب.

# إنهن يقتلن أبناءنا!!

المصدر: صحيفة الجزيرة الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130702/ar1.htm

## رقية سليمان الهويريني

أثار السيد محمد آل سلمان، والد الطفلة المغدورة لميس، شجوني، بل وأبكتني تغريداته كما أبكت قراءها وهو يستعرض حياة ابنته منذ مولدها في شعبان حتى رحيلها فيه بعد سنوات جميلة قضتها تلك البريئة ترفل بطفولتها بين أفراد أسرتها. وقد نشر والدها صورها وهي تمارس حياتها القصيرة في جميع مناشطها!

كانت العبارات التي كتبها الأب المكلوم مؤثرة، لأن رحيل لميس عن الدنيا لم يكن عاديا، بل كان غدرا وقتلا وذبحا من لدن الخادمة التي تجردت من معاني الإنسانية وارتكبت أعظم جناية!

والحق أن قتل الأطفال من لدن الخادمات أصبح لافتا وأمرا بات يتكرر بشكل مخيف، مما يستوجب دراسة أسبابه ومعرفة دوافعه، بعيدا عن جنسية الخادمة أو عِرقها، لأن حوادث القتل وقعت من جنسيات مختلفة وبصور شتى، بيد أنها موجهة للأطفال على وجه التحديد! وإلى ذلك الحين؛ فمن الحكمة تجنيب أبنائنا التعامل المباشر معهن وحصر أعمالهن على النظافة العامة دون ملامسة شؤونهم، لأن التواصل قد يثير حنقهن أو غيرتهن فيقع المحذور! ومن العدل -أثناء الدراسة- عدم إغفال سلوك بعض الأطفال ومشاكستهم وطريقة تعاملهم مع الخدم بصورة عامة، وعدم تجاهل طغيان ثقافة النظرة الدونية أو الاستعلاء نحوهم، وهي سلوكيات رأيتها وسمعت عنها الكثير وسط تغاضي بعض الأسر لتلك التصرفات السلبية.

إن التعامل مع الخدم من قبل أفراد الأسرة عموما يستوجب الاحترام الإنساني وعدم التعالي أو النظرة الدونية أو إطلاق كلمات التهديد والوعيد أو تأخير الرواتب أو الخصم منها، ويلزم توفير مكان مناسب للنوم يحتوي على جميع المتطلبات الحياتية من هدوء وتبريد وراحة وتلفزيون وتمكينهن من التواصل مع أسرهن بطريقة عادلة، وكذلك التوقف عن إثارة الغيرة والاستعراض أمامهن سواء بالملبس أو استخدام الزينة بشكل مبالغ، فهي أنثى يثيرها ما يثيرهن!

وبعيدا عن ذلك، فإن لميس الزهرة المتفتحة ذهبت لقدر كان مجهولا وقضاء كان محتوما، فأرجو أن تكوني يا لميس شفيعة لوالديك في الآخرة كما كنت لهم فرحة في الدنيا، وأدعو الله أن يربط على قلوب أسرتك ويعوضهم خيرا، ويلبسهم رداء الصبر ويرزقهم السلوى.

وأحر التعازي عبر جريدتنا "الجزيرة" لأسرة لميس ولكل أم وأب فجع بمقتل ابن أو بنت بيد خادمة تجردت من إنسانيتها، مع تجاوز تعميم الإجرام على جميع الخدم.

وقريبا سيبدأ عام دراسي سترتدي الصغيرات مراييلهن، بينما أنت ملفوفة في كفنك مسجاة في قبرك.

حسبنا الله وكفى!!

# الحل مرة أخرى في إلغاء الكفيل

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/01/article848387.html

## عابد خزندار

وفقا لصحيفة الرياض العدد رقم ١٦٤٤٠ الصادر بتاريخ ١٩ شعبان ١٤٣٤ الموافق ٢٨ يونيو ٢٠١٣ فقد شهدت بحلول شهر رمضان أجور التنازل ونقل كفالة الخادمات المنزليات أرقاماً كبيرة في ظلّ تعثر مفاوضات الاستقدام للعاملات الأندونيسيات، وتراوحت أسعار نقل الكفالة ما بين ١٨ إلى ٢٢ ألف ريال، وهذا كما قلت في نثار سابق اتجار بالبشر، ويبدو كما هو واضح من الخبر أنه يزداد ربحية مما يغري المتاجرين فيه على الحصول على المزيد من تأشيرات الاستقدام، وهم فئة كما قلت لها قدرة الحصول بوسائلها المعروفة على ذلك، في حين يعجز المواطن العادي عن الحصول على هذه التأشيرات، ويضطر غصباً إلى دفع المبالغ المذكورة لتأمين عاملة، وهو في الغالب مواطن يعيش قريباً من خطّ الفقر وينوء بدفع هذا المبلغ، كما ينوء أيضا بالمبلغ الذي وصلت إليه أجور العاملات والذي يقترب من ٣٠٠٠ ريال، ومع الأسف اعترض البعض على إلغاء نظام الكفيل بحجة أنه لا يوجد بديل له أي بدون الاستعباد لا يضمن المواطن بقاء العامل لديه، وهو وهْمٌ بدليل ظاهرة هروب العمالة، وطبعاً البدائل وليس بديلاً واحداً موجودة، ويمكن أن نبحث عنها في الدول المجاورة لنا والتي ألغت نظام الكفالة ولم تحدث نتيجة لذلك أية جرائر، وصفوة القول اننا يجب أن نقضي على ظاهرة الاتجار بالبشر خاصة كما قلت في نثار سابق أنها هي المسؤولة عن وجود ١٣مليون أجنبي في بلادنا.

# المرأة السعودية وإثبات جدية العمل في المحلات النسائية

المصدر: صحيفة الجزيرة الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130701/rj7.htm

## ناصر بن محمد الحميضي

لقد كان القرار الوزاري الصادر بشأن تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية وقصر العمل فيها على المرأة السعودية وهو قرار إلزامي وواضح بهدف مراعاة خصوصية المرأة المتسوقة ومشاعرها في شرائها لمستلزماتها الخاصة وأدوات الزينة والملابس الداخلية، بالإضافة إلى توفير فرص عمل أكبر للمرأة السعودية والاستغناء عن آلاف الوافدين البائعين في هذه المحلات وفتح باب الأمل للمرأة السعودية الراغبة في العمل الشريف وتحسين ظروفها المعيشية والمادية والأسرية الصعبة وتخفيف معاناتها مع الفقر والحاجة والعوز، ولأن الدين الإسلامي يحث على العمل الشريف مهما كان سواء للرجل أو المرأة ولكون المرأة نصف المجتمع ضمن حقها أن تعمل وتكسب قوتها وتساهم في خدمة المجتمع وتنمي مهاراتها الاجتماعية وتزيد من ثقتها بنفسها وتنفض عنها غبار الكسل والخمول.

واليوم أصبحت النساء المتسوقات من محلات بيع المستلزمات النسائية لديهن ثقة واطمئنان تام ويجدن الحرية الشرائية والتسويقية في هذه المحلات وبكل خصوصية تحتاج إليها أي امرأة وذلك بعد أن وجدت بائعات نساء سعوديات في هذه

المحلات بعد أن كانت حكراً على الرجال غير السعوديين يبيعون فيها لعدة سنوات طويلة مضت وتدر عليهم أرباحاً وعوائد مالية كبرى كانت للأسف تهاجر إلى خارج الوطن.
وأثبتت المرأة السعودية العاملة في محلات مستلزمات النساء جدارتها وجديتها بدرجة كبيرة وأنها بالفعل على درجة عالية من المقدرة والكفاءة المهنية في هذه المسؤولية التجارية، وهذا النجاح الذي تحقق من تأنيث مهن البيع في هذه المحلات يؤكد بكل فخر بأن المرأة السعودية هي أهل لمثل هذه المهام وأنها قادرة على العمل وتحمل المسؤولية متى ما أتيحت لها الفرصة ووجدت الدعم الرسمي والمساندة بعد أن كان بعضهم يعتقد بأن مهن البيع لا يتحملها إلا الرجل فقط ولكنهم أخطأوا الحساب، وشكراً لوزارة العمل على هذا القرار الإيجابي الذي انتشل المرأة من الفراغ الذي كانت تعاني منه إلى العائد المادي والعمل الشريف وهو الذي أثبتت المرأة أنها أهل له.

# تمديد مهلة التصحيح بين واقعين

المصدر: صحيفة عكاظ السبت 20 شعبان 1434 هـ - 29 يونيو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130629/Con20130629615632.htm

## سالم سعيد باعجاجة

تشهد إدارات الجوازات ومكاتب العمل والغرف التجارية وغيرها، هذه الأيام، تدفقات بشرية كثيفة من المواطنين والعمالة الوافدة لاستغلال الفترة المتبقية من المهلة التصحيحية لأوضاع العمالة المخالفة المقيمة. وتعد حملة التصحيح حلا وطنيا تقوم به وزارتا الداخلية والعمل ذا جوانب إيجابية لا تنحصر لمواجهة مخاطر العمالة المخالفة من النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
وانطلاقا من المكانة الرائدة للمملكة، واستشعارا للجوانب الإنسانية والأخلاقية للتعامل مع المقيمين، فقد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ بإعطاء هؤلاء المخالفين مهلة لتصحيح أوضاعهم لتتماشى مع النظام، لكن استعداد ومواجهة بعض الجهات المعنية بالتصحيح لم يكن على المستوى المأمول وشابته الفوضى والعشوائية مع غياب التنظيم وإدارة الوقت وضعف استخدام التقنية، ما أدى إلى عدم إنجاز الكثير من المعاملات، في الوقت الذي تشارف فيه مهلة تصحيح العمالة على الانقضاء، حيث لم يتبق منها إلا القليل، وعدم تمكن عدد من القطاعات من اللحاق بإنجاز معاملاتهم بالجهات المختصة؛ لذلك طالب العديد من رجال الأعمال بتمديد فترة التصحيح لثلاثة أشهر أخرى، حيث إن قطاع الإنشاءات والصيانة هو أكثر القطاعات التي تتوافر فيها العمالة المخالفة، إذ يعد أكثر القطاعات التي تضم عمالة مخالفة لأنظمة الإقامة والعمل وغالبية العمال المخالفين يعملون في هذا القطاع بأجر يومي، وفي بعض الأحيان بأجر مقطوع، كما أن جزءا من تلك العمالة منتشر في الأسواق ويعرض خدماته أمام المحلات المتخصصة في بيع مواد الإنشاء أو في التجمعات العمالية المعروفة في المدن. وتتجه اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة سير إجراءات تصحيح أوضاع العمالة الوافدة نحو طلب تمديد الفترة الممنوحة لـ 3 أشهر إضافية تبدأ بنهاية الفترة الحالية، وذلك كون الفترة الممنوحة لا تكفي لإنهاء إجراءات تصحيح أوضاع الأعداد الكبيرة التي تقدمت لتصحيح أوضاعها، على أن يتم إقرار مرحلة ثانية للتصحيح، وذلك لإعطاء فرصة أخرى لمن لم يستفد من المهلة السابقة لأسباب خارجة عن إرادته، نسبة لطول الإجراءات التي تتطلبها بعض الحالات، بالإضافة لعدم استعداد الجهات المنفذة للمهلة استعدادا كافيا، وقلة الكوادر العاملة. ولقد بذلت وزارة العمل والجوازات جهودا كبيرة في سبيل تصحيح أوضاع المخالفين، حتى اضطرتا خلال المهلة إلى مضاعفة الجهد والعمل وزيادة ساعات الدوام اليومي. بينما في الجانب الآخر من يعارض تمديد مدة التصحيح. فقد تمسكت وزارة العمل بتاريخ 24 شعبان الجاري كآخر موعد لاستقبال طلبات تصحيح أوضاع العمالة، إذ أكد مصدر مطلع أن الوزارة ليس لديها نية لـ«التمديد» في الوقت الحالي، معتبرا أن مثل هذا القرار من شأن جهات عليا. حيث أعلنت عبر رسائل بثتها إلى جميع أصحاب الأعمال المسجلة أرقامهم في وزارة العمل بأن العقوبات ستنتظر المخالفين بعد انتهاء المهلة الحالية التي يصل مداها إلى 3 أشهر فقط. كما نفى المتحدث الرسمي باسم المديرية العامة للجوازات وجود أي

مؤشرات عن توجه نحو تمديد مهلة خادم الحرمين الشريفين لتصحيح أوضاع العمالة الوافدة «الثلاثة أشهر»، مؤكدا ـ في الوقت ذاته ـ أننا جهة تنفيذية، وما يصلنا من تعليمات سنلتزم به.
ومن وجهة نظرنا أن سوق العمل في أمس الحاجة إلى تمديد مهلة التصحيح، وذلك للأسباب التالية :
1 ـ يقدر حجم العمالة المخالفة بمليونين ونصف، وذلك وحسب تقدير وزارة العمل فإن من صححوا أوضاعهم لم يبلغوا نصف مليون، ولم يتبق من المهلة إلا أسبوعان.
2 ـ إن تصحيح أوضاع المخالفين لأنظمة الإقامة أوفر تكلفة من استقدام العمالة الجديدة.
3 ـ إن سوق العمل يحتاج إلى عمالة في مجالات التشييد والبناء والمقاولات، فإن عدم التمديد سيضطر كثيرا من هذه العمالة للمغادرة نهائيا، ما قد يؤثر على حركة البناء والتعمير.
4 ـ كثرة الطلب على العمالة المنزلية، حيث توجد عمالة منزلية من خادمات وسواقين لم تصحح أوضاعهم. لذا نأمل من اللجنة الوزارية المختصة الرفع للمقام السامي لإعطاء مهلة أخرى لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة.

الرياض
www.Alriyadh.com

# شقق التمليك خالية.. ونشتكي من أزمة السكن!

المصدر: صحيفة الرياض السبت 20 شعبان 1434 هـ - 29 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/30/article848255.html

## عبد الرحمن الخريف

قد يكون من المتناقضات لدينا انه في الوقت الذي نشتكي فيه من أزمة السكن وارتفاع الإيجارات نرى العشرات من المباني الكبيرة بأحيائنا تحتوي على مئات الشقق المعدة للتمليك خالية منذ سنوات لم يتم بيعها على الرغم من تخفيض أسعار معظمها، ومع استمرار حالة الكساد في بيع تلك الشقق الجاهزة للسكن لم نحاول البحث عن الأسباب الحقيقية لذلك والحلول العملية لفشلها في حل أزمة السكن التي تتعلق بجودة البناء وتفاهم الملاك، لكون انخفاض الإيجارات سيخفض أسعار الأراضي، ولكن من يرى عدد وحجم تلك المباني الخالية بأفضل الأحياء على شوارع ال( 30و36) م وبأسعارها المتفاوتة سيعتقد بان أزمة السكن لدينا مفتعلة بينما الحقيقة أن أسعار الأراضي المبالغ فيها هي أساس المشكلة.
فأزمة السكن تسببت في اقتطاع جزء كبير من رواتبنا كإيجارات او أقساط عالية لجميع سنوات عملنا لشراء ارض صغيرة، ولكن الملاحظ أن جهاتنا تنظر للأزمة من منظور واحد ولم تحاول تفكيك المشكلة وتصنيف أسبابها لتكون الحلول فعالة وسريعة، ففي الوقت الذي ضخ الكثير من المستثمرين الأموال في بناء شقق التمليك ورفض المواطن شراء الشقة لتملك السكن لم تهتم جهاتنا ببحث أسباب ذلك العزوف وعدم الاستفادة من تلك الوحدات في حل أزمة السكن التي تمثل حلاً فاعلاً للازمة بمعظم الدول وخصوصاً لجيل الشباب كمرحلة مؤقتة لحين زيادة عدد أفراد الأسرة والتمكن من شراء السكن المستقل، والغريب أن خطط الإسكان والمطورين العقاريين تركز على تنفيذ شقق التمليك للتغلب على شح الأراضي وارتفاع أسعارها، وتم تجاهل كل التحقيقات والمقالات الصحفية التي أبرزت مشاكل ملاك الشقق لحلها بهدف خفض الإيجارات والتشجيع على شراء الشقق بدلًا من الاستئجار بمبالغ عالية، وبعيداً عن المبالغ بقيمتها تبعاً لمواقعها ومستوى تشطيبها، فإنه مع توفر شقق بمساحات مناسبة بأقل من ( 300) ألف ريال ويمكن تقسيطها لتملك السكن ولو مؤقتاً نجد المواطن يستأجر بمبلغ قد يتجاوز ( 30) ألف ريال! وذلك عائد لتجارب فاشلة في سوء البناء وتخلي مالك المبنى عن مسؤولياته وعدم وجود تنظيم يلزم جميع السكان بصيانة ونظافة المبنى وتجهيزاته وهو ما اجبر ملاك شقق لتركها وبيعها أو تأجيرها للغير والعودة للاستئجار من جديد. فالوضع الحالي في بعض المباني علاوة على تدني مستوى التنفيذ سيئ للغاية بعدم التزام جميع الملاك بدفع تكاليف النظافة والصيانة مما تسبب في عدم وجود حارس وسوء النظافة وتعطل المصعد لأشهر طويلة وعدم دفع قيمة وايت الماء ورفض الملاك إصلاح التسربات من شققهم.. الخ من السلبيات التي لم تتم معالجتها بإقرار التنظيم الحازم وتسببت في هدر الأموال والتقليل من صلاحية وعمر العديد من المباني.
فالسبب الرئيس لحالة الفوضى بمباني شقق التمليك يتعلق إما بمالك المبنى بضعف مستوى التنفيذ باعتبار انه سيتخلص منها بعد بيع جميع الشقق وهو مايستلزم تحميله بمسؤولية حسن التنفيذ لمدة ( 10) سنوات، أو بمالك الشقة من خلال عدم

دعم وتفعيل جمعية اتحاد الملاك كما هو مطبق في الدول الأخرى بإلزام ملاك الشقق بتكوينها وتحمل الجميع لتكاليف الصيانة والنظافة وتقويتها ومنحها قوة التنفيذ مع مركز شرطة الحي وشركة الكهرباء، وكمقترح لتلافي بعض المصاعب المالية يمكن أن تتضمن شهادة فرز الوحدات السكنية استثناء شقة واحدة في كل مبنى بإبقائها مع المرافق لايمكن بيعها وتخصص للتأجير وتحت تصرف جمعية اتحاد الملاك لتوفير موارد مالية لها للصرف على نظافة وصيانة المبنى وللتخفيف من الأعباء المالية على ملاك الشقق، ويمكن أن يُعهد لمكتب إدارة أملاك لمتابعة تحصيل الإيجار وتسليمه لجمعية اتحاد الملاك، كما يجب أن تتبع الجمعيات وزارة الإسكان بدلاً من وزارة الشؤون الاجتماعية للاختصاص في الشأن السكني، وذلك حتى يتم استغلال شقق التمليك في التخفيف من أزمة السكن وارتفاع الإيجارات وتلافي السلبيات الحالية.

# مون منوهاً بالدور الكبير للأمير نايف: اللجنة السعودية وحملة خادم الحرمين لإغاثة الشعب الفلسطيني أهم الداعمين للمشاريع الفلسطينية

# منح جائزة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الخاص بالشعب الفلسطيني للأمير نايف

المصدر: صحيفة الرياض السبت 20 شعبان 1434 هـ - 29 يونيو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/06/30/article848065.html

نيويورك - واس

منح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) جائزة المانح المتميز لاسم صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - تقديرا لدعمه الكبير لبرامج ومشروعات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وخاصة تلك المتعلقة بالشعب الفلسطيني. وتسلم مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحي المعلمي الجائزة من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في احتفال أقيم في نيويورك امس بحضور المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الدكتور جوان كلوس. وأعرب السفير المعلمي في كلمة له في الاحتفال عن تشرفه بتسلم الجائزة الممنوحة لاسم صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود وذلك لدوره - رحمه الله - واستثماره الشخصي في دعم برنامج المستوطنات البشرية الخاص بالشعب الفلسطيني الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأوضح أن المملكة العربية السعودية هي الدولة المانحة الأولى في مجال الدعم المادي والمساعدات الموجهة لبناء وتشييد المنازل للشعب الفلسطيني من خلال البرنامج لاسيما المنازل التي دمرتها اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقال : "إن المملكة العربية السعودية لا تألو جهدا في تقديم كل المساعدات الممكنة لإخواننا وأخواتنا الفلسطينيين سواء من خلال القنوات الثنائية أو من خلال الصناديق والمؤسسات الإقليمية أو الدولية كجزء من دعمها للشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة ونيل حقوقه المشروعة". من جانبه أعرب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الدكتور جوان كلوس عن خالص شكره وتقديره للجهود المميزة التي بذلها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - في دعم جهود وبرامج برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشكل عام وبرامجه في الأراضي الفلسطينية بشكل خاص.

وقال: "إنه سيتم تذكر الأمير نايف بن عبدالعزيز وهو الشخصية الأولى التي تمنح هذه الجائزة لتكريسه حياته في دعم وتشجيع أعمال الإغاثة الإنسانية في جميع أنحاء العالم بما فيها دعمه المتميز لأعمال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية".

الى ذلك أوضح الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بان كي مون أن منح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل" جائزة المانح المتميز لاسم صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود- رحمه الله - يأتي اعترافا بإسهام سموه في برنامج المستوطنات البشرية الخاص للشعب الفلسطيني. وقال في كلمة له خلال الاحتفال الذي أقيم أمس في نيويورك بهذه المناسبة إن الأمير نايف كان ملتزما بشكل خاص بعمل برنامج "الموئل" خاصة في دعم مشاريع الإسكان وتوليد الدخل للأسر في فلسطين، منوها بما قام به سموه من أعمال إنسانية وإغاثية في جميع أنحاء العالم. وبين أنه منذ عام 2003 م، كان اثنان من أهم الداعمين للمشاريع الفلسطينية هما اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني

وحملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة، حيث أن دعمهما المالي يحقق فارقا في حياة مئات الأسر الفلسطينية ويحسن الأحوال في المجتمعات ويسهم في السلام والأمن والاستقرار، معربا في هذا الصدد عن تقديره لقيادة وشعب المملكة وللجان والحملات الإغاثية السعودية.

# إرشادات عالمية لعلاج فيروس الإيدز

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130701/Con20130701616172.htm

واس (كوالالمبور)
أوصت منظمة الصحة العالمية أمس بإرشادات جديدة لعلاج المرضى المصابين بفيروس (اتش. اي. في) المسبب لمرض الإيدز.
وتدعو الإرشادات التي أعلن عنها في مؤتمر جمعية الإيدز الدولية لعام 2013م في العاصمة الماليزية كوالالمبور، إلى استخدام المرضى لعلاج مضاد للفيروس قبل أن تبدأ أنظمة المناعة لديهم في الانهيار.
وقالت المنظمة إن التوصيات الجديدة تشجع كل الدول على بدء علاج البالغين الذين يعيشون بفيروس (اتش. اي. في) عندما يقل عدد خلايا (سي. دي. 4) لديهم وتصل إلى 500 خلية في المليمتر المكعب أو أقل حيث تكون أنظمة المناعة لديهم ما تزال قوية. وكانت التوصية السابقة، التي صدرت في عام 2010م، تنصح ببدء تقديم العلاج عندما تصل أعداد خلايا (سي. دي. 4) إلى 350 خلية في المليمتر المكعب أو أقل. واستندت المنظمة في إرشاداتها الجديدة على أدلة أكدت أن العلاج المبكر مع استخدام الأدوية المأمونة والمتوفرة بأسعار معقولة يمكن أن يحافظ على صحة المرضى لفترة أطول ويخفض كمية الفيروس في الدم، الأمر الذي يقلل من خطر انتقاله إلى شخص آخر.

# ناشدت "البنتاجون" عدم حرمانهم الصيام وإغلاق المعتقل المسيء للإنسانية

# 19 منظمة تطالب بمنع الإطعام القسري لسجناء جوانتانامو نهار رمضان

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م
http://sabq.org/oF7fde

بندر الدوشي- سبق- واشنطن:
بعثت أكثر من 19 منظمة حقوقية ومدنية بينها منظمة كير الإسلامية رسالة موحدة إلى البنتاجون، وزارة الدفاع الأمريكية، تطالبهم بمنع تغذية السجناء المضربين عن الطعام قسرياً، أو إجبارهم على تناول السوائل في نهار رمضان، الأمر الذي سيحرمهم من الصيام في الشهر المبارك.
وناشدت المنظمات السلطات الأمريكية إغلاق هذا المعتقل المسيء للحقوق الإنسانية بكل ما تعنيه الكلمة، وكانت منظمة "كير" ومنظمات أخرى إسلامية وأمريكية نظمت مظاهرات في الأسابيع الماضية، طالبت فيها السلطات الأمريكية بإغلاق سجن جونتانامو، وإطلاق سراح السجناء الذين يمكثون فيه منذ سنوات بدون محاكمة أو إدانة.
وأنشئ سجن جونتانامو إبان فترة تولي الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب الحكم في أمريكا لسجن المتهمين في قضايا الإرهاب، ورغم مناشدات المنظمات الدولية والمنظمات الحقوقية السلطات الأمريكية لإغلاقه، فإنها فشلت في ذلك المسعى، وقد تعهد "أوباما" بإغلاقه في أهم وعوده الانتخابية، لكن تعهداته ذهبت أدراج الرياح.. وقد عزا "أوباما" سبب فشله إلى تعنت الكونجرس الأمريكي ذي الأغلبية الجمهورية في الموافقة على إغلاقه.

# زعماء دول الاتحاد الأفريقى يعتمدون "خارطة طريق" للقضاء على الجوع

المصدر: اليوم السابع الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1145899&SecID=286

أديس أبابا - أ.ش.أ

تبنى رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقى "خارطة طريق" تهدف إلى تضافر الجهود بهدف القضاء على الجوع والفقر فى القارة السمراء بحلول عام 2025.

وتهدف خارطة الطريق التى تبناها رؤساء دول وحكومات القارة فى ختام اجتماعهم بأديس أبابا نظم بالتعاون بين الاتحاد الأفريقى وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" و"معهد لولا داسيلفا" البرازيلى، إلى القضاء على الجوع فى القارة بحلول عام 2025 من خلال التنمية الزراعية الشاملة.

وتدعو الخارطة والتى تحمل عنوان "نحو نهضة أفريقية: شراكة جديدة من أجل نهج موحد للقضاء على الجوع فى أفريقيا بحلول 2025 فى إطار البرنامج الأفريقى الشامل للتنمية الزراعية"، إلى العمل على تنفيذ هذا الهدف من خلال التزام سياسى على أعلى مستوى من قيادات دول القارة وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" و"معهد لولا دا سيلفا البرازيلى" والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية بالأمن الغذائى.

وطالبت الخارطة دول القارة بالاستفادة فى تدخلاتها لتعزيز الأمن الغذائى من التجربة البرازيلية الناجحة والتى تمكنت من القضاء على المجاعة فى البلاد خلال سنوات قلائل.

وتتركز الخارطة على تجديد التزام دول القارة بالقضاء على الجوع بشكل مستدام من خلال تعزيز جهود البرنامج الأفريقى الشامل للتنمية الزراعية الرامية إلى زيادة الإنتاجية وتكملة ذلك باعتماد إجراءات الحماية الاجتماعية التى تتمثل فى الاستثمار فى تعزيز القدرات الاجتماعية والاقتصادية لتحسين الأمن الغذائى للأسر الفقيرة.

وتدعو الخارطة إلى تشجيع المنظمات الأخرى من أفريقيا ومن الجنوب على تقاسم أفضل ممارساتها من خلال الوسائل المناسبة بما فيها تعاون الجنوب الجنوب، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لبلوغ أهداف الأداء المتعلقة بالجوع.

وتدعو الخارطة إلى إيلاء عناية خاصة لهدف القضاء على الجوع بمنطقة القرن الأفريقى والذى يعد بؤرة مركزية للجوع فى أفريقيا، من خلال الإسهام فى "صندوق الائتمان الأفريقى للتضامن من أجل الأمن الغذائى" والذى دشن فى برازافيل فى أبريل 2012 خلال مؤتمر للفاو باعتباره أحد مصادر التمويل لتكملة وحفز العمل الوطنى من أجل القضاء المبكر على الجوع.

وتطالب الخارطة الدول التى تقوم بتنفيذ نهج الشراكة الجديدة على نحو كامل بالعمل على تخفيض معدلات الفقر بنسبة 40 فى المائة بحلول 2017، من خلال مضاعفة الإنتاجية فى قطاع المواد الغذائية فى غضون فترة تتراوح بين 5 و10 سنوات دون الإضرار بالاستدامة البيئية للنظم الزراعية وكذلك التعجيل بتخفيض مستويات فقدان وتلف المواد الغذائية إلى ما لا يتجاوز المعدلات العالمية.

وأشارت الخارطة إلى أهمية دفع تنفيذ البرنامج الأفريقى الشامل الذى أجيز بموجب إعلان مابوتو الصادر فى يوليو 2003 بشأن الزراعة والأمن والغذائى فى أفريقيا من خلال الجمع بين عناصر الحماية الاجتماعية وأفضل الممارسات من البلدان النامية الشريكة.

# قانون جديد في الصين يجبر الأبناء على رعاية الأبوين المتقاعدين

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130704/Con20130704617265.htm

جوزيف حرب (الترجمة)

تأمل الصين أن تجد طريقة مناسبة لمواجهة معضلة «الشعور بالوحدة» لدى كبار السن الذين يشكلون جزءا تتزايد أهميته يوما بعد آخر في المجتمع.

فمن الآن وصاعدا، سيكون جميع الصينيين ملزمين بزيارة أهاليهم المتقدمين في السن بصورة منتظمة، أو على الأقل البقاء على تواصل معهم، وذلك بقوة القانون.

فقد ذكرت صحيفة شنغهاي دايلي، أمس، أن قانون (حماية حقوق ومصالح الكبار في السن)، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من يوم الاثنين الماضي، يقضي بأن يستجيب الأقارب للحاجات اليومية المادية والروحية لمن هم فوق الستين من العمر.

كما يجبر الذين يعيشون منفصلين عن أقاربهم المتقدمين في السن على زيارتهم بشكل منتظم، وإلا فسيعرضون أنفسهم لدفع غرامة مالية، بل وربما يصل الأمر لأحكام بالسجن.

# كاريكاتير

المصدر: صحيفة الرياض الأحد
21 شعبان 1434 هـ - 30 يونيو 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/06/30/article848151.html

المصدر: صحيفة الحياة الأحد
21 شعبان 1434 هـ - 30 يونيو 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/528198

المصدر: صحيفة الجزيرة الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130701/cartoon.htm?pic=marz.jpg&nam=%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%80%D9%80%D8%B1%D8%B2%D9%88%D9%82&sms=6694

المصدر: صحيفة المدينة الاثنين 22 شعبان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م

http://www.al-madina.com/node/463409/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D9%86%D9%8A%D9%86.html

المصدر: صحيفة الجزيرة الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م

http://www.al-jazirah.com/20130702/cartoon.htm?pic=marz.jpg&nam=%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%80%D9%80%D8%B1%D8%B2%D9%88%D9%82&sms=6694

المصدر: صحيفة اليوم الثلاثاء 23 شعبان 1434 هـ - 2 يوليو 2013م

http://www.alyaum.com/News/art/87052.html

المصدر: صحيفة الجزيرة
الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م

http://www.al-jazirah.com/20130703/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%D9%81%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%8A&sms=

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 24 شعبان 1434 هـ - 3 يوليو 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130703/Cartoon201307034995.htm

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/529460

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/07/04/article849276.html